

معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية

الإثم والحماقة

حول المقترحات لنقل بلدات عربيّة
من إسرائيل إلى فلسطين

شأؤول أريئيلي ودوبي شفارتس

بالاشتراك مع المحامية هداس تغاري

آذار 2006

THE FLOERSHEIMER INSTITUTE FOR POLICY STUDIES

Injustice and Folly

On the Proposals to Cede Arab Localities

From Israel to Palestine

Shaul Arieli, Doubi Schwartz

With the participation of **Hadas Tagari**

الترجمة إلى العربية: جلال وليلى حسن
المراجعة اللغوية: حنّاء نور الحاجّ
التصميم الغرافي: وائل واكيم
طباعة: أوفست هكرمل م.ض.

النشرة رقم 3/47 Publication No. A

ISSN 0792-6251

© 2006 معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية م.ض
شارع ديسكين 9 أ، القدس 96440 هاتف: 02-5666243 فاكس: 02-5666252
يمكن تحميل جميع نشرات المعهد من موقعه على الشبكة المعلوماتية
office@fips.org.il
www.fips.org.il

حول المؤلفين

شأؤول أريئيلي - عقيد متقاعد، قائد لواء غزّة سابقًا، ورئيس مديرية المفاوضات لدى رئيس الحكومة إيهود براك. يحمل شهادة M.A. في العلوم الإداريّة من جامعة تل أبيب. يعمل اليوم باحثًا كبيرًا في صندوق التعاون الاقتصادي (ECF)، وهو من المبادرين لتفاهات جنيف، وعضو إدارة مجلس السلام والأمن. **دوبي شفارتس** - مدير مشاريع في صندوق التعاون الاقتصادي (ECF). يحمل شهادة B.A. في العلوم السياسيّة، من جامعة تل أبيب، وشهادة M.A. في العلاقات الدوليّة، من الجامعة العبريّة في القدس. **المحامية هداس تغاري** - خبيرة في مجال حقوق الإنسان والتغيير الاجتماعيّ، تحمل شهادة LLM في مجال حقوق الإنسان في القانون الدوليّ من - American University Washington College of Law

حول البحث

طُرحت مقترحات في الخطاب الإسرائيليّ العامّ لنقل مدن وقرى عربية من سيادة إسرائيل إلى السيادة الفلسطينيّة ضمن تسوية الحل الدائم. وتطرح هذه المقترحات كـ "تبادل المناطق المأهولة بالسكّان". منذ أحداث أكتوبر 2000، يظهر في صفوف الجمهور اليهوديّ ميل لتقبّل هذه المقترحات لدى شخصيّات مختلفة من جميع ألوان الطيف السياسيّ. ويعارض الجمهور العربيّ بقياداته، بالإضافة إلى بعض الشخصيّات اليهوديّة، يعارض بشدّة المقترحات المقترنة بنزع مواطنة عشرات الآلاف من العرب ضدّ إرادتهم. يقوم شأؤول أريئيلي ودوبي شفارتس وهداس تغاري، في هذه الدراسة، بعملية مسح وتمحيص للخطاب اليهوديّ الداعم للفكرة الأساسيّة وللأختلاف في طرق تحقيقها، كما يقومون بدراسة واستعراض الخطاب العربيّ المعارض لهذه الفكرة. ويقوم البحث كذلك بمراجعة نظرة القانونين الإسرائيليّ والدوليّ حول فكرة نقل مدن وقرى يقطنها عرب من مواطني إسرائيل إلى السيادة الفلسطينيّة، ويسلط الضوء كذلك على البعد الديمغرافيّ لهذه المقترحات. ويشدّد البحث على المخاطر الكبيرة التي تحملها هذه المقترحات بين طيّاتها وخلوها من أيّ جدوى. جرى إعداد هذا المؤلف في إطار صندوق التعاون الاقتصاديّ EC. وحظيت كتابة البحث بدعم صندوق كهانوف. جمعت الخرائط ومصادر المعلومات في إطار مشروع يدعمه صندوق فورد. نقدّم الشكر ليوسي حين الذي كان شريكا في التفكير الإستراتيجيّ، وللبروفيسور عميرام غونين وللبروفيسور شلومو حاسون، ولكل من قرأوا هذا البحث وأفادونا بتعليقاتهم عليه.

حول المعهد

بادر د. ستيفان فلورسهايمر إلى إقامة معهد يتمحور نشاطه حول قضايا رسم السياسات البعيدة المدى. ويهدف المعهد -في الأساس- إلى دراسة السيرورات الجوهرية التي ستشغل بال واضعي السياسات في المستقبل، وتحليل التوجّهات والإسقاطات البعيدة المدى لهذه الإجراءات، من خلال طرح البدائل الإستراتيجيّة والسياسيّة. المجالات التي تعالجها أبحاث المعهد هي: العلاقة بين الدين والمجتمع والدولة في إسرائيل؛ اليهود والعرب في إسرائيل؛ إسرائيل وجاراتها العربيّة؛ المجتمع والحيزّ والحكم في إسرائيل. أعضاء الهيئة الإداريّة للمعهد هم: **د. ستيفان فلورسهايمر** (رئيس)؛ **المحامي عميهود بن فورات** (نائب الرئيس)؛ **السيد دافيد بروديت** (مدير وزارة الماليّة العامّ سابقًا)؛ **السيد هيرش غودمان** (زميل أبحاث مرموق في مركز يافيه للدراسات الإستراتيجيّة في جامعة تل أبيب. يرثس المعهد البروفيسور عميرام غونين من قسم الجغرافيا في الجامعة العبريّة في القدس. نائب رئيس المعهد هو البروفيسور **شلومو حسون** من قسم الجغرافيا في الجامعة العبريّة في القدس.

الفهرست

7	ملخص
11	مدخل
13	1 خلفيّة تاريخيّة
13	التقسيم: دولتان لشعبين
14	حرب الاستقلال
15	اتفاقيات الهدنة في رودس
19	حالة الأقلية العربيّة في إسرائيل
20	معاملة الأقلية العربيّة في إسرائيل
20	خلفيّة
21	المواقف في مرحلة ما قبل إقامة الدولة
23	الحكم العسكريّ (1948-1966)
24	بعد حرب الأيام الستة
26	2 الخطاب في صفوف الجمهور اليهوديّ
28	ضمان أغلبية يهوديّة بإجراءات متفق عليها
32	التوجّه الوسطيّ - غموض حول سبل التطبيق
36	النقل القسريّ
39	تلخيص
40	3 الخطاب العربيّ
40	الخطاب في صفوف الجمهور العربيّ في إسرائيل
45	مصالح ومواقف الطرف الفلسطينيّ
47	4 البعد القانونيّ
47	تغيير الحدود
48	مكانة السكّان
49	مكانة السكّان في القانون الإسرائيليّ
52	مكانة السكّان في القانون الدوليّ
56	سوابق تاريخيّة في العالم
59	5 البعد الديمغرافيّ والجغرافيّ
59	البعد الديمغرافيّ القطريّ
61	البعد الديمغرافيّ والجغرافيّ الإقليميّ
66	استنتاجات وتوصيات
72	مراجع

ملخص

تشكّل مسألة السيطرة على مناطق الضفة الغربية جوهر ولبّ الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في السنوات الأخيرة. هل ستتواصل السيطرة الإسرائيلية على هذه المناطق، أم سنشهد قيام دولة فلسطينية تملك مقومات الحياة إلى جانب دولة إسرائيل، على نحو يكفل إحلال الأمن والسلام؟ المواضيع الأساسية المطروحة على طاولة المفاوضات هي قضايا الحدود واللاجئين والقدس الشرقية. العرب مواطنو دولة إسرائيل،¹ الذين يشكلون خمس مواطني الدولة وخمس الشعب الفلسطيني في أرض إسرائيل، لم يكونوا جزءاً من قضايا الحل الدائم بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ولم تُطرح قضاياهم على طاولة المفاوضات.

طُرحت مسألة تبادل المناطق غير المأهولة بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل جليّ- بالاعتماد على السابقة التي تحدّدت في اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل في العام 1994 من خلال مقترحات الرئيس كلينتون في كانون الأوّل عام 2000.

عزّز تفاقم التوتّر والنفور بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي، وبخاصة بعد أحداث أكتوبر 2000، عزّز الأصوات في صفوف الجمهور اليهودي التي ما انفكت تنادي بالقيام بعملية تبادل للمناطق المأهولة بالسكان العرب بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة. واتّسع خطاب "الميزان الديمغرافي" ليشمل أراضي دولة إسرائيل. ولم تعد الأصوات المنادية بذلك تقتصر على الجناح اليميني للخارطة السياسية- من أمثال أفيدور ليرمان-، وبدأت تتعالى من قبل أوساط بعيدة عن اليمين، مثل رئيس الحكومة السابق إيهود براك. حتّى الآن، لم يُطرح مخطط مفصّل يحدّد المساحات والمعطيات السكانية، ولم يجز نقاش مبدئيّ حول احتمالات تحقيق مثل هذه الفكرة وما هي الإسقاطات والمصالح المشتقة منها.

فكرة نقل مناطق مأهولة بالسكان العرب إلى الدولة الفلسطينية تبتغي- في جوهرها- تعزيز الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل، ويعتقد البعض أنّ خطوة كهذه ستمكن دولة إسرائيل من المحافظة على عدد من الكتل الاستيطانية. الفكرة المنظمة لهذا الاقتراح تتماشى مع مبادئ التقسيم من العام 1947، تقسيم البلاد إلى دولتين قوميتين على أساس الانتشار السكانيّ، بحيث يكون الخط الأخضر خطّ المرجعية". يرى البعض من مؤيدي هذا الاقتراح أنّه بمثابة إصابة "عصفورين بحجر واحد"- ضمّ الكتل الاستيطانية من ناحية، وتعزيز الأغلبية اليهودية من الناحية الأخرى، ويرى آخرون في ذلك

¹ بصورة عامّة، نستعمل في هذه الورقة مصطلح "مواطني إسرائيل العرب" أو "العرب في إسرائيل". تنطوي مسألة الهوية والتعريف الذاتي لمواطني إسرائيل العرب، أبناء الشعب الفلسطيني، على الكثير من التعقيد وتخضع لتحوّلات كثيرة. في هذه الأيام، يعرّف الكثيرون أنفسهم بأنهم "فلسطينيون مواطنون في إسرائيل".

تعبيراً لدفاع الأغلبية اليهودية عن نفسها، أمام محاولات البعض من بين الأقلية العربية إلغاء الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. الإسقاطات الفعلية لهذه الفكرة هي سحب المواطنة الإسرائيلية عن عشرات الآلاف من المواطنين رغمًا عنهم، بالارتكاز إلى انتمائهم للشعب العربي الفلسطيني، وتحويلهم إلى مواطنين في دولة أخرى، وفصلهم عن نسيج حياتهم في دولة إسرائيل، ونقلهم إلى نسيج حياتي آخر.

يرتبط احتمال تحقيق هذه الفكرة، أهم ما يرتبط، بالموافقة الفلسطينية. ولا يمكن اتخاذ أي خطوة أحادية الجانب في مسألة رسم الحدود بين الدول ونقل السكان، إنما كجزء من اتفاقية ثنائية. وكما الحال اليوم، ليس ثمة لهذه الفكرة شريك فلسطيني، إذ لا يملك الطرف الفلسطيني -الممثل بمنظمة التحرير- أي مصلحة في تحقيق مخطط كهذا. كما لا يبدو أن قادة الفلسطينيين سيقدّمون على خطوة يعارضها مواطنون عرب سيتحوّلون، في حال تطبيقها، إلى مواطنين في دولتهم، ومن المحقّق أنّهم لن يوافقوا على الخطة التي تتضمن إبقاء كتل استيطانية في عمق الدولة الفلسطينية.

لا تتوافر لعملية تبادل مناطق مأهولة بالسكان سوابق في فترة ما بعد الحروب العالمية، وبعد بلورة معاهدات حقوق الإنسان المختلفة. من الناحية القانونية، يعترف القانون الدولي بتعدّيات حدودية متّفق عليها بين الدول، ويعترف بها القانون الإسرائيلي بعد مصادقة الكنيست عليها، لكن سحب المواطنة من عشرات الآلاف من البشر، لا شيء سوى أنّهم عرب يقطنون بمحاذاة الخط الأخضر، ونقلهم إلى السيادة الفلسطينية رغمًا عنهم، هو إجراء غير قانوني وفقًا للقانون الإسرائيلي والدولي على حدّ سواء.

يفترض الادّعاء الديمغرافي الذي تركز إليه الفكرة أنّ تعداد المواطنين العرب الآخذ بالازدياد، يهدّد الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل، وتتهدّد كذلك المطالب المتعاظمة لنزع الصبغة الصهيونية عن الدولة. بينما تشير الأبحاث أنّ اليهود سيحافظون على أغلبية 74% في العام 2050، حتّى دون إجراء أيّ تعدّيات على حدود دولة إسرائيل² الحالية، بما فيها القدس الشرقية، وستزيد هذه النسبة في حال التخلي عن القدس الشرقية. ولم يسبق أن عرضت خطة مفصلة تتضمن معطيات واضحة حول رسم المساحة وعدد المواطنين العرب، بينما يبيّن الفحص الدقيق الذي نستعرضه في هذا البحث أنّ التغيير الذي ستجلبه هذه الخطة، في حال تطبيقها، هامشي للغاية. يبلغ التعداد السكاني لبلدات منطقة وادي عارة و "المثلث" 228.000 نسمة، ويشكل 16.3% فقط من مجموع السكان العرب في إسرائيل. لكن فحص هذه المدن والقرى حسب معايير إستراتيجية مختلفة يشير إلى أنّ الحديث يدور عملياً عن 147,650 نسمة في الحدّ الأقصى، وعن 115,000 نسمة في الحدّ الأدنى، أي عن نسبة 8.2% - 10.5% فقط من السكان العرب في إسرائيل (2.1% من مجمل السكان في الدولة). وللمقارنة تشير أنّ عدد الفلسطينيين الذين سيتحوّلون إلى مواطنين في دولة إسرائيل، رغمًا عنهم، في حال أصبحت القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، يبلغ 231,000 نسمة، ويشكل

² المناطق التي يسري عليها القانون الإسرائيلي -حدود "الخط الأخضر"، وهضبة الجولان، والقدس الشرقية.

ضعفَي الأعداد المذكورة آنفاً.

في ظاهره، يعمل الإدعاء الديمغرافي في سبيل المحافظة على الطابع اليهودي الديمقراطي لدولة إسرائيل؛ بيد أنه من غير الواضح بتاتا سبب اعتقاد البعض أن سحب المواطنة من عشرات الآلاف من العرب بدون موافقتهم، لكونهم عرباً، يتماشى مع طابع يهودية الدولة - إن لم نقل مع ديمقراطيتها.

ينطوي إدراج الموضوع ضمن جدول الأعمال السياسي الداخلي في إسرائيل، حتى قبل أن يكون جزءاً من الموقف الإسرائيلي في أي محادثات، ينطوي على الكثير من الإسقاطات على المجتمع الإسرائيلي عامةً، وعلى المجتمع العربي بشكل خاص. يبدو أن اقتراحاً من هذا القبيل من شأنه أن يقوض ما تبقى (وهو قليل) من مشاعر الانتماء لدى العرب تجاه الدولة، ولاحتمالات نجاح توجهاتهم الاندماجية في المجتمع الإسرائيلي. والجمهور العربي يعمل مثابراً على تحقيق المساواة وتعزيز الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وقد يشكل مخطط نقل المناطق والسكان المرحلة الأخيرة لمسيرة سياسية اجتماعية تبتغي نزع الشرعية المدنية والإقصاء عن المنظومة السياسية الإسرائيلية. نتيجة لذلك، قد تتخذ العلاقات بين الأغلبية والأقلية، وكذلك بين الدولة والجمهور العربي، طابعاً قديماً جديداً من السلوك العنيف على خلفية قومية، طابعاً يبحث عن المواجهة بدل المصالحة.

في الحلقة الخارجية، سيؤدي وضع هذه المسألة على طاولة المفاوضات إلى نقل المداولات من النقاش حول حدود عام 1967، إلى نقاش حول حدود تقسيم عرقي استيطاني، وسيخلق سابقة لاستعداد إسرائيل للتنازل عن مساحات إضافية مأهولة بالعرب داخل الدولة. وسيجر إلحاق قضية العرب في إسرائيل بسائر القضايا التي تنتظر الحسم ضمن مفاوضات الحل النهائي، سيرجى نقاشاً حول عدد من القضايا المرتبطة بهذا الجمهور، نحو: مسألة "اللاجئين الداخليين"³؛ مصادرة الأراضي العربية؛ علاقات الأغلبية والأقلية في الدولة. وكذلك سيفضي هذا الإلحاق إلى تدويل مسألة العلاقات بين الأغلبية والأقلية (وتلك مسألة اعتبرت حتى الآن شأنًا داخلياً إسرائيلياً).

في نهاية المطاف، وفي غياب محاورين فلسطينيين داخليين وخارجيين حول فكرة تبادل المناطق المأهولة، وغياب إمكانية فرضها قسرياً من ناحية القانون الإسرائيلي والدولي، وبسبب الأهمية الديمغرافية الهامشية التي تحملها، يمكن النظر إلى هذه الفكرة التي تبتغي نقل قسم من السكان العرب إلى السيادة الفلسطينية بوصفها جزءاً من مسار سياسي تدور رحاه داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي. ويخلق هذا المسار اتفاقات سياسية وائتلافات جديدة بين شخصيات يسارية ويمينية - كانت تبدو غير ممكنة في الماضي - على قاعدة الفرضية التي تقبل مبدأ تقسيم البلاد إلى دولتين قوميتين. في الواقع، يشكل هذا النقاش جزءاً من النقاش الدائر حول توسيع المشروعية الجماهيرية للحل الدائم المقترح، وجزءاً

3 وهم الفلسطينيون الذين هجروا أماكن سكناتهم أو طردوا منها خلال حرب الاستقلال، الذين لم تسمح لهم دولة إسرائيل بالعودة إلى بيوتهم، فانتقلوا للسكن بالتالي في قرى عربية أخرى بقيت ضمن حدود دولة إسرائيل. راجعوا: كوهين هيليل، الغائبون الحاضرون - اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ العام 1948. مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، معهد فان لير، القدس، 2000.

من النقاش حول مستقبل الكتل الاستيطانية، وحول تصميم طابع الدولة القومية اليهودية في مرحلة ما بعد اتّفاقيات السلام. يتّسم هذا النقاش بالمشروعية وبالكثير من الأهمية، ما دام قد عُرض كما هو عليه، غير مقرون بعمل بعض من يشاركون فيه على حسمه مسبقاً بواسطة تلك الإجراءات التي لا تتوافق مع القانون الدوليّ والإسرائيليّ، وليست ذات أهميّة ديمغرافية فعلية. ويأتي كلّ ذلك على حساب حقوق ومستقبل الجمهور العربيّ في دولة إسرائيل، ومن خلال المساس الخطير بالعلاقات العربية اليهودية، وبطابع دولة إسرائيل الديمقراطيّ.

سُتْمَكَن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لغرض تجسيد حقّ الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره، سُتْمَكَن مواطني دولة إسرائيل العرب من تحديد هويّتهم وانتمائهم إلى دولة إسرائيل، واختيار الدولة التي يتماثلون معها ويرغبون في تحقيق مواطنتهم فيها بالارتكان إلى مكانة قومية متساوية.

مدخل

فكرة تبادل المساحات (غير المأهولة بالسكان) بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار اتفاقية الحل النهائي، طُرحت بشكل واضح في مشروع الرئيس كلينتون في كانون الأول من العام 2000، وذلك بالاعتماد على السابقة التي تحدّدت في الاتفاقية الموقعة مع الأردن في العام 1994. وحاول الأمريكيون من خلال هذا الاقتراح جسُر الهوة بين مطالبة إسرائيل بضمّ الكتل الاستيطانية الكبيرة، وبين المطالبة الفلسطينية بالالتزام بتطبيق دقيق لقرار مجلس الأمن 242.

أخذ خطاب التوازن الديمغرافي بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل يحتلّ مكانة مركزية، على خلفية التطوّرات التي شهدتها السنوات الأخيرة، ولقي رواجاً في صفوف أوساط اليسار والوسط الصهيونيين، اللذين وظفا الادعاء الديمغرافي كإستراتيجية جديدة في نضالهما الشعبي في سبيل إنهاء السيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة، وتحقيق التسوية النهائية. وأدى هذا التوجّه -على نحو يحمل الكثير من المفارقة- إلى تعاظم الأصوات، في صفوف اليهود في إسرائيل، التي بدأت تنادي بنقل مناطق مأهولة بالمواطنين العرب من دولة إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية العتيدة، مقابل إبقاء الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في يهودا والسامرة تحت السيادة الإسرائيلية.⁴ ولم تقتصر هذه الأصوات على الجانب اليميني للخريطة السياسية في إسرائيل (كأفيغدور ليبرمان على سبيل المثال)⁵ الذي يحاول تقليص الثمن الجغرافي الذي ستضطرّ إسرائيل إلى دفعه في إطار الحل النهائي. إذ صدرت كذلك من داخل أوساط بعيدة عن اليمين، كرئيس الحكومة السابق إيهود براك الذي يعتبر الأقلية العربية مصدر تهديد في حال تواصل الصراع. وتأثر الدعم بتبادل المناطق المأهولة كذلك من الإحساس لدى اليهود الإسرائيليين بأنّ تأييد العرب في إسرائيل للنضال الفلسطيني أخذ بالتعاظم، وأنّ مشاركة بعض الأفراد من بينهم (وهم قلة قليلة) في العمليات الإرهابية آخذة بالصعود، وأنّ نزعة الانغلاق الانفصالية المتمثلة بقائد الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) الشيخ رائد صلاح من أمّ الفحم تحظى بشعبية متزايدة. وتعرّز الأصوات العربية التي تنزع الشرعية عن إسرائيل كدولة يهودية- صهيونية هذه التوجهات. لذا، يدعي بعض مؤيدي هذا المشروع أنّ هذا المقترح، بالرغم من الصعوبات القانونية العديدة التي يثيرها، هو بمثابة أداة تدافع بها الديمقراطية عن نفسها أمام من يحاولون المسّ بتعريف إسرائيل كدولة يهودية.

⁴ نقوم في نطاق هذا البحث باستخدام التعبير "مواطني إسرائيل العرب" أو "العرب في إسرائيل". تعتبر قضية الهوية والتعريف الذاتي عند المواطنين العرب في إسرائيل، أبناء الشعب الفلسطيني، قضية مركبة تمرّ بالكثير من التحولات. يعرف الكثيرون أنفسهم اليوم كـ "فلسطينيين مواطني إسرائيل".

⁵ "ستنتقل البلدات العربية في وادي عارة و"المثلث" إلى سيادة الدولة الفلسطينية"، عن موقع "يسرائيل بيتينو" على شبكة الإنترنت، تبادل السكان والمساحات- ملخص البرنامج السياسي، <http://www.beytenu.org.il/content.asp?NID=2>

لم تنشر حتى الآن خطة مفصلة أو استعراض للإجراءات القانونية والاجتماعية والعملية التي سيجري من خلالها تطبيق هذا المشروع. وتطغى الضبابية على الطريقة التي سيتم من خلالها تحقيقه. فهل سيكون ذلك جزءاً من اتفاقية، أم خطوة أحادية الجانب، وهل سيشرط المشروع بموافقة المواطنين أم سيتحقق بدون هذا الشرط.

في ظاهره، يعرض الاسم الذي وُضع لهذا المقترح "تبادل مساحات مأهولة بالسكان"، يعرض خطوة متبادلة ومتفقاً عليها بين إسرائيل والفلسطينيين بغية معالجة المسألة الجغرافية - في الأساس. ويقف وراء هذه الفكرة منطق التقسيم من العام 1947، أي تقسيم البلاد إلى دولتين قوميتين على أساس ديمغرافي قومي، مع إضافة الخط الأخضر كخط المرجعية. فعلياً، ما تعنيه هذه الفكرة، بغياب الموافقة الفلسطينية وموافقة عرب إسرائيل، هو سحب المواطنة الإسرائيلية عن عشرات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين، كونهم ينتمون إلى الشعب العربي الفلسطيني، وتحويلهم إلى مواطنين في دولة أخرى من خلال سلبهم عن نسيج الحياة الذي حاكوه في دولة إسرائيل، ونقلهم إلى نسيج حياة آخر.

ترمي هذه الدراسة إلى استعراض التأييد الآخذ بالانتشار في صفوف الجمهور اليهودي لفكرة "تبادل المناطق المأهولة بالسكان"، وفحص ودراسة الاستحقاقات والإسقاطات العملية لهذه الفكرة، على خلفية السوابق التاريخية، وبالرجوع إلى التاريخ المتميز للعرب في إسرائيل. وفي هذا السياق، سنحاول أن نبين أن فكرة مبادلة المناطق المأهولة بالإكراه فكرة غير ذات أهمية من الناحية الديمغرافية، وليس لها سابقة تاريخية، ويستحيل تطبيقها من ناحية القانون الدولي والإسرائيلي، وتتناقض مع قيم دولة إسرائيل، وتحمل في طياتها أبعاداً اجتماعية خطيرة جداً على المستوى الإسرائيلي الداخلي.

1 خلفية تاريخية

التقسيم - دولتان لشعبيين

ارتأى المجتمع الدولي أنّ الحلّ الأمثل للصراع اليهودي العربيّ على أرض إسرائيل الانتدابية يكمن في تقسيم البلاد، وأنّ من شأن هذا الحلّ تسوية التوتّر القائم بين الفرضيتين الأساسيتين اللتين وجّهتا سياسته: من ناحية، الاعتراف بحقّ الشعب اليهوديّ المشتّت في أرجاء العالم بإقامة بيت قوميّ في أرض إسرائيل (هذا الاعتراف الذي تعرّز بعد الحرب العالمية الثانية والكارثة التي حلت باليهود)؛ ومن ناحية أخرى، الاعتراف بالطموحات القومية للأغلبية العربيّة التي تعيش في هذه البلاد.

وُلدت فكرة التقسيم في إطار اللجنة الملكية البريطانية برئاسة اللورد بيل Peel، والتي عملت في البلاد خلال العام 1937. واعتبرت بريطانيا هذه الفكرة "... الطريق الوحيد الذي يمكننا طرحه لمعالجة جذور المرض." ⁶ وشكّل هذا الأمر ردّ الإنجليز لتسوية التناقضات التي انبثقت عن "التزامهم المزدوج" تجاه العرب واليهود في رسائل ماكماهون (1915) وتصريح بلفور (1917).

ذهب هذا الاقتراح البريطاني أدراج الرياح خلال عام واحد، واستبدلت اللجنة بلجنة التقسيم التي ترأسها سير وودهيد (تشرين الثاني 1938)، والتي قامت بطي صفحة التقسيم. عادت هذه الفكرة لتصبح أكثر واقعية فقط عندما باشرت في العمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون أرض إسرائيل (UNSCOP)، والتي عُيّنَت في العام 1947 على خلفية طلب رسميّ تقدّمت به بريطانيا إلى الجمعية العامّة. توجّهت الجمعية العامّة للتعاطي مع هذه المسألة في أرض إسرائيل بروح مماثلة، أي من منطلق الحاجة إلى إيجاد التوازن بين حقّ الشعب اليهوديّ والاعتراف بطموحات العرب في أرض إسرائيل.⁷

وجسّد النهج المقترح لتقسيم البلاد إلى دولتين محاولةً لترح حلّ وسط بين المطالب اليهودية والمطالب العربية، على أساس الانتشار الديمغرافي للشعبيين، وشمل بطبيعة الحال تخصيص مساحات

⁶ تقرير اللجنة الملكية للورد فيل، 1937 الفصل 12، البند رقم 1.

⁷ تقرير الأغلبية لـ "اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول قضية فلسطين"، 1947، الفصل السادس، الجزء الأول. "الفرضية الأساسية التي تقف وراء مشروع التقسيم تتلخّص في أنّ العرب واليهود يطالبون بفلسطين. مطالب الطرفين تحظى بما يبرّرها ولا يمكن التوفيق بينها. ومن بين مجمل الاقتراحات المطروحة، مشروع التقسيم أكثرها عملية... وسيتيح المجال لتلبية جزء من المطالب والطموحات القومية للطرفين. ثمة اليوم في فلسطين نحو 650 ألف يهودي ونحو 1,200,000 عربي، يختلفون من حيث أسلوب الحياة والمصالح السياسية... وحده التقسيم يوفّر لهذه الطموحات القومية المتضاربة إمكانيةً التجسّد على أرض الواقع، ويمكن الشعبين من تبوء مكانهما كأمتين مستقلتين داخل المجتمع الدولي والأمم المتحدة." .

لاستيعاب المهاجرين إلى الدولة اليهودية.⁸ وحسب قرار التقسيم، ستألف الدولتان من ثلاث وحدات جغرافية متماسكة، تتشكل بينها حدود متعرجة وبلدات متلاصقة. ويبدو أن أعضاء اللجنة قد قصدوا من خلال رسم الحدود على هذا النحو "إجبار" الطرفين على التعاون مستقبلاً. وعبرت اللجنة عن رضاها ببقاء عدد لا بأس به من اليهود داخل المنطقة العربية، وبقاء جمهور عربي كبير داخل المنطقة اليهودية، كضمان لخلق التعاون بين الدولتين الجديدتين.

اعتقد معظم أعضاء اللجنة أن من شأن هذا الاقتراح خلق التعايش بين الشعبين اللذين سيحظيان بالاستقلال، ووصفوا الحل المقترح بأنه "تقسيم [سياسي] مع وحدة اقتصادية". في نهاية المطاف، لم تتحقق هذه المخططات، إذ قبلت الحركة الصهيونية بعد نقاش ثاقب مشروع التقسيم لكن قيادات الجمهور العربي عارضته. ورفض رئيس اللجنة العربية العليا الحاج أمين الحسيني أي تعاون مع اللجنة، وأشار في خطابه أمامها أنه سيمتنع عن الرد على التقرير، لأن اللجنة العربية العليا تعتقد أن الخطط المطروحة [التقسيم والفدرالية] تناقضان ميثاق الأمم المتحدة وميثاق رابطة الأمم في كل ما يتعلق بالحق العربي في تقرير المصير.⁹

حرب الاستقلال

سرعان ما تسبب قرار التقسيم (29 تشرين الثاني 1947) في نشوب حرب أهلية في أرض إسرائيل. نشبت هذه الحرب بمبادرة فلسطينية، وبمساعدة جيش التحرير التابع للجامعة العربية، وقد شهد على ذلك ممثل اللجنة العربية العليا في جلسة مجلس الأمن في السادس عشر من نيسان 1948.¹⁰

أدت الهزيمة الفلسطينية في المعارك أمام القوات اليهودية، وتفتت جيش الجامعة العربية، وانهايار المجتمع الفلسطيني والعرب والهروب الجماعي للمواطنين،¹¹ أدت بالدول العربية إلى غزو أرض

⁸ جرى تخصيص 55% من أرض إسرائيل الانتدابية للدولة اليهودية، مقابل 42% للدولة العربية، على الرغم من أن ثلثي السكان كانوا من العرب مقابل ثلث من اليهود.

⁹ كتب أ.ب. يهوشوع بهذا الخصوص: "لم يقبل العرب قرار التقسيم، ويمكن فهمهم دون تفهمهم. إذ لم يكن أي شعب أصلاً يَقبل بقرار كهذا، فلا النرويجيون ولا الدنمركيون كانوا سيقبلون بمنح نصف بلادهم من أجل حل المسألة اليهودية.. " عند آري شابيط، تقسيم البلاد، منشورات كيتز، ص 127.

¹⁰ United Nations, Security Council Official Records, The Third Year Meetings 261 – 285, Lake Success, New York, 1948, 16 April P. 19

دُكر لدى يعقوبسون الكساندر، وروينشطاين أمنون، إسرائيل وعائلة الأمم، مصدر سابق، ص 83، الملاحظة رقم 47: " قال لنا ممثل الوكالة اليهودية بالأمس إنهم ليسوا الطرف المعتدي. فالعرب هم الذين بدأوا المعركة، وإنه في اللحظة التي يتوقف العرب فيها عن إطلاق النار، سيفعل اليهود الأمر ذاته. عملياً لا نتنكر لهذه الحقيقة.. قلنا للعالم إننا لا نوافق على تقسيم فلسطين الصغيرة. قلنا للعالم كله إن هذا الأمر يشكل عدواناً ضد بلادنا وضد حقوقنا ومصالحنا وإننا سنقاومه "

¹¹ هنالك نقاش في كتابة التاريخ بين الروايتين، اليهودية والعربية حول المصطلحات: تشريد، هروب، طرد، أم مغادرة. ولن نخوض هنا في هذا النقاش.

إسرائيل بعد يوم واحد من الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، لكنّ القوات العربيّة مُنيت بالهزيمة وباءت محاولة العالم العربيّ الحؤول دون إقامة الدولة اليهوديّة بالفشل.

نشبت حرب الاستقلال بمبادرة الفلسطينيين الذين كانوا، خلال معظم مراحل الحرب حتّى الغزو وفي فترات الهدنة، العدوّ الأكثر نشاطاً ضدّ اليهود، وتحولوا في نهايتها إلى ضحايا الحرب المركزيين. وتوقّفت عمليّات العصرنة لهذا المجتمع دفعة واحدة، إذ ضاعت النخب وتحطمت البنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وتحول 80% من الفلسطينيين إلى لاجئين، وهُجرت 350 قرية من أصل 450 قرية بصورة كاملة أو جزئيّة. وتقدّر مساحة الأراضي التي هُجرت بنحو 3.5 مليون دونم، حوّل جزء منها إلى ملكيّة دولة إسرائيل، وحوّل القسم الآخر إلى القائم على أملاك الغائبين، الذي وضعها بعد حين تحت خدمة الاستيطان اليهودي. فرغت مدينتا حيفا وعكا من غالبية سكانهما العرب، ومن تبقىوا من السكّان كانوا بغالبيّتهم من القرويّين الذين عانوا الهزيمة، وأصبح البقاء على قيد الحياة شغلهم الشاغل.¹² أفرزت الحرب مشاكل خطيرة للسكّان الذين بقوا في بيوتهم، ولأولئك الذين انتقلوا إلى قرى أخرى، وتحولوا إلى معدومين.¹³ وانتمى العرب الذين بقوا في دولة إسرائيل إلى هاتين المجموعتين، وتحولوا إلى مواطنين في دولة إسرائيل، وشعروا بأنهم داخل الفخّ في كل ما يتعلق بهويّتهم وانتمائهم.¹⁴

حمّل الجمهور اليهوديّ، الذي كان ما يزال تحت وقع الكارثة التي تعرّض لها في أوروبا، من بقوا ومن غادروا مسؤوليّة غزو الدول العربيّة للبلاد، ومسؤوليّة الثمن الباهظ الذي دفعه "البيشوف" اليهوديّ في الحرب. وساد التعامل مع من تبقىوا من العرب على أنّهم "طابور خامس" ينتظر اللحظة المواتية للانضمام إلى الطرف العربيّ في "الجولة الثانية"، لا على أنّهم أقلّيّة في دولة ديمقراطية.¹⁵

اتّفاقيّات الهدنة في رودس

في عام 1949، وبعد انتهاء حرب الاستقلال، دخلت إلى حيّز التنفيذ سلسلة من اتّفاقيّات الهدنة بين إسرائيل وجاراتها، تحدّدت من خلالها خطوط وقف إطلاق النار. وشكّلت هذه الحدود على أرض الواقع حدوداً دوليّة، وحملت طابع الفصل التامّ بين السكّان من الطرفين. طابَقَ جزء من هذه الحدود خطّ حدود أرض إسرائيل تحت الانتداب البريطانيّ أو كان قريباً منها، واختلف بعضها - في قطاع غزّة ويهودا والسامرة - جوهرياً عمّا تحدّد في قرار التقسيم عام 1947.

¹² بشارة عزمي، "العربيّ الإسرائيليّ: مراجعة خطاب سياسيّ مبتور"، في: *بين الأنا والنحن - بناء الهويّات وهويّة إسرائيليّة*، هكيبوتس هميثوحد ومعهد فان لير، 1999، ص 171-170. وكذلك: رابينوفيتش داني وأبو بكر خولة، "الناجون"، *الحيل المنتصب*، كيتز، 2002، ص 34-25.

¹³ راجعوا الملاحظة رقم 3.

¹⁴ Beshara Azmi, "The Dilemma of Israeli Arabs", *Los Angeles Times*, January 8, 2003

¹⁵ يوّاب غيلبير، *النهضة والنكبة*، كنيرت، زمورا، بيتان، دفير، تل أبيب، 2004، ص 396.

فيما يلي بعض البنود الأساسية التي شملها اتفاق الهدنة مع الأردن، رودس، 3 نيسان 1949:

المادة الثانية مبادئ وأهداف

2.2 وتتعترف الأطراف كذلك أن لا شرط من شروط هذا الاتفاق يُحدّد مسبقاً حقوق ومطالب ومواقف كل طرف من الأطراف في التسوية النهائية لمسألة أرض إسرائيل بالطرق السلمية، من حيث أن شروط هذه الاتفاقية جرى تحديدها لاعتبارات عسكرية محضة.

المادة الرابعة خطوط وقف إطلاق النار

2.2 الهدف الأساسي لخطوط وقف النار هو رسم الحدود التي لن تتخطاها القوات المسلحة لأي من الأطراف.

المادة السادسة استبدال القوات العراقية بقوات أردنية

6.6 في كل المواقع التي قد تتضرر فيها القرى من خلال تحديد خط وقف النار، كما يشار إلى ذلك في الفقرة الثانية لهذا البند، يستطيع سكان هذه القرى تحصيل حقوقهم الكاملة - وهي حقوق محمية - بأنفسهم، حول مكان إقامتهم، وأملاتهم وحريتهم. وإذا قرّر أحد هؤلاء السكان مغادرة قريته، سيسمح له بأخذ ممتلكاته والحصول دون تأجيل على تعويضات كاملة مقابل أراضيها التي تركها من وراءه. ويحظر على القوات الإسرائيلية الدخول إلى هذه القرى أو الإقامة فيها، وعضاً عن ذلك، ستوجد هناك شرطة عربية يجري تجنيدها من بين أبناء المكان، وتعمل على بسط الأمن الداخلي.

6.8 لا يجري تفسير شروط هذا البند بأي شكل من الأشكال بأنها تحسم وتحدّد التسوية السياسية النهائية بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية.

9.9 خطوط وقف إطلاق النار التي حُدّدت في البندين 5 و 6 من هذه الاتفاقية، تحدّدت بموافقة الطرفين وبدون تحديد مسبق لتسويات جغرافية أو خطوط حدودية مستقبلية أو مطالب لأي طرف من الأطراف في هذه المسائل.

حوّلت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل إلى سيادة الأخيرة منطقة تقع شرقيّ المواقع التي تمركز فيها الجيش الإسرائيلي، وغربيّ خط وقف إطلاق النار، وعُرفت هذه المنطقة لاحقاً باسم "الخط الأخضر". نتيجة لذلك، نقلت إلى السيادة الإسرائيلية سلسلة من القرى والبلدات العربية من أمّ الفحم وبناتها في الشمال حتى كفر قاسم في الجنوب. ولم تُضمّ المدينتان العربيتان طولكرم وقلقيلية إلى

هذه المنطقة وبقية شرقى خط الهدنة. وفي المقابل، نقلت الى السيادة الإسرائيلية بلدات عربية كبيرة مثل باقة الغربية والطيرة والطيبة (الخارطة 1).

ولم تؤخذ بالحسبان الاعتبارات الإنسانية عند رسم الحدود في قلب أرض إسرائيل الغربية، واقتصر الأمر على الاعتبارات العسكرية، ولم يُجرَ استفتاء شعبي، ولم يُسأل أصحاب الشأن من السكان العرب. واخترقت الحدود أراضي 63 مدينة وبلدة بقيت على الجانب الأردني، وثمانى قرى تبقت على الجانب الإسرائيلي.¹⁶ منذ توقيع الاتفاق حتى منتصف الخمسينيات، أُدخلت بعض التعديلات، خلال رسم الحدود وذلك بغية تنظيم حياة عدد من القرى التي تضررت من رسم الحدود، مثل فقوعة وبرطعة؛ وعلى الرغم من ذلك فقد مزقت الحدود الجديدة نسيج حياة كل من وجدوا على طرفيه.

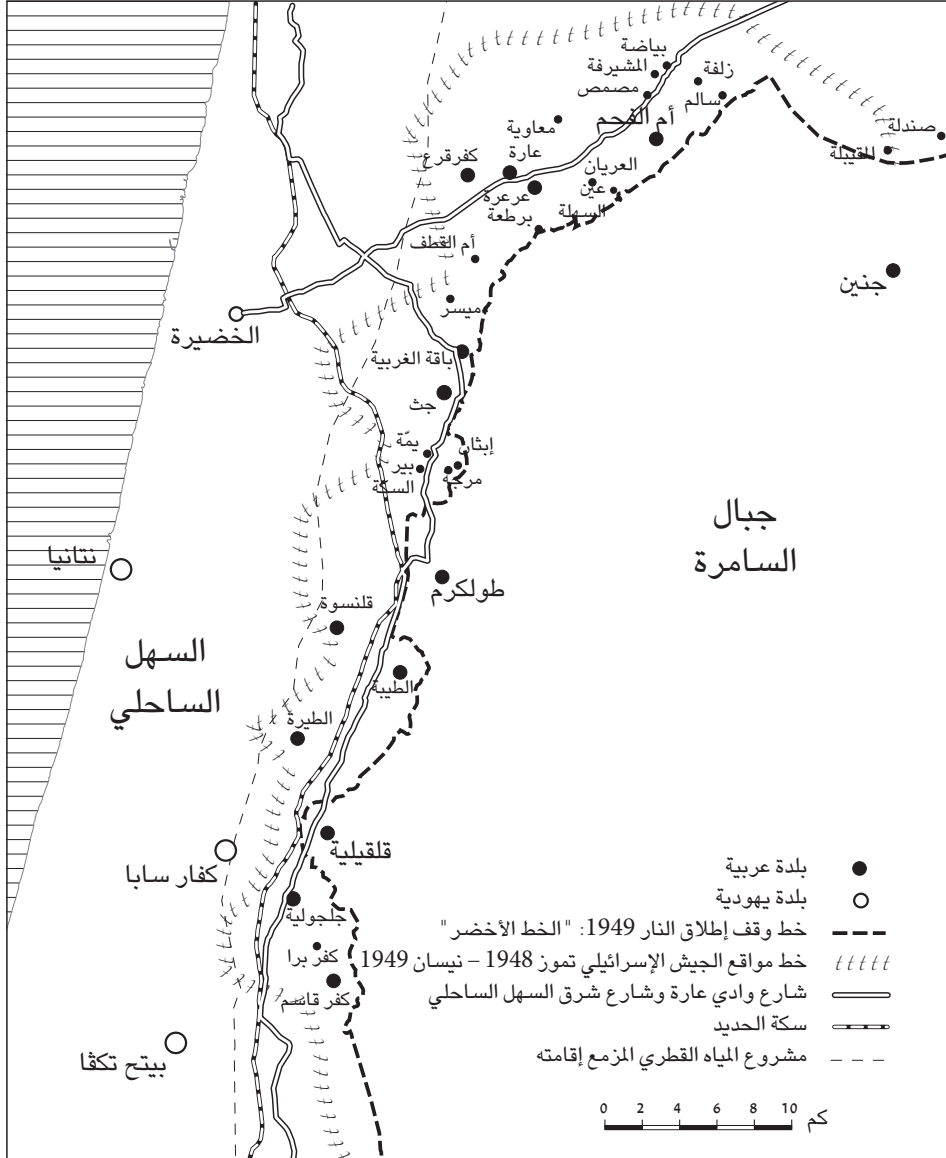
زادت هذه التعديلات الحدودية، بشكل ملحوظ، عدد العرب الذين يقعون تحت السيطرة الإسرائيلية، ومحت بعض الشيء الفصل العرقي الذي خلقته الحرب. وتجمّع نحو نصف السكان العرب في إسرائيل داخل المناطق الجديدة التي نُقلت إلى إسرائيل. منذ ذلك الحين أصبحت الدولة اليهودية تسيطر على 78% من مساحة أرض إسرائيل الانتدابية، وسكنها في نهاية عام 1948 نحو 635 ألف يهودي و 160 ألف عربي.¹⁷

¹⁶ لا تشمل هذه المعطيات أراضي القرى التي غادرها أهلها، ودُمّرت خلال حرب 1948-1949، والتي لم تعد قائمة منذ ذلك الحين.

¹⁷ الإحصاء الذي أُجري في نهاية شهر تشرين الأول 1948 دلّ على وجود 70.000 عربي داخل دولة إسرائيل. وكشف الإحصاء الذي أُجري بعد مرور عام عن وجود 160.000 عربي. ينبع بعض هذه الزيادة من التغييرات الحدودية التي أُدخلت بعد اتفاق الهدنة، وينبع بعضها الآخر من تسلل اللاجئين إلى قراهم.

خارطة رقم 1

البلدات العربية التي تم نقلها إلى إسرائيل بموجب اتفاق الهدنة
إسرائيل-الأردن، نيسان 1949



حالة الأقلية العربية في إسرائيل

حرب الاستقلال، وما تلاها من اتّفاقيات وقف إطلاق النار في رودس، أسفرت عن بقاء أقلّيّة مهزومة ومهانة وبلا قيادة داخل دولة إسرائيل الفتية. وشارك هذا الجمهور في محاولة العرب والفلسطينيين بالقوة إلغاء قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947، والذي تحدّد بموجبه إقامة دولتين على أرض إسرائيل الانتدابية - دولة يهودية، والأخرى عربية. وبعد أن كان العرب أغلبيّة، أصبح العرب الذين بقوا داخل حدود إسرائيل أقلّيّة داخل دولة يهودية¹⁸. فقدوا الأطر الاجتماعية التي عاشوا في كنفها، وفقد الكثيرون منهم بيوتهم وممتلكاتهم. تحوّل يوم خراب النظم الاجتماعية التي اعتادوا عليها، وتهجير معظم أبناء شعبهم، إلى يوم احتفالات إقامة الدولة التي يعيشون فيها اليوم كمواطنين. كان المركّب القوميّ اليهودي حجر الأساس للدولة التي وضعت نصب أعينها استكمال الحلم الصهيوني، الذي شنّ الفلسطينيين خاصّة، والعرب عامّة، ضده حرباً شعواء. زرع تحقيق الفكرة الصهيونية في دولة إسرائيل، في قلوب العرب في إسرائيل، زرع شعوراً عميقاً بأنّ الدولة تتعامل على نحو غير متساو مع مواطنيها حسب قوميتهم، وعزّز التأويلات التي ترى إسرائيل دولة إثنوقراطية وغير ديمقراطية.

ظهرت الازدواجية في تعامل الدولة مع الأقلّيّة العربية منذ أيامها الأولى. فمن ناحية، طرحت في وثيقة الاستقلال قيم المساواة، والحرية، والعدل والسلام، وفرضت -من الناحية الأخرى- حكماً عسكرياً فورياً على المواطنين العرب.¹⁹ عملياً، خلق الحكم العسكري الذي فرض كوسيلة أمنية لمنع التسلّل إلى المناطق الإسرائيلية، خلق مساراً مواطناً من "الدرجة الثانية" للعرب، وتضمّن هذا المسار مصادرة واسعة النطاق لأراضيهم، وإقصاء اجتماعياً، ورصدًا للميزانيات غير منصف، وانطوى -في الأساس- على ترسيخ معاملة العرب كمجموعة عدائية، وكـ "طابور خامس" يشكّل طاقة تهديدية لطابع الدولة اليهودي.

أدى إغلاق الحدود -التي رُسمت في اتّفاقية رودس- في الفترة الواقعة بين العام 1948 حتّى حرب الأيام الستة، إلى فصل العرب في إسرائيل عن أبناء شعبهم خارج هذه الحدود، وإلى انخراط محدود في المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل. وأفرز خطّ الحدود، الذي كان قائماً على مدى 19 عاماً، واقعاً معيشياً جديداً بالنسبة للعرب في إسرائيل، وولّد مجموعة ثانوية منفصلة داخل الشعب الفلسطيني، أطلق عليها اليهود في إسرائيل، والكثيرون في العالم العربي، اسم "عرب إسرائيل"، الذي تداوله العرب في إسرائيل أنفسهم حتّى الأعوام القليلة السابقة. في المقابل، أطلق العالم العربي وفلسطينيو الشتات على هذه المجموعة الثانوية، بأسلوب يحمل نبرة من التعالي والتعريب (لكونها جزءاً من الدولة اليهودية)، اسم "عرب الـ 48".

¹⁸ شكّل العرب 66% من سكان إسرائيل الانتدابية (بيني موريس، كوربانوت ("ضحايا") عام عوفيد / مكتبة أوفاكيم، 2004، ص 186)، ومن ثمّ أقلّيّة تعادل 19% داخل إسرائيل في حدود العام 1949 ("السكان العرب في إسرائيل"، ستاتستيكال 26، تموز 2002، دائرة الإحصاء المركزية، ص 2).

¹⁹ كان الحكم العسكري سارياً بين الأعوام 1948-1966.

جلب فتح حدود الخط الأخضر في 1967 توأصلاً مجدداً لعرب إسرائيل مع أقربائهم وأبناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزز بناء الهوية والثقافة الوطنية الفلسطينية، وحصلت في المقابل تحولات داخلية من الاستقرار الاقتصادي النسبي، وبناء قيادة محلية قطرية، ونمو مؤسسات المجتمع المدني. تمحور العمل الجماهيري والسياسي للعرب في إسرائيل في مسارين: مسار النضال من أجل إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل في إطار اتفاقية الحل النهائي؛ ومسار النضال من أجل المساواة المدنية داخل دولة إسرائيل.

تمخضت اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن عن توسيع وتعزيز العلاقات القديمة الجديدة والتواصل بين العرب في إسرائيل والعالم العربي. لم تتعامل اتفاقيات "أوسلو" التي وقّعت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي كان من المفترض أن تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته القومية إلى جانب إسرائيل، لم تتعامل مع العرب في إسرائيل كطرف ذي خصوصية يستحق تعاطياً منفرداً، وأبقتهم، كما في السابق، خارج جدول أعمال مباحثات الحل النهائي. ضمن إطار عملية أوسلو، اقتصر تضامن العرب في إسرائيل مع فكرة إقامة دولة فلسطينية، على دعم الأحزاب العربية من خلال التصويت في الكنيست، وفي مؤتمرات الدعم، ومن خلال المساعدات الإنسانية التي قدموها للفلسطينيين في أوقات الضيق وخلال فترات التصعيد. المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الرسمية الأخيرة حول الحل النهائي، والتي جرت في طابا خلال كانون الثاني عام 2001، واختتمت مسار أوسلو، أبقت هي الأخرى العرب من إسرائيل خارج دائرة الاتفاقيات. المبادرات الفردية لشخصيات إسرائيلية وفلسطينية حول اتفاقيات الحل الدائم كـ "مبادرة جنيف" و "الإحصاء الوطني"، والتي انطلقت في فضاء الجمود السياسي، لم تطرح أي جديد في هذا السياق، وأبقت هي كذلك الجمهور العربي في إسرائيل خارج صورة الاتفاق، من حيث المشاركة، وكجزء من طابع الحل الجغرافي.

معاملة الأقلية العربية في إسرائيل

خلفية

يمكن التعامل مع المسألة الديمغرافية في الصراع اليهودي العربي من منظورين اثنين. أولهما المنظور القومي الذي سعت من خلاله الحركتان القوميتان للسيطرة على أرض إسرائيل ابتغاء تحقيق تقرير مصيرها وإقامة دولة قومية عليها. بهذا المفهوم، خدم إبعاد إحدى المجموعتين السكانييتين من كل منطقة ومنطقة في البلاد مبتغى المجموعة الثانية في فرض السيادة عليها. وثاني المنظورين يتطرق إلى مسألة طابع الدولة، إذ يُشتق طابعها اليهودي مباشرة من طابع الجمهور اليهودي الذي يشكل غالبية السكان، ويهيمن بشكل مطلق على الحيز العام.²⁰ من هنا، وفي كل مشاريع تقسيم البلاد المطروحة، يسعى هذا الجمهور للمحافظة على أغلبية مقابل الجمهور العربي. وتتبنى غالبية اليهود نقطة انطلاق

20 يعقوبسون وروبنشتاين، مصدر سابق، ص 196.

أساسية - وتحظى بدعم دولي واسع - مفادها أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وأن إقامتها جاءت بغرض ممارسة الشعب اليهودي لحقه بإقامة دولة له.²¹ وبناءً على هذه الرؤيا، تمنح إسرائيل اليهود الذين يرغبون في القدوم إليها مكانة خاصة وتمنحهم إمكانية التحول إلى مواطنين فيها.²² ويجمع الجمهور اليهودي في الدولة على ضرورة المحافظة على طابع ثقافي يهودي (وهناك جدل حاد بين التيارات اليهودية المختلفة حول مضمون هذا الطابع)، مع المحافظة على حقوق الجمهور العربي التي تستمد من التزام إسرائيل بالقيم الديمقراطية، وبميثاق الأمم المتحدة والعديد من القيم اليهودية.²³

المواقف في مرحلة ما قبل إقامة الدولة

قبيل إقامة الدولة، برزت خلافات بين التيارات العلمانية الصهيونية، لكنها أجمعت على أن الكيان اليهودي الذي سيقام في أرض إسرائيل سيمنح السكان العرب المساواة التامة في الحقوق؛ فزئيف جابوتينسكي، على سبيل المثال، والذي تضمّن رؤياه أغلبية يهودية على ضفتي نهر الأردن، لم يناد بالمساواة المدنية التامة للعرب في الدولة اليهودية العتيدة التي ستقام على أرض إسرائيل الكاملة فحسب، بل نادى كذلك بترسيخ حقوق الجمهور العربي في الدستور، وفي ذلك أكثر من إشارة إلى ميله إلى دولة ثنائية القومية.²⁴ وتعامل جابوتينسكي بالكثير من الاحترام مع الطموحات القومية للعرب، وعارض إبعادهم من أرض إسرائيل، وتشكّل مساواة الحقوق لبنة أساسية في فكره؛ ومن هنا كان استعداده للقسم "باسمنا وباسم ذريتنا إننا لن نُخلّ أبداً بالمساواة بالحقوق، ولن نحاول طرد أحد".²⁵

أولى بن غوريون هو الآخر مسألة مكانة الأقلية العربية في الدولة اليهودية العتيدة اهتماماً خاصاً، واعتبر الترانسفير مجرد سراب خادع، على عكس حاييم فايتسمان الذي عقد الآمال خلال الحرب العالمية الثانية على مخطط فيلبي، الذي تضمّن نقل عرب أرض إسرائيل إلى شبه الجزيرة العربية وتوطينهم هناك.²⁶ وعلى العكس من جابوتينسكي، نادى بن غوريون خلال ثلاثينيات القرن العشرين بمشروع التقسيم، واعتقد أن لا مناص من الفصل الجغرافي كي يتمكّن الشعبان من العيش معاً، بيد

²¹ المصدر السابق، ص 199.

²² كما الأمر في قانون العودة مثلاً، وفي قوانين الأراضي، وفي استمرار وجود مؤسسات مختلفة تعمل في البلاد (الوكالة اليهودية والكيرن كيميت ("الصندوق القومي الدائم")) والتي تعمل -حسب تعريفاتها- على تحقيق الرؤيا الصهيونية وتعزيز الطابع اليهودي للدولة.

²³ حول التعامل مع الأقلية ومبدأ المساواة في الحضارة اليهودية، راجعوا على سبيل المثال: "فريضة واحدة تكون لكم وللغريب ولوطني الأرض (سفر العدد 14، 9)، "وأحببتم النزول لأنكم كنتم نزلاء في أرض مصر" (سفر التثنية، 10، 19)، "يحبّ الله الإنسان الذي خلق على صورته" (مشناه، ماسيخت أفوت، 3، 14).

²⁴ يعقوبسون وروبينشتاين، مصدر سابق، ص 111، 140.

²⁵ المصدر السابق، وكذلك: ي. ندفا(محرر)، جابوتينسكي في نظر الأجيال المتعاقبة، بيت جابوتينسكي، تل أبيب، 1985، ص 92.

²⁶ يوأف غلبير، مصدر سابق، ص 398.

أنه أيد - في الآن ذاته - منح الأقلية المساواة في الحقوق، وكان البعد الديمقراطي في الدولة اليهودية المحفز الأساسي لموافقته على تقسيم أرض إسرائيل بين الشعبين، مفضلاً عدم تجاهل وجود 750 ألف فلسطيني يعيشون داخل أرض إسرائيل الانتدابية.

وكتب:

لزام علينا أن نذكر أن هذه الحقوق تتوافر كذلك للسكان الذين يسكنون هذه البلاد من قبل، ولا ينبغي المساس بها. وتحتّم علينا رؤيا العدالة الاجتماعية والمساواة بين الشعوب - تلك التي حمل شعلتها الشعب اليهودي خلال ثلاثة آلاف عام - والمصالح الحيوية للشعب اليهودي في المهجر - وبمقدار أكبر في أرض إسرائيل - تحتّم علينا أن نحافظ على حقوق ومصالح سكان البلاد غير اليهود، وأن نحترمها بدقة لا متناهية وبدون قيد أو شرط.²⁷

وقبيل إقامة الدولة يؤكد ما يلي:

يجدر بنا أن نفكر بمصطلحات من يملك دولة. سيعيش في دولتنا من هم من غير اليهود كذلك، والجميع سيكونون مواطنين متساوين - متساوين بدون استثناء - أي ما معناه أن الدولة ستكون دولتهم كذلك.²⁸

تحدث مشروع التقسيم الذي طرحته الأمم المتحدة عام 1947 عن "دولة يهودية" إلى جانب "دولة عربية" في أرض إسرائيل الانتدابية، وشدد على مطالبة الدولتين بفرض نظام حكم ديمقراطي. واعتمدت وثيقة الاستقلال الإسرائيلية على مشروع التقسيم، وتحدثت عن إقامة "دولة يهودية" في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل، لكنها لم تحدّد بصورة واضحة أن إسرائيل ستكون دولة ديمقراطية، وبدل ذلك تحدثت عن أنها "ستركز إلى دعائم الحرية والعدل والسلام، وتهتدي بنبوءات أنبياء إسرائيل"، وعن أنها "ستطبق المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها بدون فرق في الدين والعرق والجنس".²⁹ وعلى الرغم من ذلك، خلقت حرب الاستقلال بداية لواقع مغاير بخصوص التعامل مع وجود جمهور عربي كبير داخل الدولة اليهودية، إذ ساد الشعور في اليسوف اليهودي في تلك الفترة، أي بعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية والكارثة (التي تضامنت خلالها بعض القيادات العربية - وعلى رأسها مفتي القدس - مع ألمانيا النازية)، بأن الأغلبية العربية في البلاد والدول العربية المحيطة تشكل مصدرًا للخطر. من هنا تلائم رحيل العرب العاجل خلال حرب الاستقلال - سواء ما كان من خلال الهرب أم التهجير - مع التهمة التي وجهها اليسوف اليهودي لمن شنوا الحرب، وعززت الرغبة في استغلال الفرصة من أجل تغيير الميزان

²⁷ دافيد بن غوريون، نحن وجيراننا، دفار، تل ابيب، 1938.

²⁸ دافيد بن غوريون، في المعركة، المجلد الرابع، الجزء الثاني، ص 300.

²⁹ وثيقة الاستقلال.

³⁰ غليبير، مصدر سابق، ص 285.

الديمقراطي داخل حدود الدولة الفتية.³⁰

عندما وضعت حرب الاستقلال أوزارها، عاد بن غوريون خلال الانتخابات للكنيست الأولى وأقرّ منح العرب الذين بقوا في إسرائيل حقّ التصويت، وذلك بخلاف المواقف التي سادت في صفوف مستشاريه، لكنّه، وفي المقابل، فرض الحكم العسكريّ على المواطنين العرب.

الحكم العسكريّ (1948-1966)

مع انتهاء الحرب، فرضت الرقابة التامة على القلّة المتبقّية من العرب داخل إسرائيل من قبل جهاز سلطويّ ذي صلاحيّات غير محدودة تقريباً، ألا وهو الحكم العسكريّ،³¹ وجرت بواسطته السيطرة على جميع المرافق الحيّاتيّة للجمهور العربيّ وإدارة حياته اليوميّة.³² تمتع الحكم العسكريّ بصلاحيّات التحكّم بحريّة التنقّل ومصادرة الأراضي والممتلكات؛ وجرت بالفعل مصادرة واسعة النطاق من الأراضي العربيّة لـ "مصلحة الجمهور". اقتصرت "الجمهور" على اليهود وحدهم، الذين كانوا في أمسّ الحاجة إلى هذه الأراضي لإقامة الكثير من البلدات كي تستوعب المهاجرين الجدد. كما حدّد الحكم العسكريّ من إمكانيّات استخدام العرب للأراضي وتشييدهم المباني عليها، وضيّق حدود القرى العربيّة، ونقلّ أملاك الوقف إلى ملكيّة الدولة. أدار الحكم العسكريّ جهازاً قضائياً منفرداً للعرب،³³ واستخدم (أي الحكم العسكريّ) كجهاز للرقابة والتجنيد السياسيّين.³⁴ حكاية الحكم العسكريّ ماهي إلا تجسيد ساطع لازدواجيّة المؤسّسة الحاكمة الإسرائيليّة في تعاملها مع المجتمع العربيّ، وإشارة إلى البون بين الأقوال والأفعال.

أسفرت مرحلة الحكم العسكريّ عن عزل القرى العربيّة اجتماعياً وجغرافياً عن سائر المجتمع الإسرائيليّ، وعن بعضها البعض، وإبقائها خارج دائرة إعمار الدولة وتطوير الاقتصاد والمجتمع.³⁵ وعزّزت كذلك فصل المجتمع العربيّ عن الشعب الفلسطينيّ والعالم العربيّ.

³¹ هذا على الرغم من أن اتّفاق الهدنة مع الأردنّ في الثالث من نيسان 1949 ضمّ بنداً يتطرّق إلى البلدات العربيّة: "في كلّ مكان قد تتضرّر فيه القرى نتيجة خطّ وقف إطلاق النار... كلّ من يغادر يحصل على جميع التعويضات. ويحظر على القوّات الإسرائيليّة الدخول إلى هذه القرى. وستعالج شرطة عربيّة مسألة الأمن الداخليّ".

³² عرفّت هدفّ الحكم العسكريّ لجنة الفحص التي أقامها الوزير شطريت في آذار 1949 على النحو التالي: "تسهيل كبير لتنفيذ سياسة الأراضي والديمقرافيا المرغوب بها، وكذلك تسهيل عمليّة توطين المدن والقرى المهجورة". الاقتباس لدى يوسي أميتاي، "الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل: سنوات الحكم العسكريّ"، داخل: **عتصماؤوت** ("استقلال") - الخمسون سنة الأولى، أنيتا شابيرا (محررة)، مركز زلمان شازار، القدس 1998؛ وكذلك: أورين يفتاحئيل، **الأراضي، التخطيط وغياب المساواة: تقسيم الحيز الجغرافي بين اليهود والعرب في إسرائيل**، تشرين الثاني 2000، مركز أدفاه.

³³ إعلان سابان، **المكانة القضائيّة للأقليّات داخل دول ديمقراطيّة متصدّعة**، مؤلّف لنيل لدكتوراه في القانون، الجامعة العبريّة في القدس، آذار 2000، الفصل السادس، ص 233-235.

³⁴ إيلي ريوخس، "أسس السياسة تجاه السكان العرب في إسرائيل"، داخل: **الانتقال من اليشوف إلى دولة 1947-1949: تواصل وتحول**، فاردا بيلوفسكي (محررة)، جامعة حيفا ومعهد هرتصل لدراسة الصهيونيّة، 1990.

³⁵ إعلان سابان، **مصدر سابق**، ص 532.

بعد حرب الأيام الستة

في أعقاب حرب الأيام الستة، انتقلت مناطق الضفة الغربية، التي كانت تديرها الأردن، إلى سيطرة دولة إسرائيل، التي باشرت بمشروع استيطاني واسع النطاق، يعتمد على التقاء الاعتبارات الأمنية للأحزاب العلمانية، والدوافع الأيديولوجية للأطراف المتديّنة-القومية.

لم يتمخض المجهود الاستيطاني الواسع والاستثمارات الطائلة التي بذلتها الدولة عن خلق هيمنة يهودية في مناطق الضفة الغربية -لا من حيث النسبة السكانية، ولا في مساحات الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات. بمرور الزمن، خلق مشروع الاستيطان اليهودي في المناطق جزراً استيطانية مشتتة، بيد أنها -وعلى الرغم من نجاحها في بتر التواصل بين التجمعات العربية الريفية- لم توفر لإسرائيل إمكانية ضمها إلى سيادتها انطلاقاً من مطلب تعديل الحدود. وتستثنى من ذلك ثلاث مناطق: غرب السامرة؛ غوش عتصيون؛ القدس الشرقية التي تتمتع إسرائيل فيها بأغلبية يهودية مقابل مجموعة فلسطينية ضئيلة.³⁶

قرار منظمة التحرير الفلسطينية، في العام 1988، قبول قرار مجلس الأمن ذي الرقم 242 من جهة، والثمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني الباهظ لاحتلال المناطق الفلسطينية من جهة أخرى، دفعا بالأحزاب العلمانية الصهيونية، كل حسب معتقداته، إلى محاولة تقليص المناطق التي تحتلها إسرائيل لمصلحة النظام الديمقراطي في الدولة والمحافظة على الأغلبية اليهودية فيها. حاولت الأحزاب اليسارية القيام بذلك من خلال عملية سياسية متفق عليها بين الطرفين كاتفاقيات أوسلو. أما الأحزاب اليمينية، فقد قامت بذلك من خلال خطوات أحادية الجانب كخطة فك الارتباط وبناء منطقة "التماس". أدرك الجميع -اليساريون واليمينيون على حد سواء- أن أي ضم لمناطق في الضفة الغربية سيورط إسرائيل في معادلة ذات متغيرين -الأرض، والسكان العرب الذين يقيمون عليها. فكلما اتسعت رقعة المساحة التي يجري ضمها، ستزيد نسبة السكان العرب تحت السيطرة الإسرائيلية، مع كل ما يترتب عن ذلك من إسقاطات سياسية واقتصادية. من هنا، نلاحظ الشبه الكبير بين خريطة المقترحات السياسية لضم بعض المناطق، التي صدرت عن حكومة براك في كامب ديفيد وطابا، وبين مخططات بناء الجدار الفاصل التي صادقت عليها حكومة شارون في تشرين الأول عام 2003، وفي شباط عام 2005.³⁷ فجميعها تركز على المناطق التي تتوافر فيها هيمنة ديمغرافية يهودية: شرقي القدس؛ غربي السامرة؛ غوش عتصيون.

أدى فشل المفاوضات في كامب ديفيد في تموز 2000، وفي طابا في كانون الثاني 2001، إلى تراشق

³⁶ إيلشاع إفرات، جغرافية الاحتلال، منشورات كرم، 2002، ص 56.

³⁷ تشكل منطقة التماس، وفقاً لقرار الحكومة في شباط 2005، 9% من أراضي الضفة الغربية (بما في ذلك شرقي القدس)، وشمل الاقتراح الإسرائيلي في طابا 8% من هذه الأراضي بدون شرقي القدس.

الاتّهامات المتبادلة وإلى تجدد العنف بين إسرائيل والفلسطينيين، وفي المقابل تعزّزت مظاهر تضامن وتماتل الجمهور العربيّ في إسرائيل مع النضال الفلسطينيّ، وتعزّزت مظاهر الاحتجاج ضدّ تمييز الدولة. وبلغ الأمر ذروته خلال أحداث أكتوبر 2000 التي أسفرت عن مقتل 12 مواطناً من مواطني الدولة العرب بأيدي قوّات الأمن (داخل حدود دولة إسرائيل)، كما شهدت مشاركة بعض الأفراد من الجمهور العربيّ في النشاط الإرهابيّ ضدّ الدولة ازدياداً ما.

وكانت النتيجة حصول شرح عميق في صفوف اليهود والعرب في إسرائيل على حدّ سواء. شعر الجمهور العربيّ أنّ الدولة تتعامل معه بوصفه طرفاً معادياً، وتستخدم قوّات الأمن ضدّ المظاهر الاحتجاجية الشرعيّة حسب المعايير التي تتبّعها ضدّ الفلسطينيين في المناطق.³⁸ تنامي داخل المجتمع العربيّ الشعور بأنّ الجمهور اليهوديّ، لا سيّما تياراته اليساريّة الداعمة للتعايش، قد تخلّت عنه وفرضت عليه المقاطعة. في المقابل، دبّ في صفوف الجمهور اليهوديّ خوفٌ وجوديّ، وشعور بتهديد جيرانه العرب له، الذين انتهجوا العنف في مناطق عديدة وفي آن واحد لأوّل مرّة منذ حرب الـ 48، وأطلقوا شعارات ضدّ دولة إسرائيل ذكّرت بالانتفاضة في المناطق. عزّز الاحتمال الواقعيّ بإمكانية إغلاق بعض محاور السير الرئيسيّة ذات الأهميّة الأمنيّة، عزّز سيناريوهات الرعب حول إمكانية انضمام الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل إلى المجهود العربيّ الشامل في حال حصول مواجهة مع إسرائيل.

³⁸ أكدت لجنة أور هذه الأحاسيس.

2 الخطاب في صفوف الجمهور اليهودي

في خلفيّة الخطاب اليهودي، هناك فكرة يعتبرها الجمهور اليهودي في إسرائيل غاية في الخطورة، وتستثير " الخوف الديمغرافي "، وتجمع بين اليمين واليسار. وتحدث هذه الفكرة عن نزاع المواطنين العرب شرعيةً إسرائيل كدولة يهودية، وعن القدرة الكامنة لعرب إسرائيل بتحقيق المقترحات لتغيير طابع الدولة اليهودي بالارتكاز إلى نسبتهم السكانية. ويفترض النقاد العرب أنّ يهودية وصهيونية الدولة تنفي ديمقراطيتها، ولذا، وابتغاء تحويلها إلى دولة ديمقراطية، ينبغي تغيير طابع الدولة اليهودي.³⁹

يفسّر الشرخ الكبير في علاقة إسرائيل والفلسطينيين والذي تجسد في موجة العنف التي اجتاحت المنطقة في أكتوبر 2000، يفسر تنامي شعبية النقاش حول خيار تبادل المناطق المأهولة في صفوف الشخصيات الجماهيرية والأكاديمية اليهودية. وعلى الرغم من هذا التحول، لم يقدّم أيّ طرف حتّى الآن بعرض مخطّط كامل، ولم تحدّد المناطق المقصودة حين يناقش بنقل وادي عارة أو أمّ الفحم، ولم يصف أحد المسار القانوني والاجتماعي والعملي لتطبيق هذا المشروع. ويخيّم عدم الوضوح كذلك حول الشركاء في تنفيذ هذه الخطوة: هل سيقترن تنفيذها على الاتفاق بين إسرائيل وفلسطين، أم يمكن تمريرها بخطوة أحادية الجانب؟ وهل ستشترط بموافقة المواطنين، أم في المستطاع تنفيذها دون موافقتهم؟ لذا تدعو الحاجة إلى فحص مركبات الاقتراحات المختلفة والمعاني الكامنة فيها.

سيقتصر الاستعراض والمراجعة في هذا الفصل على المواقف الداعمة لـ " تبادل المناطق المأهولة "، ولن يجري التطرّق إلى مواقف اليهود الذين يعارضون هذه الفكرة.

³⁹ يُعثر على صدى لذلك في أقوال د. عادل مناع، رئيس مركز دراسات المجتمع العربي في معهد فان لير. ويربط مناع بين النقاش حول طابع الدولة وتوقعات تحقيق المساواة، ولا يعلّق آمالاً كبيرة على تأثير التسوية السلمية على تحقيق مثل هذه المساواة: " المكانة الهامشية والمتدنية [للعرب] في إسرائيل هي نتاج للطابع اليهودي-الصهيوني للدولة. واستعمل قادة الدولة الصراع الإسرائيلي العربي كذريعة وتسويغ لممارسة التمييز تجاه المواطنين العرب، لذا سيستمرّ هذا التمييز حتّى بعد إحلال السلام بين إسرائيل وجاراتها... بنت الأغلبية اليهودية جداراً سميكاً أمام جميع محاولات الكشف عن التناقض الجوهرية بين طابع دولة إسرائيل اليهودية وبين طابعها الديمقراطي... أظهر العرب في إسرائيل صبراً [وعبروا] عن مواقف واقعية ومعادلة في نضالهم القومي والمدني منذ العام 1948.. لكنهم لن يوافقوا لفترة طويلة ان تتخطاهم التسوية التاريخية بين الشعبين وتحدد مكانتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. وسيعرّض إنهاء الصراع وإقامة دولة فلسطينية توقعات العرب في إسرائيل بتحقيق المساواة المدنية التامة " - عادل مناع، " هوية مأزومة: العرب في إسرائيل حيال اتفاق إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية "، لدى: روت غابيزون ودفنا هاكير (محررات)، الشرخ اليهودي-العربي في إسرائيل، نصوص، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2000، ص 125-132.

في كانون الثاني 1998، طرح البروفيسور **غدعون بيغر**، الخبير الجغرافي من جامعة تل أبيب، اقتراحًا لتبادل المناطق والسكان بين دولة إسرائيل والكيان الفلسطيني على أن "يشمل ذلك بادئ ذي بدء نقل منطقة المثلث برمتها من كفر قاسم في الجنوب وحتى برطعة في الشمال إلى الكيان الفلسطيني".⁴⁰

لم يقتصر التطرق إلى هذه المسألة على الخبراء في مجالات الديمغرافيا والجغرافيا. تطرّق إليها كذلك خبراء في العلاقات الدولية والإستراتيجيات العامة بالإضافة إلى الفلاسفة والقانونيين، لكن محور الجدل حولها يدور داخل الحلبة السياسية الجماهيرية. وتحول طرح "قضية وادي عارة"، ودعم نقل مواطنين إسرائيليين إلى الدولة الفلسطينية إلى مركب شرعيّ وعلنيّ في الخطاب العام. ويبدو أنّ الأمر لا يقتصر على رفع السوط في وجه الجمهور العربيّ كأداة ردع أو كردّ فعل على مواقفه المؤيدة للنضال الفلسطينيّ، بل يشكّل كذلك جزءًا من الجدل الجغرافيّ حول الحدود والأراضي، وجزءًا من النقاش الديمغرافيّ حول النسبة العدديّة بين الأقلية والأغلبية داخل دولة إسرائيل، وجزءًا من النقاش الاجتماعيّ القانونيّ حول مكانة الأقلية العربيّة داخل الدولة.

بدأ النقاش حول رسم الحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية في الحلّ النهائيّ مع ضمّ بعض القرى العربيّة في إسرائيل إلى مناطق الدولة الفلسطينية، في الحلبة الأكاديمية في أوساط بعض الخبراء في مجالات الديمغرافيا والجغرافيا، ثم انتقل إلى الحلبة السياسية، وتحرك في الأعوام الأخيرة من موقعه في أقصى يمين الخارطة السياسية، ليحتلّ مكانًا شرعيًا في مركزها.

يستند الاقتراح لـ "مبادلة المناطق المأهولة" على الإجماع الواسع في صفوف الجمهور اليهوديّ حول ضرورة ضمان الأغلبية اليهودية في إسرائيل، وكما أشار إليه دانيئيل بن سيمون:

*كلمة السرّ في الكينونة الإسرائيليّة أغلبية يهودية. سيعمل الإسرائيليون كلّ ما أوتوا - حربًا أو سلامًا - كي يحافظوا على الأغلبية اليهودية وصيانة قنيس القبيلة الإسرائيليّة. فقد جئنا إلى هنا كي نقيم الدولة اليهودية، ولا يمكن المسّ بطابعها اليهودي. ولا فرق بين علمانيين ومتديّنين في مسعى الوصول إلى هذا الهدف السامي.*⁴¹

تستند الفكرة إلى ثلاثة ادّعاءات مركزيّة:

أ. الادّعاء الأوّل يرى أصحابه أنّ الأغلبية اليهودية في دولة إسرائيل ستتضاءل في المدى البعيد على نحو يهدّد طابع إسرائيل كدولة يهودية.

⁴⁰ غدعون بيغر، "خطوط تماس جديدة"، هآرتس، 7.1.1998.

⁴¹ دانيئيل بن سيمون، "مستقبل الأغلبية اليهودية الإحصائيّ القاتم في إسرائيل"، هآرتس، 30.8.2004.

ب. يرى أصحاب الادعاء الثاني أن المواطنين العرب في إسرائيل ما هم إلا " طابور خامس " و "قنبلة انفصالية موقوتة" ، ويشكلون تهديداً لوجود إسرائيل كدولة يهودية صهيونية، وينفون حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره.

ج. يعتقد أصحاب الادعاء الثالث أن بقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية متاح فقط من خلال مبادلة المساحات، وعليه يجب تقليص " الثمن اليهودي " مقابلها.

ولد هذا النمط من التفكير الاقتراح الإسرائيلي القاضي بـ "اصطياد عصفورين بحجر واحد" : الحفاظ على الكتل الاستيطانية- أريئيل ومعلي أدوميم وغوش عتصيون، تحت السيطرة الإسرائيلية، و "دفع" الثمن مقابلها للدولة الفلسطينية بمناطق يقطنها مواطنون عرب في إسرائيل، بحيث ينضم هؤلاء إلى الدولة القومية التي يقيمها أبناء شعبهم.

في صفوف الداعمين لهذه الفكرة هناك توجّهان أساسيان بصيغ مختلفة وتوجّه وسطي واحد:

أ. يصبو التوجّه الأول إلى ضمان أغلبية يهودية في دولة إسرائيل لكنه يشترط تنفيذ الخطة بإجراءات متفق عليها.

ب. يوافق التوجّه الوسطي على ضرورة ضمان الأغلبية اليهودية، لكنه يتسم بالإبهام في ما يتعلق بسبل الوصول إليها، ويتعذر بالتالي إدراجه تحت أي من التوجّهين الآخرين.

ج. يطمح التوجّه الثاني إلى ضمان الأغلبية اليهودية، ويبدى استعداداه للقيام بإجراءات قسرية معللاً ذلك بالخطر الأمني الوجودي الذي تشكل الأقلية العربية في إسرائيل مصدره.

ضمان أغلبية يهودية بإجراءات متفق عليها

هناك إجماع واسع النطاق بين اليهود في إسرائيل، بتأياراتهم الأيديولوجية المركزية، حول ضرورة المحافظة على أغلبية يهودية داخل دولة إسرائيل، وذلك ابتغاء تكريس طابع الدولة اليهودي الصهيوني. وبحسب هذا النهج، لا يقتضي الأمر العمل على زيادة عدد المواطنين اليهود من خلال تشجيع الإنجاب والهجرة فحسب، بل يتجاوزها إلى وجوب اتخاذ الإجراءات في سبيل تقليص عدد المواطنين العرب. وتتيح إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل فرصة انتقال عدد من المواطنين العرب من دولة إسرائيل إلى دولتهم القومية، وتقليص نسبتهم من السكان داخل إسرائيل. يظهر هذا الإجماع جلياً في مؤشّر السلام التابع لمركز شتاينمتس الذي يديره كل من البروفيسور هرمن والبروفيسور ياعار في كانون الأول 2005 :

تحظى فكرة تبادل المناطق، في إطار الحل الدائم، بحيث تبقى الكتل الاستيطانية الكبرى تحت السيطرة الإسرائيلية، ويجري -مقابل ذلك- نقل منطقة المثلث (بما في ذلك البلدات العربية الكبيرة مثل أم الفحم)

إلى السلطة الفلسطينية، تحظى اليوم بتأييد 48% من بين الجمهور اليهودي، ويعارضها 37% منه (تتطابق هذه المعطيات مع نتائج الاستطلاع الذي أُجرِيَ في آذار 2002).⁴²

ويكشف مؤشّر الديمقراطية الإسرائيلية 2004 التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الذي يديره البروفيسور أريان وآخرون، والذي قام بمعاينة مواقف الجمهور عامّة، وأبناء الشبيبة خاصّة، حول اقتراح تشجيع "الهجرة" بين العرب، يكشف معطيات مشابهة:

يعارض ثلث من أبناء الشبيبة اليهود فقط سياسة تشجيع هجرة العرب من البلاد، مقابل 40% من بين البالغين....⁴³

ورد هذا التوجّه كذلك في "وثيقة طبريا" (2001)، التي شارك في كتابتها نحو ستين من المفكرين اليهود الذين ينتمون إلى قطاعات مختلفة. تتعامل هذه الوثيقة مع الأقلية العربية بنظرة مزدوجة؛ فمن جهة، تُعرّف دولة إسرائيل بأنها "دولة متعدّدة الأوجه، يهودية وديمقراطية" (مع التشديد على عدم التناقض بين المصطلحين)، لكنّها، من جهة أخرى، تتعامل مع القضية الديمغرافية على النحو التالي:

بغية الحفاظ على استمرارية وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، ينبغي ضمان أغلبية يهودية كبيرة داخلها. ويحافظ على هذه الأغلبية بالسبل الأخلاقية فقط.⁴⁴

وفي اقتراحه من شهر كانون الثاني 1998، حدد البروفيسور غدعون بيغر أنّ مشروع تبادل المناطق والسكان بين دولة إسرائيل والكيان الفلسطيني، سيؤدّي إلى "خلق دولتين على أرض إسرائيل، واحدة عربية صرفة والأخرى يهودية صرفة". ويشدّد بيغر أنّ "خطوة كهذه وعلى الرغم مما تتسم به من قسوة، لا يمكن تحقيقها إلا بالاتفاق بين سلطات دولة إسرائيل وسلطات الكيان الفلسطيني". ويضيف أنّ "الموافقة الدولية التي ربّما ستكون مقرونة بدعم اقتصادي لتنفيذ الاتفاق والاستعداد لاستيعاب جزء من السكان، ستشكل الضمان لتنفيذ هذه الخطوة".⁴⁵

تبدّي البروفيسور روت غابيزون -من كلية القانون في الجامعة العبرية، والرئيسة السابقة لجمعية حقوق المواطن، والمرشحة للمحكمة العليا في المدة الأخيرة- تبدي موافقتها على ضرورة أن يعتمد التقسيم بين الدولتين على قاعدة ديمغرافية. وترى غابيزون في الطموح لتحقيق أغلبية يهودية أمراً مشروعاً، ويحقّ للدولة -بناءً عليه- انتهاج سياسة ديمغرافية وجغرافية موجهة. ومع ذلك، فهي تعترف بحقّ المواطنين العرب في اختيار البقاء في دولة إسرائيل. أمّا في ما يتعلق بالمساواة في الدولة اليهودية، فتقول:

⁴² ياعر، إفرام وتمار هيرمان مؤشّر السلام من كانون الأول 2005، مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام، جامعة تل أبيب.

⁴³ أريان آشور وآخرون، مؤشّر الديمقراطية الإسرائيلية 2004، مؤتمر رئيس الدولة، الديمقراطية الإسرائيلية باختبار الوقت الراهن، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومعهد غوطمان، حزيران 2004، ص 43.

⁴⁴ وقّع على "وثيقة طبريا" في 18.10.2001 منتدى المسؤولية الوطنية برعاية مركز رابين، لخلق إجماع قومي حول هوية دولة إسرائيل. من بين الموقعين على هذه الوثيقة: يولي تميزر، عوزي ديان، إيفي إيتام، أرنون سوفير، بامبي شليغ وآخرون.

⁴⁵ غدعون بيغر، "خطوط تماس جديدة"، هآرتس، 7.1.1998.

في نهاية المطاف، ستتحدّد التسويات السياسيّة ومسألة الحدود وفقاً للتجمّعات الديمغرافيّة. لا تستطيع إسرائيل منع سكّانها العرب من العيش في إسرائيل والسكن في المناطق التي تسمح بها قوانين الدولة. بينما يحقّ لها انتهاج سياسة توطين، تلك التي تقلّص الخوف من فقدان الأغلبية اليهوديّة في بعض مناطق الدولة، وتمنع خلق تواصل جغرافيّ عربيّ، وهو ما من شأنه -مع مرور الوقت- تعزيز المطالب بالانفصال أو بتشكيل حكم ذاتي جغرافيّ.⁴⁶

وفي سياق ردّه حول موقفه من اقتراح عضو الكنيست من حزب العمل، د. إفرام سنيه، بتبادل الأرض والسكّان،⁴⁷ صرّح أسا كاشير، البروفيسور في الفلسفة من جامعة تل أبيب، أن تبادل المواطنة هو حقّ للمواطنين العرب، وذلك أنّه يمنحهم فرصة التحوّل من أقلّيّة إلى أغلبيّة، شريطة أن يختاروا ذلك:

فكرة الترانسفير ساقطة من الناحية الأخلاقيّة ... [لكن] اقتراح إفرام سنيه لا ينبغي تهجير أيّ كان من أيّ مكان، والعكس هو الصحيح، فبديل أن يكون أقلّيّة في دولة شعب آخر، يتحوّل إلى أغلبيّة في دولته القوميّة... تتمحور المشكلة في هذه القضية بسحب المواطنة المترتبة على هذا الأمر.⁴⁸

وجرى التطرّق إلى طريقة خفض عدد المواطنين العرب في إسرائيل بواسطة تبادل المناطق المأهولة في تقرير صادر عن المجلس الصهيونيّ -أحد أجسام الوكالة الصهيونيّة العالميّة التي أقامت "منتدى إستراتيجيّاً" يرئسه البروفيسور يحزقييل درور من الجامعة العبريّة. أقرّ المنتدى في وثيقة أصدرها في العام 2002 ما يلي:

يشكّل ضمان أغلبيّة يهوديّة مستقرّة وكبيرة في إسرائيل حاجة وجوديّة للشعب اليهوديّ وإسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة.. [يجب] ... إيلاء الاعتبارات الديمغرافيّة وزناً مركزياً في الاتفاقيّات السياسيّة أو في الإجراءات الأحاديّة الجانب التي من شأنها التأثير على الحدود والحقوق المدنيّة، بما في ذلك: معارضة مطلقة لـ "حقّ العودة"، دراسة إمكانيّة تبادل المناطق المأهولة: التزام الحذر الشديد في منح حقوق المواطنة في إسرائيل لغير اليهود في المناطق التي ستضمّ إلى إسرائيل.⁴⁹

ويعدّ **يوسي ألفير**، المدير السابق لمركز يافيه للأبحاث الإستراتيجيّة التابع لجامعة تل أبيب من بين المرّجّين لهذه الفكرة، إذ يكتب أنّ هذا الاقتراح هو شأن إسرائيليّ:

مع تجدّد المفاوضات، سيبيدي الجانب الإسرائيليّ ميلاً واضحاً لتعويض فلسطين عن ضمّ الكتل الاستيطانيّة بتبادل مناطق على أساس دونم مقابل دونم على أقلّ تحديد، على أن تشمل المناطق الواقعة

⁴⁶ روت غابيزون، أفكار حول معنى وإسقاطات "يهوديّة" في عبارة "دولة يهوديّة وديمقراطيّة"، المركز لبحث العقلانية، الجامعة العبريّة في القدس، الوثيقة رقم 383، شباط 2005، ص 47.

⁴⁷ نفي عضو الكنيست إفرام سنيه أن يكون قد قدّم اقتراحاً كهذا.

⁴⁸ 12.5.2002، YNET

⁴⁹ المجلس الصهيونيّ في إسرائيل، المنتدى الإستراتيجيّ، توصيات سياسيّة: ديمغرافيا، تمّوز 2002. يتشكّل المنتدى من: بروفييسور يحزقييل درور - رئيساً؛ موشي بن عطار؛ د. عوزي أراد؛ الحاخام يوئيل بن نون؛ العميد (احتياط) عاموس غلبوع، اللواء (احتياط) شلومو غازيت، بروفييسور أرنون سوفير، ود. دان شيفتان.

في الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر، والتي ستنتقل إلى سيادة الدولة الفلسطينية، بعض القرى والبلدات الفلسطينية التي أصرت إسرائيل على ضمها إليها في العام 1948.⁵⁰

ومن بين الداعين إلى هذه الفكرة في الساحة السياسية رئيس كتلة الليكود في الكنيست عضو الكنيست **غدعون ساعر**، الذي صرّح خلال النقاش الذي دار في الكنيست في كانون الأوّل 2003:

في كلّ تسوية مستقبلية تتضمن مبادلة للمناطق، سأعرض أيضاً أمّ الفحم... مقابل المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة التي ستبقى تحت سيادتنا، وسننقل إلى السلطة الفلسطينية المناطق المأهولة بالسكان العرب الذين يقطنون بمحاذاة الخط الأخضر - كأمّ الفحم.⁵¹

دعم هذا الموقف أيضاً بروفيسور **عوزي أراد**، وهو من القيادات المرموقة السابقة في الموساد، ومن مقربي بنيامين نتنياهو، والذي يشغل اليوم منصب رئيس المعهد للسياسة والإستراتيجية التابع للمركز المتعدد المجالات في هرتسليا:

أنا أؤيد مد الخط الحدودي مستقبلاً غربي قرى المثلث، في إطار اتفاقية.⁵²

يعلل أراد اقتراحه بالاعتراف بالهوية الفلسطينية واحترامها:

المشاعر الوطنية الفلسطينية، التي تبرز في المثلث على وجه الخصوص، تسوّغ ضمّ هذه المنطقة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. هناك سيتمكن هؤلاء من ممارسة حقهم في تقرير المصير - لا كأبناء أقلية، بل كمواطنين داخل كيان عربي ديمقراطي.⁵³

وكتب أراد مؤخراً في مقالة نشرتها له مجلة **New Republic**، أنّ مبادلة المناطق هي فكرة محورية في المحادثات لأنها تشكل القاعدة لتحقيق الحلّ الدائم، وسيجري تداولها بين دولة إسرائيل والفلسطينيين (وعلى ما يبدو، لن تُبحث مع المواطنين العرب داخل إسرائيل):

تهدف الاقتراحات المختلفة المتعلقة بتبادل المناطق إلى تعزيز التجانس الإثني والحفاظ على التكامل الجغرافي لكل طرف من الأطراف. وفي هذا السياق، تتيح عملية تبادل المناطق نقل السيادة على الكتل الاستيطانية للسكان اليهود في الضفة الغربية الذين يقطنون بمحاذاة خط وقف إطلاق النار، والسكان العرب القاطنين في الغرب الشمالي منه. على سبيل المثال، تمكن مبادلة الكتل الاستيطانية أريئيل وغوش عتصيون وبعض المدن في قضاء القدس بأمّ الفحم، وعرعة، وبرطعة، وقلنسوة، والطيبة، والطيرة وكفر قاسم. على تبادل المناطق أن يكون جزءاً من اتفاق الحلّ الدائم بين إسرائيل وفلسطين. وأعتقد أنّ اتفاق الحلّ الدائم لن يتحقق دون مبادلة المناطق.⁵⁴

50 يوسي ألفير، 26 Bitterlemons شباب 2003، عدد 6.

51 "أمّ الفحم أولاً؟"، معاريف، 8.12.2003.

52 13.1.2004. NFC

53 عوزي أراد، "مفتاح ديمغرافي"، هآرتس، 16.2.2005.

54 Uzi Arad, Trading Land for Peace: Swap meet, The New Republic ، مصدر سابق 18.11.2005

التوجّه الوسطيّ - غموض حول سبل التطبيق

يقترح آخرون ممّن يؤمنون بضرورة ضمان الأغلبية اليهودية كحاجة وجودية معرّضة للتهديد الديمغرافيّ، يقترحون حلاً لهذا التهديد، لكن دون عرض كيفية تحقيقه. يتراوح هذا التوجّه، الذي لا يطرح طرفاً واضحة لتطبيق الفكرة، بين التوجّه الأوّل الداعي إلى تطبيق الخطّة بالاتّفاق، والتوجّه الثاني الذي يقبل التطبيق - وإن جاء عنوةً.

يعتبر البروفيسور **أرنون سوفير**، خبير الجغرافيا من جامعة حيفا، أحد أنبياء "الخطر الديمغرافيّ"، ويشترك دوماً في حلقات النقاش والمنتديات التي تتناول القضية الديمغرافية. وعلى الرغم من أنّه قد صرّح في تمّوز عام 2005 أنّه "ليس ثمة أيّ تهديد ديمغرافيّ داخل الخطّ الأخضر"،⁵⁵ فقد تفوّه في الماضي بشكل مغاير تماماً. وتمكن قراءة خلاصة الفكرة في موقع "القضية الديمغرافية" المرتبط باسمه:

صورة الوضع القائم هي نصف مليون فلسطيني من حاملي البطاقات الزرقاء الذين يسكنون على الخطّ الأخضر. ومن خلال تعديلات حدودية طفيفة، يمكن نقل كلّ منطقة أمّ الفحم والمثلث الأصغر إلى إخوانهم في الدولة الفلسطينية. مقابل هذه الأراضي التي ستنتقل إلى السلطة بسكانها، ستضمّ الكتل الاستيطانية الكبيرة. الديمغرافيا هي الاعتبار المركزيّ، ويجري رسم الحدود حسب الواقع الديمغرافي القائم على الأرض.⁵⁶

في العام 2003، وخلال مؤتمر في معهد ترومان، دعا سوفير إلى تطبيق سياسة "الانفصال الطوعي عن بعض قرى المثلث".⁵⁷

كتب البروفيسور **سيرجيو ديلا فيرغولا**، وهو من كبار خبراء الديمغرافيا في إسرائيل، وباحث في معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي في القدس، ومحاضر في الجامعة العبرية، كتب في تقرير من العام 2004:

سيصل الوضع الذي يشكّل فيه اليهود أغلبية في دولة إسرائيل إلى نهايته نحو عام 2010. يترتّب على ذلك وجوب تقسيم البلاد على أساس ديمغرافيّ إثنّي، مع تبادل مناطق مأهولة: يستلم الفلسطينيون قرى المثلث مقابل المستوطنات القريبة من القدس والمستوطنات غربيّ السامرة. معالي أدوميم مقابل أمّ الفحم.⁵⁸

نلاحظ هذا الغموض أيضاً في محيط رئيس الحكومة شارون. فقد نشرت صحيفة **جيزوراليم بوست**،

⁵⁵ مؤتمر منتدى الوفاق المدني، 22.6.2005.

⁵⁶ <http://www.demographyproblem.com/page35.asp>

⁵⁷ أرنون سوفير "ديمغرافيا وجغرافيا - عوامل مركزية في علاقة اليهود والعرب"، منصّة ترومان، 11.2.2003.

⁵⁸ هارتس، 27.1.2005.

في أوائل شباط عام 2004، على لسان " موظف رفيع المستوى " ، ما يلي:

يقوم رئيس الحكومة **أريئيل شارون** بدراسة اقتراح لرسم مجدد للحدود الإسرائيلية ينص على إخراج عشرات الآلاف من المواطنين العرب إلى خارج الحدود ونقلهم إلى الدولة الفلسطينية في إطار معاهدة سلام.⁵⁹

ورد على صفحات **معاريف** كذلك أنّ رئيس الحكومة قد قال في نقاش حضره شمعون بيرس:

إنّنا جرى تبادل مناطق، فلم ننقل مناطق خالية حينما يتسنى لنا نقل مناطق مأهولة بالسكان العرب؟ [وأنّ] رئيس الحكومة صادق على أنه أمر بالأمر بإجراء دراسة قانونية شاملة حول الموضوع. [وفقاً لهذا المخطط] كلّ من يريد [من المواطنين] مواصلة العيش في إسرائيل هو مدعو لهجر مكانه والانتقال إلى داخل حدود الدولة المعدلة... ويعتقد المقربون إلى شارون أنّ أقلّ من نصف سكان هذه المناطق سيختارون البقاء على أراضيهم وفي بيوتهم، حتّى إذا اقتضى الأمر سحب المواطنة الإسرائيلية منهم والحصول بدل ذلك على المواطنة الفلسطينية.⁶⁰

في أعقاب ردود الفعل الحادّة في صفوف الجمهور العربيّ التي تلت هذا النشر، نفى رئيس الحكومة هذه الأقوال بشكل قاطع، وصرّح خلال زيارة له في كفر قاسم:

على المجتمع العربيّ أن يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيليّ. وينبغي اقتلاع الأفكار الانفصاليّة من الجذور.⁶¹

وخلال زيارة له لأّم الفحم، بعد أسابيع قليلة، قال:

ليس ثمة -ولم تكن- مخططات من هذا النوع [بنقل السيادة عن أمّ الفحم]. أنتم مواطنون إسرائيليون وسنواصل العيش معاً.⁶²

لكنّ رئيس الحكومة، في مستهلّ عرضه لدوافع خطّة فكّ الارتباط من غزّة، أعرب عن تخوّفاته من التغييرات التي قد تحدث في التوازن الديمغرافيّ بسبب الهوية المشتركة بين الفلسطينيين وعرب إسرائيل، وقال:

لعب الاعتبار الديمغرافيّ دوراً مهماً في رسم خطوط الجدار الفاصل بسبب التخوّف من ضمّ مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى عرب إسرائيل. لا تمكن السيطرة على مناطق ذات كثافة سكانية عالية لفترة متواصلة دون أن يُمنح السكان الحقوق.⁶³

3.2.2004 Jerusalem Post 59

بن كسبيت وأمير غيلات، خطّة فكّ الارتباط عن المثلث، معاريف 4.2.2004 60

24.2.2004، YNET 61

هآرتس، 2.3.2004 62

"الملك سليمان سلم هو الآخر مساحات من أرض إسرائيل"، هآرتس، 22.4.2005 63

وفي مقابلات أخرى مع مقربين لرئيس الحكومة، تُطرح الأمور بحدّة أكبر. وفي مقابلة من العام 2002، قال عضو الكنيست السابق **إيلي لنداو**، الذي شغل كذلك منصب رئيس بلدية هرتسليا، ورئيس شركة الكهرباء، ويعدّ صديقاً مقرباً من شارون على مدار أعوام كثيرة:

بما أنّ أريك شارون هو رجل مبدع، فسأضرب مثلاً كيف كنت أنا سأُنظّم الأمور على خط التماس. هنالك تجمّع يهودي كبير في أريئيل، لناخذه مثلاً. تلك منطقة تحتوي على ما يقارب الـ 17 ألف دونم. كنت مساعداً لشارون في الثمانينيات ومقرباً جداً من المستوطنات... إذا أردنا الحديث عن دولة فلسطينية، فلا يستوجب هذا الأمر ترحيلاً للسكان. يجب أن نأخذ الرقعة الواقعة بين الطيبة ومنطقة المثلث. لنقل إنّ مساحتها تساوي 17 ألف دونم. انعطها للدولة الفلسطينية. هناك كل من الطيرة والطيبة وقلنسوة وجميع قرى المثلث العربيّة. نتبادل المناطق. لمانا نعطي حلوتسا؟ هل أنا بحاجة إلى أغلبية عربيّة هنا في دولة إسرائيل بعد 20 عامًا؟... لن نمسّهم ولن نهجرهم. حاشا وكلاً. ستصبح الطيبة جزءاً من الدولة الفلسطينية. وتكون أريئيل خاضعة لدولة إسرائيل. نتبادل المناطق في الكتل الكبيرة التي يسكنها عشرات الآلاف من اليهود، نستبدل دونماً مقابل دونم. هذا هو الحلّ الخلاق.⁶⁴

فكرة تبادل المناطق (الكتل الاستيطانية مقابل مناطق تقع تحت السيادة الإسرائيلية)، التي بحثت في كامب ديفيد وطابا وفي مباحثات متعدّدة أخرى، تناولت مناطق خالية في النقب. لكن سكان النقب لا يقبلون بهذه الاقتراحات. وعقب شموئيل ريفمان، رئيس المجلس الإقليمي رمات نجيف، وعضو في حزب العمل سابقاً الذي انضمّ إلى حزب شارون الجديد "كديما"، على هذه الفكرة قائلاً:

حلوتسا هي جزء من النقب وعليها أن تبقى كذلك. أنا على استعداد لمنح وادي عارة وأمّ الفحم للفلسطينيين - وأن يبقى النقب لنا.⁶⁵

في تمّوز 2005، أعلن **يسرائيل حسّون** انضمامه إلى صفوف حزب ليبرمان. وقد كشف حسّون، الذي شغل في السابق منصب نائب رئيس جهاز الأمن العامّ (الشاباك)، وشارك في طاقم المفاوضات التابع لحكومة باراك، عن تأييده لنقل بعض المناطق المأهولة بالسكان العرب إلى الدولة الفلسطينية العتيدة، ولا يرى في اقتراحه هذا أيّ مسّ بحقوق العرب، ويضع أمامهم إمكانية البقاء داخل حدود دولة إسرائيل بالشروط التالية:

ليس ثمة نية لإخراج أيّ مواطن من بيته أو لسلب حقوقه. كلّ من يريد البقاء والإقامة في دولة إسرائيل، وينتقل إلى داخل حدودها بعد تعديلها، سيُليزم بالتصريح بأنّه مخلص للدولة.⁶⁶

يربط بروفيسور **هنري كسينجر**، وزير الخارجية الأمريكيّ السابق بين المسألة الجغرافية في اتّفاقيّة

⁶⁴ صحيفة تل أبيب (شبكة يديعوت أحرونوت)، 22.3.2002.

⁶⁵ هآرتس، 5.5.2003.

⁶⁶ معاريف، 12.7.2005. تجدر الملاحظة أنّ حسون لا يفكر باقتراح تصريح الإخلاء في نطاق الحدود الراهنة، لكن بعد تعديل الحدود غرباً.

الحلّ الدائم بين الطرفين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، وبين المسألة الديمغرافية-القومية. وقد كتب في كانون الأوّل عام 2004 أنّ على إسرائيل إعادة معظم مناطق الضفة الغربيّة ما عدا مساحة تتراوح بين 5% و 8% ستبقى تحت السيادة الإسرائيليّة لاعتبارات أمنية، وفي المقابل:

تنقل إسرائيل بعض المناطق التي تقع تحت سيادتها إلى الدولة الفلسطينية. يفضّل أن يجري نقل بعض من المناطق الواقعة شماليّ إسرائيل والتي تسكنها مجموعة كبيرة نسبياً من العرب، بغرض تحسين التوازن الديمغرافي.⁶⁷

أقوال المرشّح لرئاسة الحكومة ورئيس الحكومة سابقاً، **بنيامين نتنياهو**، هي دليل واضح على تمركز هذه المسألة في لبّ الخطاب السياسيّ المشروع. ويشدّد نتنياهو على البعد التهديديّ الذي يمثّله الجمهور العربيّ تجاه المجتمع اليهوديّ - من جهة-؛ ويصف - من جهة أخرى - علاقة الدولة بالأقلّيّة بأنّها علاقة "سيطرة". قال نتنياهو خلال مؤتمر هرتسليا في العام 2003:

لدينا مشكلة ديمغرافية، لكنّها لا تتجسّد في عرب فلسطين إنّما في عرب إسرائيل. ليست لدينا أيّ مصلحة في السيطرة على الفلسطينيين، ومن هنا فإنّ المشكلة الديمغرافية ستختفي عندما ينتقل الجمهور الفلسطينيّ إلى السيادة الفلسطينية.⁶⁸

تلقى هذا الأقوال صدى لدى زعماء حزب العمل كذلك، الذين لا يكتفون من التصريح عنها في وسائل الإعلام. فهذا هو **يهودو براك** مثلاً يفسّر فشل قمة كامب ديفيد ومشروع عرفات بتسويغات ديمغرافية، وبـ "نظريّة المراحل":

ما يريده عرفات ورجاله هو دولة فلسطينيّة على كامل أرض إسرائيل. هم يرفضون ضرورة إقامة دولتين لشعبين. وربما لأنّ إسرائيل قويّة جداً في الوقت الراهن، فهم يعترفون بها رسمياً. ولكن خطّتهم تتمثّل بإقامة دولة فلسطينيّة وإبقاء الباب مفتوحاً لمطالب "شرعيّة" أخرى... سيقومون باستغلال التسامح الإسرائيليّ كي يحولوا إسرائيل إلى "دولة جميع مواطنيها" أولاً - كما يطالب التيار القوميّ في أوساط عرب إسرائيل واليسار الإسرائيليّ المتطرّف. وبعدها سيطالبون بإقامة دولة ثنائيّة القومية، وعندها سيؤدّي الوضع الديمغرافيّ والاستنزاف إلى إقامة دولة يشكّل فيها المسلمون أغلبيّة واليهود أقلّيّة. وما يعنيه هذا الأمر هو: إبادة إسرائيل كدولة يهوديّة. تلك هي تطّعاتهم. يرى عرفات في نفسه صلاح الدين الأيوبيّ، ويرى في إسرائيل دولة صليبيّة أخرى.⁶⁹

وفي السياق السياسيّ - الديمغرافيّ للصراع، كان القلق يساور براك من قضيّة العرب في إسرائيل كذلك. على الرغم من امتناعه عن التفوّه بذلك بصريح العبارة، وافق براك على مقولة أنّه في غياب معاهدة سلام مع الفلسطينيين يشكّل عرب إسرائيل "قنبلة موقوتة" انفصاليّة (أي أنّهم يصبّون إلى

⁶⁷ Henry Kissinger, "A New Opening for Mideast Peace", *The Washington Post*, 3.12.2004

⁶⁸ مؤتمر هرتسليا، كانون الأوّل 2003. http://www.herzliyaconference.org/_Articles/Article.asp?ArticleID=1103&CategoryId=170

⁶⁹ داني روبينشتاين وآخرون، كامب ديفيد 200، ماذا حصل هناك بالفعل؟ سيفري عاليات هاغاخ، يديعوت احرونوت وسفريات حيميد، 2003، ص 102.

الانضمام إلى المجموعة القوميّة التي ينتمون إليها). وقد صرّح خلال المقابلة التي نُشرت في New York Review of Books، في حزيران 2002، بأنّه على استعداد "لدفع" ثمن ديمقراطيّ من أجل ضمان يهوديّة الدولة:

سيكون عرب إسرائيل بمثابة رأس الحرية في النضال. ربّما يستلزم الأمر تغييرًا في قوانين اللعبة الديمقراطية كي نضمن طابع دولة إسرائيل اليهودي.⁷⁰

إذن يطرح براك إمكانية نقل بعض المناطق التي تتضمّن تجمّعات عربيّة كبيرة - كالمثلث الصغير وأمّ الفحم، الواقعة بمحاذاة الضفّة الغربيّة - مع قاطنيها إلى الدولة الفلسطينيّة العتيدة، في إطار اتّفاقية مستقبلية.⁷¹ بدأت قيادة المستوطنات في يهودا والسامرة هي الأخرى تستسيغ هذه الفكرة. ويكتب يئير شيلغ في هذا السياق:

حتّى في نكودا نشرت مقالات بارزة (كتلك التي نشرها عميئيل أونجر والحاخام حاييم نافون) تعبّر عن استعداد واضح وصريح لإخلاء عدد من المستوطنات شريطة أن يُضمّن "مقابلها" تحويل مراكز المواطنين العرب في دولة إسرائيل ونقلها للسلطة الفلسطينيّة (الإشارة هنا إلى وادي عارة بالأساس). بكلمات بسيطة، لقد كُسر الطابو ولم يبق سوى الحديث عن الثمن.⁷²

النقل القسريّ

يرى البعض في عمليّة نقل المواطنين العرب للدولة الفلسطينيّة مصلحة وجوديّة وفوريّة لدولة إسرائيل، لأنّ هؤلاء يهدّدون وجودها كدولة يهوديّة. والأمر ليس مردّه إلى التوقّعات المستقبلية المتعلقة بتغيير التوازن الديمغرافيّ فحسب، بل إلى أنّ المواطنين العرب يتأمرون فعليًا ضدّ وجودها كدولة يهوديّة. وخلص الإحصاء السنويّ لمركز يافه للأبحاث الإستراتيجيةّ في جامعة تل أبيب، والذي أجراه البروفيسور آشّر أريان (2002)، إلى ما يلي:

46% من بين مواطني دولة إسرائيل اليهود يؤيّدون عمليّة الترانسفير للفلسطينيين من سكّان المناطق المحتلّة، ويؤيّد 31% منهم عمليّة ترانسفير لعرب إسرائيل... أعرب 60% من المستطلّعين أنّهم يؤيّدون في هذه الأيام تشجيع هجرة عرب إسرائيل من الدولة؛ يعتقد 61% من مواطني الدولة اليهود أنّ عرب إسرائيل يشكّلون خطرًا أمنيًا على الدولة [لم يرد التشديد في الأصل]... توجّه الأسئلة التي تتعلق بموقف المواطنين اليهود في الدولة بخصوص الترانسفير عامًا بعد عام، وتكشف المقارنة بين المعطيات عن اتّجاه آخذ في التعاضم.⁷³

تبين من مؤشر السلام التابع لمركز تامي شتاينمتس (كانون الأوّل عام 2005) الذي يديره كلّ Benny Morris، "Camp David and after: An Exchange, an Interview With Ehud Barak،⁷⁰

مصدر سابق، مصدر سابق.⁷¹

يئير شيلغ، "مأساة البشر المدهشين"، إيريتس أحيريت ("البلاد الأخرى")، عدد 10، أيار - حزيران 2002.⁷²

هارتس، 12.3.2002.⁷³

من البروفيسور هرمان وياعار، وفي سياق الردّ على السؤال القائل "إذا تبين أنّ المواطنين العرب في إسرائيل الذين يسكنون في المثلث يعارضون نقل قراهم للسيادة الفلسطينية"، تبين أنّ 33% من المستطلعين يؤيدون تبادل المناطق حتّى في حالة وجود معارضة لها أو مقاومة، بينما قال 45% إنهم يعارضون المبادلة إذا ووجهت بالمعارضة، ولم يكن لـ 21% من المستطلعين موقف من هذا الأمر (تشبه هذه المعطيات نتائج آذار 2002). ويضيف الباحثان أنّ "تحليل الموقف المؤيد لتبادل المناطق حسب التصويت للكنيست في الانتخابات القريبة يكشف النقاب عن أنه يحظى بشعبية في أوساط اليسار والمركز أكثر ممّا في صفوف اليمين العلمانيّ والمتديّنين".⁷⁴

استعرض **إليعيزر ملاميد**، حاخام بلدة هار براخا، في العام 2002 الفكرة بإيجاز:

بما أنّ الكثير من العرب لا يقبلون سيادتنا، فقد أصبح طردهم فريضة علينا.⁷⁵

أمّا عضو الكنيست **تسفي هندل**، من "الاتحاد القومي"، فقد صرّح بينما كان يشغل منصب نائباً لوزير التربية:

ولأنّ عرب إسرائيل شديدي الالتصاق بإخوانهم الفلسطينيين في يهودا والسامرة، أقترح أن نأخذ منطقة المثلث مع جميع من فيها من مواطنين عرب، ونقدمها للفلسطينيين كي تكون جزءاً من حكمهم الذاتيّ.⁷⁶

يصعدّ عضو الكنيست **إيفي إينام**، الذي تزعم حزب المجدال (عميد في الاحتياط) من مفهوم التهديد، في مقابلة أجراها معه الصحفي آري شفيط في العام 2002:

بدوري أقول إنّ عرب إسرائيل يشكّلون -إلى حدّ بعيد- القنبلة الموقوتة التي تهدّد النظام الديمقراطيّ الإسرائيليّ داخل "الخط الأخضر". في هذه الأيام، نشهد ولادة حكم ذاتيّ فعليّ في النقب والجليل، من شأنه تحويل دولة إسرائيل إلى فقاعة تقتصر على غوش دان، وإلى دولة أنبوبية: دولة شارع القدس- تل أبيب- حيفا. لذلك أقول إنّ دولة إسرائيل تواجه تهديداً وجودياً يميّز بالمرافعة. وطبيعة التهديدات المرافعة أنّها تشبه السرطان.⁷⁷

يمكننا أن نضم **ميخائيل كلاينر** (عضو الكنيست السابق عن حزب ليكود حتّى انفصاله عنه وإقامة حزب يمينيّ مستقل - "حירות") لهذه المجموعة. فقد قدّم المذكور مشروع قانون، في العام 2001، يدعو إلى انتهاج سياسة تشجّع هجرة مواطنين إلى الدول العربية، ويقترح "أن يُمنح كل من يبدي استعداداً للهجرة إلى الدول العربية هبة هجرة".⁷⁸ وما زال كلاينر ينادي بذلك، إذ تحدّد في البرنامج الانتخابي لحزب "حירות" ما يلي: "ستعمل الحركة على سن قانون لتشجيع الهجرة إلى الدول

⁷⁴ ياعر وهيرمان، مؤشّر السلام كانون الأوّل 2005، مصدر سابق.

⁷⁵ ورد في النشرة **ميعاط مين هاوور** ("قليل من الضوء")، تحرير حنان بورات، كما تمّ اقتباسه لدى مكوفر، معاريف، 22.2.2002.

⁷⁶ المصدر السابق.

⁷⁷ هارتس، 22.3.2002.

⁷⁸ مشروع قانون لعضو الكنيست ميخائيل كلاينر (25.7.2002)

العربية. وحسب هذا القانون ستمنح هبة هجرة مالية لكل مواطن يهاجر إلى الدول العربية ويبيدي استعداده للتنازل عن جنسيته و/أو عن حق المالك مقابل دعم مالي.⁷⁹

يُعتبر **عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان** السياسيّ الأبرز الذي يتبنّى هذا الخطاب ويغذّيه، وقد جعله شعاره السياسيّ المتفرد. في العام 2004، قام ليبرمان بفكّ الشراكة اليمينية في "الاتحاد القومي"، وخرج بدعوة منقطعة النظير في صفوف المعسكر اليميني لإقامة دولتين ونقل مناطق مأهولة بالسكان العرب إلى الدولة الفلسطينية. وقام، لاحقاً، بإطلاق حملة دعائية قطرية شعارها "الانفصال عن أمّ الفحم" كردّ فعل على الانفصال عن قطاع غزة.⁸⁰ عرض ليبرمان، في مؤتمر هرتسليا الذي عقد في كانون الأوّل من العام 2004، موقفاً مشابهاً لمواقف كلّ من عوزي أراود وبنيامين نتنياهو، التي ترى العرب في إسرائيل خطراً داهماً أكثر من الفلسطينيين في المناطق المحتلة:

عندما أتحدّث عن هذا التجمع السكانيّ الذي يضمّ مليون نسمة، فإنني أتحدّث أولاً عن منطقة وادي عارة. أقترح تحويل هذه الكتلة بأكملها إلى هناك. نحن لن نحرك أيّ فرد من بيته، ولن نسلب أيّ إنسان أرضه. ليس ثمة سبب يمنعنا من إزاحة الحدود من هذا الطرف لأمّ الفحم، وليهتّم مواطن أمّ الفحم بالحصول على التأمين الوطنيّ من أبو مازن... الفلسطينيون لا يزجونني، بل مشكلة عرب إسرائيل التي تسبق المشكلة الفلسطينية. وأنا أحذر، فإننا أقمنا دولة فلسطينية قبل حلّ مشكلة عرب أرض إسرائيل، فسيفجرنا الرابط بين العرب الإسرائيليين وهذه الدولة الفلسطينية، وسيفجرنا الضغط من الداخل والخارج. أنا أرى الأمور بشكل معاكس، فالمشكلة الفلسطينية ربما تكون الثالثة أو الرابعة في ترتيب المشاكل الحقيقية لدولة إسرائيل.⁸¹

بعد مضيّ عدّة أشهر، وفي مقابلة لصحيفة **تل أبيب** التابعة لشبكة **يديعوت أchronوت**، عرض ليبرمان مقاربة بين العرب في إسرائيل والمستوطنين، وأسقط فكرة وادي عارة على عموم السكان العرب في إسرائيل:

"سُيُضطرّ عرب المثلث وأمّ الفحم و 90% من عرب إسرائيل أن يجدوا أنفسهم داخل كيان عربيّ يقام هناك لا داخل الدولة، ولكن سَيُضطرّ قسم من يهود يهودا والسامرة إلى العودة إلى داخل دولة إسرائيل. إذا لاقى هذا المبدأ قبولاً فإننا على استعداد لإجلّائهم، بما في ذلك بيتي في مستوطنة نوقديم."⁸²

اقترح أفيغدور ليبرمان في العام 2001 نقل "عرب إسرائيليين إلى المناطق مقابل نقل مستوطنين إلى إسرائيل"، ومؤخراً، في صيف 2005، أطلق حملة دعائية على لافتات الشوارع في جميع أنحاء البلاد: "ننقل عن أمّ الفحم".

⁷⁹ عن موقع حزب "حيروت" http://www.herut.org.il/hebrew_new/news.html

⁸⁰ معاريف، 1.11.2004.

⁸¹ مؤتمر هرتسليا، كانون الأوّل 2004. http://www.herzliyaconference.org/_Articles/Article.asp?ArticleID=1687&CategoryID=228

⁸² صحيفة **تل أبيب** (شبكة **يديعوت أchronوت**) 28.5.2004.

تلخيص

يتميز الخطاب اليهودي المؤيد لـ "نقل مناطق مأهولة بالسكان" باتساعه وإجماع تيارات سياسية مختلفة عليه. وتطمح هذه التيارات إلى ضمان أغلبية يهودية داخل دولة إسرائيل، لكنها تتبنى توجهات متباينة بغية تحقيق أهدافها.

وتكشف استطلاعات الرأي في صفوف الجمهور اليهودي عن الهلع الشديد من تأثير تغيير الوضع الديمغرافي على طابع الدولة اليهودي. التهديد المطروح هو على طابع إسرائيل كدولة يهودية، لكن الجدل يجري في فضاء الخطاب حول اتفاق الحل الدائم، وليس داخل فضاء الخطاب الداخلي في إسرائيل بين الأغلبية والأقلية. وتعرض مسألة وجود أقلية قومية فلسطينية في دولة يهودية في الكثير من الأحيان كتهديد للدولة، أو كواقع غير مرغوب فيه في أحسن الحالات.

ويخلق النقاش حول خيار "تبادل المناطق المأهولة بالسكان" نقاط التقاء بين اليمين واليسار. الاختلاف حول طريقة تحقيق هذا الخيار هو فرق جوهري. يتحدث اليمين عن خطة تنفذ بشكل قسري، بينما يتحدث اليسار عن التنفيذ بالاتفاق. المشترك للجانبين هو أن هذا الخطاب بُني على الموافقة على مبدأ "دولتين لشعبين"، وهو مبدأ يقبل -من حيث المبدأ- فكرة التقسيم القومي: اليهود في دولتهم؛ والفلسطينيون في دولتهم. يتميز هذا الخطاب بأنه إثنوي -قومي، وليس خطاباً مدنياً.

يهدف اليسار -بتقديرنا- إلى توسيع قاعدة التأييد لحل "دولتين لشعبين". أصبحت المسألة الديمغرافية في السنوات الأخيرة الادعاء المركزي الذي يتبناه اليسار حول ضرورة إنهاء السيطرة على مناطق يهودا والسامرة وغزة. وما يعنيه هذه الادعاء عملياً هو المحافظة على أغلبية يهودية داخل دولة إسرائيل ضمن حدود معترف بها. وفي حال أدى نقل مناطق مأهولة بالعرب إلى الدولة الفلسطينية، مقابل المحافظة على الكتل الاستيطانية، إلى زيادة حجم تأييد الجمهور اليهودي للحل الدائم، فمن المعقول أن تحظى هذه الفكرة بشرعية حتى في صفوف المركز واليسار الصهيوني، كئمن ينبغي دفعه مقابل الوصول إلى حل نهائي مع الفلسطينيين. تهدف عناصر اليمين التي تقبل مبدأ الدولتين إلى إبقاء أكبر عدد من المستوطنات تحت سيادة دولة إسرائيل؛ لذا نراها تطرح صفقة تبادل -أراض وأفراد مقابل أراض وأفراد، وتقليص مساحة الدولة مقابل تعزيز الأغلبية اليهودية. ويأخذ المتطرفون من اليمين (وبعض شخصيات المركز واليسار) الادعاء الديمغرافي -الذي وُجّه في الأساس نحو مناطق الضفة الغربية وغزة- إلى داخل حدود دولة إسرائيل من خلال ادعاءات الاستجابة للتهديد الأمني.

الخطاب في صفوف الجمهور العربيّ في إسرائيل

تعارض غالبية القوى السياسيّة للجمهور العربيّ في إسرائيل مقترحات تبادل المناطق المأهولة بالمواطنين العرب إلى الدولة الفلسطينيّة. ويعرض المتحدّثون المركزيّون موضوع المساواة المدنيّة داخل دولة إسرائيل بوصفه الموضوع المركزيّ بالنسبة للجمهور العربيّ، الذي يعتبر أنّ مفتاح الحلّ للقضايا المختلفة هو بيد إسرائيل ولن يجري من خلال مفاوضات السلام مع الشعب الفلسطينيّ. ويشدّد مختلف المتحدّثين على رغبتهم في الاندماج ومعارضتهم القاطعة أن يشكّلوا ورقة رهان في المفاوضات، ولا يقبلون المواطنة المشروطة. وتقبل غالبية الجمهور العربيّ مشروعيّة دولتين قوميّتين، إحداهما يهوديّة والأخرى فلسطينيّة، وهو ما يشكّل القاعدة لإقامة دولة فلسطينيّة، ولا يبدو أنّ أيّ تغيير سيطرأ على هذا الموقف. لكن النقاش يبقى حول نجاح أو إخفاق الربط بين يهوديّة الدولة وديمقراطيّتها. ويرى البعض في صفوف اليهود أنّ هذا النقد يشكل جزءاً من الجدل السياسيّ الشرعيّ، بينما يعتقد آخرون أنّه يشكل اعتراضاً على مشروعيّة وجود دولة إسرائيل.

فكرة تغيير طابع دولة إسرائيل اليهوديّة، وهي الفكرة التي تشكّل تهديداً بالغاً بالنسبة للجمهور اليهوديّ، لا تحظى بالقبول في صفوف التيّار المركزيّ لدى الجمهور العربيّ الذي يقبل مبدأ " دولتان لشعبين "، دولة فلسطينيّة ودولة يهوديّة تعيشان جنباً إلى جنب. وتتشارك جميع التيارات السياسيّة العربيّة في إسرائيل في النضال السياسيّ حول مكانة السكّان العرب في إسرائيل، وحول الحقوق الفرديّة والجماعيّة وعلى إلغاء التمييز الهيكلّي لصالح اليهود، لكن هذه التيارات لا تُجمّع على نزع الشرعيّة عن إسرائيل كدولة قوميّة للشعب اليهوديّ. ولا يدرك المستمع اليهوديّ -في الكثير من الأحيان- التباين في المواقف ولا يفهم المصطلحات ولا يتقبّلها. ويتطرّق سامي سموحه لهذا الأمر إذ يكتب:

يميّز العرب في إسرائيل بين وجود دولة إسرائيل كدولة، وبين طابعها اليهوديّ الصهيونيّ. يعترف هؤلاء بحق إسرائيل في الوجود، ويحترمون سلامة أراضيها في حدود ما قبل حرب الأيام الستة، ويتقبلون وجودهم كأقلّيّة داخلها. وعلى الرغم من ذلك، يرفضون إسرائيل كدولة صهيونيّة يهوديّة... لا يفهم اليهود ولا يحتملون التمييز الدقيق بين الدولة وبين طابعها، أو التمييز بين طابعها اليهوديّ وطابعها الصهيونيّ.⁸³

⁸³ سامي سموحه، " ديمقراطيّة إثنيّة: إسرائيل كأنموذج أساسي "، لدى غابيزون وهيكر (تحرير)، الشرح اليهوديّ - العربيّ في إسرائيل: نصوص، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 2000، ص 168-165. راجعوا كذلك مؤشّر العلاقات اليهوديّة العربيّة، 2004، مصدر سابق، " شرعيّة التعايش السلمي "، ص 26-22.

ويعرض سامي سموحه في مؤشّر علاقات اليهود والعرب 2004 هذا الفرق:

يقبل 70% من العرب وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية في حدود الخط الأخضر، وهناك 13.8% فقط يقبلونها كدولة صهيونية (72% يتعاملون مع الصهيونية على أنها عنصرية "لأنها تنطوي على سياسة تقضي بزيادة الأغلبية الصهيونية... ويتمتع اليهود بحقوق فائضة")⁸⁴.

لا يقتصر الجدل حول خيار تبادل المناطق المأهولة بالسكان على المجتمع اليهودي. ويعارض ممثلو التيارات السياسية العربية المركزية معارضة حازمة فكرة التبادل السكاني، من منطلقات مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، لا يُظهر معظم المتحدّثين العرب رغبتهم الواضحة بالبقاء في إسرائيل كاعتراف بها كدولة يهودية ديمقراطية، بل كغبة في مواصلة العيش في المجتمع الذي يعيشون فيه منذ العام 1948، والذي ولد معظمهم في داخله. وينظر المتحدّثون العرب إلى ضمّ موضوع "تبادل المناطق المأهولة" إلى جدول أعمال مفاوضات السلام كاستمرار لمحاولات نزع الشرعية المدنية التي يتعرّض لها المواطنون العرب في إسرائيل في السنوات الأخيرة، كمحاولة شطب عدد من القوائم العربية من المشاركة في الانتخابات، وتعديل قانون المواطنة⁸⁵ وغيرها. من هنا يعارض الكثيرون -من حيث المبدأ- مجرد الاشتراك في هذا الخطاب.

وتجمع الغالبية العظمى من السكان العرب على توجيه النقد الثاقب إلى التمييز والاضطهاد، وتطالب بالمساواة. ويعكس هذا الأمر مطالبة بالتحوّل إلى جزء من دولة إسرائيل، لكن بنفس الشروط المتوافرة للجمهور اليهودي. وفي المقابل، تنفي بعض القوى في صفوف العرب إمكانية التوفيق بين المصطلحين "يهودية" و "ديمقراطية" بشكل حقيقي، على الأقل حسب تجارب الماضي، ومن ثمّ فهي تستأنف على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وتنادي بإدخال تغيير جوهري على طابعها.

تجد بعض الأطراف، في صفوف الجمهور اليهودي، صعوبة في التمييز بين النضال المدني -السياسي ضدّ التمييز ومن أجل المساواة، وبين النضال القومي ضدّ دولة إسرائيل بصورة عامّة. هكذا يكتب دان شيفطان:

في هذا السياق، تعرض القيادات العربية سلّب شرعية الدولة اليهودية تحت قناع العمل في سبيل المساواة المدنية... يدور الحديث عن معارضة الماهية اليهودية لدولة إسرائيل، والتي لن تنتهي حتى عندما تتحقّق المطالب الفلسطينية بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود العام 1967 وبدولة فلسطينية مستقلة... ويرى التيار المركزي في صفوف الجمهور اليهودي هذا الأمر تهديداً، وذلك لأنه على اقتناع تامّ بأنّ الآليات التي تطالب القيادات العربية بتفعيلها، بذريعة المساواة والتعددية، ستقضي على المميّزات اليهودية للدولة، وستدخل تغييراً دراماتيكيّاً على تركيبتها الديمغرافية، بغية تمهيد الطريق نحو سيادة عربية في إسرائيل على أنقاض دولة إسرائيل.⁸⁶

84 سموحه سامي، مؤشّر العلاقات اليهودية العربية، 2004، لحن مزدوج، حزيران 2005، ص 4-5.

85 التعديل الذي يمنع منح الجنسية للفلسطينيين الذين يتزوجون من مواطنين عرب.

86 دان شيفطان، "الهوية الجديدة لأعضاء الكنيس العرب في إسرائيل"، تخيلت، رقم 13، خريف 2002.

يتميز نضال المواطنين العرب في إسرائيل، من حيث الجوهر، بطابع سياسي، ويجري بشكل علني من قبل الأحزاب، ورؤساء الحكم المحلي، وشخصيات المجتمع المدني. ويجري هذا النضال داخل اللعبة السياسية الإسرائيلية- في الكنيست، وفي وسائل الإعلام، والهيئات القضائية- كجزء من هذه اللعبة، ومن خلال المحافظة على قواعدها. وتكشف الإستراتيجية السياسية التي تتبناها الأحزاب العربية ومنظمات المجتمع المدني عن حقيقة أن أغلبية السكّان العرب يبحثون عن السبل التي من شأنها تحويلهم إلى جزء من دولة إسرائيل، وتُمكنهم من الانخراط في المنظومات السياسية والمهنية والاجتماعية الإسرائيلية، لا من الانفصال عنها.⁸⁷

يعبر الرأي العام العربي، من خلال استطلاعات الرأي المختلفة، عن معارضته الشديدة لمشروع "تبادل المناطق المأهولة بالسكّان"، ويعبر عن تخوّفه الشديد من تمّوضّع هذه الفكرة في قلب الخطاب السياسي في إسرائيل، ويتعامل مع هذا المقترح على أنه أمر ملموس، وهذا ما تشير إليه معطيات البروفيسور روحانا (2004) على سبيل المثال:

بين الاستطلاع أن 96% من سكّان المثلث يعون وجود مخطّطات لنقلهم إلى الدولة الفلسطينية، وأن 91% منهم يعارضون ذلك... وعبر 67% عن معارضتهم الشديدة... ومن أصل 91% الذين عارضوا المخطّطات قال 43% إنهم يعارضونها لأنها تقترن بهجر بيوتهم، وقال 33% منهم إن هذا الأمر سيؤدّي إلى تراجع في مستواهم المعيشي، وقال 22% إنهم يخشون فقدان أماكن عملهم. 17% عبروا عن رفضهم فقدان حقوقهم كمواطنين في دولة إسرائيل، و 12% يخشون من المستقبل في الدولة الفلسطينية، وقال 11% إن من شأن خطوة كهذه فصلهم عن أبناء عائلاتهم وأصدقائهم... وعبر 75% عن معارضتهم الشديدة لتنفيذ هذه الخطة في أيّ ظرف من الظروف...⁸⁸

يكشف مؤشّر علاقات العرب واليهود- 2004 بإدارة البروفيسور سامي سموحه عن الخوف المتبادل، في صفوف اليهود والعرب، في مسألة يعتبرها اليهود ديمغرافية ويعتبرها العرب ترانسفيراً.

عبر معظم المستجوبين العرب (63.5%) عن تخوّفهم من ترحيل (ترانسفير) مواطنين عرب، أو من ضمّ المثلث إلى دولة فلسطين عنوة. في المقابل، يتخوّف معظم اليهود من نسب الإنجاب المرتفعة التي من شأنها تغيير الميزان الديمغرافي (66.7%)، ومن النضال من أجل تغيير طابع الدولة اليهودية، ومن القيام بعصيان شعبي (71.7%)، ومن تقديم العون للعدو (78.7%)، ومن تأييد نضال الشعب الفلسطيني (83%).⁸⁹

⁸⁷ وجد استطلاع أجراه في تشرين الثاني 2005 د. إيلي ريخيس من مركز موشي ديّان التابع للجامعة العبرية "أنه وبحسب النتائج الموزونة ستحظى الأحزاب العربية بـ 51% من أصوات الناخبين العرب والدروز (مقابل 70% في العام 2003)، بينما ستحظى الأحزاب الصهيونية بـ 48% (مقابل 30% في العام 2003)... وبرز في الاستطلاع معطيان مهمّان إضافيان وهما نسبة التصويت المتوقعة (68%) واحتمال بقاء عدد من الأحزاب العربية خارج الكنيست نتيجة لرفع نسبة الحسم". مستجدات انتخابية 2006، العدد رقم 1، 6 شباط 2006. ويدل نضال النساء في سبيل الحصول على أماكن متقدّمة في قوائم الأحزاب، على أهميّة المشاركة في هذا الإطار السياسي الإسرائيلي.

⁸⁸ مدي، http://www.mada-research.org/sru/press_release/survey_landPop.shtml

⁸⁹ سامي سموحه، مؤشّر العلاقات اليهودية العربية في إسرائيل 2004، <http://caf.org.il/assets/Indexheb.pdf> ص 19-20.

ويفسّر البروفيسور سموحه المخاوف على النحو التالي:

تكشف المخاوف العربيّة عن خوف وجوديّ مبطن، وعن رغبة شديدة في تطبيع مكانتهم داخل الدولة... وعلى غرار التخوفات العربيّة، لا تستند التخوفات اليهوديّة إلى الوقائع... المخاوف الأخرى لا أساس لها من الصّحة... الخوف من العصيان الشعبي لا يستند إلى شيء.

ووجد مؤشّر السلام لمركز تامي شتاينميتس (كانون الأوّل 2005)، بإدارة كلّ من البروفيسور هيرمان والبروفيسور ياعار، أنّ 21% من المستطلّعين العرب يؤيّدون فكرة تبادل المناطق، ويعارضها 68%، ولم يتّخذ الباقيون موقفاً من هذه المسألة. 12% فقط عبّروا عن تأييدهم للتبادل - وإنّ واجه الأمر معارضة السكّان، وعارض هذا الأمر 81% من المستطلّعين.⁹⁰

ويطالب الشاعر والصحفيّ سالم جبران الاعتراف بالمواطنين العرب كجزء أصليّ من المجتمع في إسرائيل:

يعتري الجمهور العربيّ قلق عميق. هذا الجمهور الذي عاش هنا وسيبقى هنا. لسنا ضيوفاً ولسنا عمالاً أجنباً أو سكّاناً مؤقتين. هذا هو وطننا عبر الأجيال، وطننا ووطنكم.⁹¹

يشدّد البروفيسور ماجد الحاجّ، رئيس مركز التربية متعدّدة الثقافات في جامعة حيفا، والذي عيّن مؤخّراً عميداً للبحث في جامعة حيفا، يشدّد على الفروقات التي نشأت بين المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل والمجتمع الفلسطينيّ في المناطق، وعلى شعور الانتماء في صفوف العرب للدولة:

تختلف توجّهات الفلسطينيين في إسرائيل عن تلك السائدة في المناطق. فالغالبية العظمى من عرب إسرائيل تؤيّد إقامة دولة فلسطينيّة إلى جانب دولة إسرائيل كحلّ للقضية الفلسطينية؛ وفي المقابل لا يبدي هؤلاء استعداداً للانتقال للعيش هناك عندما تقوم هذه الدولة، فهم يعتبرون إسرائيل بيتهم. لقد ربطوا مستقبلهم بها ويناضلون من أجل حقوق مدنيّة متساوية داخلها.⁹²

في الأطر السياسيّة المختلفة، كالجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، والتجمع الوطنيّ الديمقراطيّ، والحركة الإسلاميّة، ثمّة معارضة لهذه الفكرة، وبخاصّة عندما يكون المتحدّثون من سكان المدن والقرى التي يدور عنها الحديث. ورغم ذلك، ثمّة من يرفضون المشاركة في الجدل حول هذه الفكرة، كي لا يُضفوا عليها صفة الشرعيّة.

⁹⁰ مؤشّر السلام، كانون الأوّل 2005، مصدر سابق.

⁹¹ سالم جبران، "لسنا عمالاً أجنباً أو سكّاناً مؤقتين"، بانيم، العدد 29، خريف 2004.

⁹² ماجد الحاجّ، "الخطّ الأخضر إلى أين؟ نزاعات في اللقاء بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في المناطق". مدينا فحيفرا 4(1)، كانون الأوّل 2004، ص 830.

ويقول شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة العليا لعرب إسرائيل:

نحن لسنا مستعدين للتفكير في هذا الاقتراح مطلقاً، وينبغي إسقاطه مرةً وإلى الأبد من جدول الأعمال... يشدد هذا الاقتراح على كون عرب إسرائيل مشكلة وأنهم ليسوا من مواطني الدولة.⁹³

يعارض هاشم محاميد، عضو الكنيست السابق عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والذي شغل منصب رئيس بلدية أم الفحم، يعارض هذه الفكرة ويقول إنها ليست ديمقراطية:

هذه القصة تتكرر مرةً تلو الأخرى، وعلى الجميع أن يدرك أنها لن تمر، وأن هذا القرار العنصري وغير الديمقراطي مصيره الفشل.⁹⁴

يقول عضو الكنيست جمال زحالقة (التجمع الوطني الديمقراطي) -من سكان كفر قرع في وادي عارة- أن الفكرة تضع علامات استفهام على مواطنة المواطنين العرب بشكل عام، لا على سكان وادي عارة فحسب:

أعتقد أن الأمر يشكّل اعتراضاً على مواظنتنا الإسرائيلية... يحولوننا إلى مواطنين مع علامة استفهام. ولن يقبل أي مواطن عربي المس بمستواه المعيشي واختيار الفقر بمحض إرادته.⁹⁵

ويعتقد زحالقة كذلك أن فكرة استبدال المثلث مقابل تنازل فلسطيني في منطقة القدس لن تلقى نجاحاً، لكنّه لا يتطرق إلى الكتل الاستيطانية في قلب الضفة الغربية:

تريد إسرائيل جني الأرباح مرتين: أن تستفيد من نقل أم الفحم وأن تريح في القدس... ومن سخریات القدر أنه لو اقترح عربي ما فكرة تبادل المناطق، فستتهمه الدولة بالخيانة. أما اليوم، فتطرح هذا الاقتراح أطراف رسمية صهيونية، لكن الغالبية الساحقة من عرب إسرائيل ترفضه رفضاً قاطعاً.⁹⁶

كذلك يعارض عضو الكنيست عبد المالك دهامشة (القائمة العربية الموحدة)، من الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، يعارض التوجه الذي يتعامل مع العرب في إسرائيل على أنهم "ورقة رهان":

عرب إسرائيل ليسوا بضاعة تتناقلها الأيدي. لسنا صندوق خضار أو كيس يرتقال، ولا يمكن المتاجرة بنا. لن نسمح أبداً لأي كان بتحقيق هذه الخطة.. أنا أؤيد التسوية الإقليمية، والسؤال المطروح هو: كيف وماذا؟... ولا مجال للحديث عن ضم أم الفحم إلى المناطق... إذ عندما يدور الحديث عن تبادل مناطق فالمقصود بذلك مناطق خالية من السكان، أو عن مناطق يرغب أهلها في الانضمام للطرف الآخر.⁹⁷

93 " أم الفحم أولاً"، معاريف 8.12.2003.

94 " خطة الانفصال عن المثلث"، معاريف، 4.2.04.

95 المصدر السابق.

96 المصدر السابق.

97 المصدر السابق.

رجا إغباريّة، من سكّان أمّ الفحم، ورئيس حركة أبناء البلد، يرفض الموازنة بين المستوطنين والعرب، ويعارض فكرة مبادلة الكتل الاستيطانيّة ببلدات عربيّة تُضمّ إلى الدولة الفلسطينيّة، ومع ذلك فهو لا يعارض التحوّل إلى مواطن في الدولة الفلسطينيّة إذا تقرّر ضمّ أمّ الفحم إليها، شريطة ألا يحصل ذلك من خلال التبادل السكاني:

لا تمكن المقارنة بيننا وبين المستوطنين. هؤلاء محتّلون. ونحن لسنا في نفس مكانتهم. نحن أبناء هذه البلاد.⁹⁸

مصالح ومواقف الطرف الفلسطينيّ

لا يمكن تحقيق عمليّة نقل السيادة على مناطق إسرائيليّة إلى الدولة الفلسطينيّة، دون الحصول على موافقة الفلسطينيّين. ثمة حاجة، إذاً، إلى فحص مصالح ومواقف الجانب الفلسطينيّ. ويبدو أنّ القيادة الفلسطينيّة لن توافق على هذه الخطوة، ما لم يوافق عليها سكّان المنطقة المنويّ نقلها، وربما ستواصل معارضتها - وإن وافق هؤلاء. ويمكن لمس خمسة أسباب مركزيّة لهذه المعارضة:

أ. اعتبّر الموقف المبدئيّ لمنظمة التحرير منذ سنين طويلة أنّ موضوع المواطنين في إسرائيل سيجري حلّه داخل دولة إسرائيل بطرق ديمقراطيّة. وهناك معارضة في صفوف منظمة التحرير للتطرّق إلى هذا الموضوع في إطار المفاوضات مع إسرائيل.

In terms of strategy [for the Palestinian Minority in Israel], most agreed that engagement with rather than self exclusion from the Israeli political system and society was the only feasible way forward. This was viewed as necessary both to prevent the implementation of solutions defying the minority's rights (such as the annexation of the 'little triangle' to the future state of Palestine) and to promote more effectively the Palestinian cause.⁹⁹

ب. وفق رؤية منظمة التحرير، وُضعت مقترحات تبادل المناطق في الماضي، كي تتمكّن الدولة الفلسطينيّة من زيادة المساحات الشاغرة لاستيعاب اللاجئين الذين يرغبون في العودة إليها، وابتغاء تعويض أصحاب الأراضي التي بُنيت عليها المستوطنات التي ستضمّ إلى إسرائيل. أمّا الحصول على مناطق مأهولة بكثافة في بلدات معظم أراضيها صودرت وبقيت بيد إسرائيل، فلن يخدم الأهداف الفلسطينيّة المذكورة، وثمة احتمال أن تقوم منظمة التحرير بإعادة

⁹⁸ المصدر السابق.

⁹⁹ The First Ramallah Conference: 10 Years of the Palestinian Authority, March 2005, P. 20-21, 2005

حساباتها إذا جرى نقل هذه المناطق إضافة إلى الأراضي الشاغرة، شريطة أن يوافق السكّان على ذلك.

ج. لا يقبل الطرف الفلسطينيّ المطلب الإسرائيليّ الذي يقضي بإبقاء الكتل الاستيطانيّة النائية في قلب الدولة الفلسطينيّة، سواء أكان ذلك ضمن تبادل مناطق مأهولة أم لا.

د. لا يمنح نقل وادي عارة إلى الدولة الفلسطينيّة أفضليّة تُذكر، وذلك أنّ سكّان أمّ الفحم ووادي عارة يشكلون جزءاً من المجتمع في إسرائيل، وقد اعتادوا على الحياة الديمقراطيّة، وعلى مستوى معيشيّ عال نسبياً، وعلى ثقافة اقتصاديّة وإداريّة إسرائيليّة، ممّا سيصعّب عليهم الاندماج في الدولة الفلسطينيّة، التي لن تتمكن في السنوات الأولى من منحهم المستوى المعيشيّ نفسه الذي اعتادوا عليه. لذا، قد يصبح هؤلاء مصدرَ قلق وغلّيان في المدى البعيد في الدولة الفلسطينيّة، وقد ينتقل هذا الغلّيان إلى دولة إسرائيل بسبب علاقاتهم القائمة داخلها، ووجودهم على مقربة من المناطق الحدوديّة، وقد يتسبّب الأمر في الإساءة إلى العلاقات الفلسطينيّة الإسرائيليّة. من جهة أخرى، يدور الحديث عن جمهور ذي قدرات اقتصاديّة كبيرة، ممّا قد يساهم في التأثير على الطابع الديمقراطيّ للدولة الفلسطينيّة.

هـ. يبدو أنّ مصلحة الدولة الفلسطينيّة هي ضمان وجود مجموعة فلسطينيّة كبيرة داخل إسرائيل، كي تتمكّن هذه من التأثير بصورة ديمقراطيّة على اتّخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على المصالح الفلسطينيّة. من هنا، من غير المحتمل أن نفترض وجود مصلحة للدولة الفلسطينيّة في الموافقة على خطوة من شأنها تقليص عدد المواطنين العرب في إسرائيل، على نحو يُضعف تأثيرهم على الجهاز الإسرائيليّ من الداخل، وبخاصّة من خلال تقليص عدد الناخبين.

تدرك حركة "حماس"، التي فازت في انتخابات المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ، في كانون الثاني، 2006، تدرك وجود الفكرة الإسرائيليّة حول "تبادل المناطق المأهولة بالسكّان"، وتهاجمها. ويصرّح محمود الزهّار زعيم حركة "حماس" في قطاع غزّة: "... ها هو العدو الإسرائيليّ يهدّد بالرجوع إلى قطاع غزّة... ويهدّد بطرد عرب الـ48..."¹⁰⁰.

¹⁰⁰ ميمري، 15.11.2005 حسب 2.10.2005 www.elaph.com.

4 البعد القانوني*

هل يتحلّى القرار بنقل المناطق من وادي عارة من سيادة إسرائيل إلى السيادة الفلسطينية بالصيغة القانونية حسب القانون الإسرائيلي والقانون الدولي؟ للإجابة عن هذا السؤال، ينبغي فحص بعدين اثنين:

1. **تغيير الحدود الحالية لدولة إسرائيل**، كما جرى تحديدها حسب القانون الإسرائيلي والقانون الدولي، بطريقة تخرج من داخلها المساحات التي تحدّد حسب القرار، ويجري ضمّها إلى الدولة الفلسطينية (تنسحب هذه المسألة كذلك على نقل المناطق غير المأهولة).
2. **القرار حول مصير المواطنين والسكان الإسرائيليين الذين يقطنون عشية القرار في تلك المناطق.**

تغيير الحدود

يعتبر البعد الأوّل (أي تغيير الحدود ونقل السيادة على مناطق تابعة للدولة)، إذا جرى فحصه بمنأى عن مسألة السكان في المنطقة، يُعتبر الأبسط بين البعدين.

تتعامل المنظومة الدولية مع الخط الأخضر - على الرغم من أنه شكّل نتاجاً لاتفاقيّة وقف إطلاق النار - كخطّ حدوديّ لدولة إسرائيل، سيجري على أساسه رسم الحدود بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة. (على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن 242 و 338، والقرار الاستشاريّ للمحكمة الدولية في لاهاي حول موضوع الجدار الفاصل، ثلاثتها اعترفت فعلياً بهذه الحدود، كما يظهر من تحليل بناء الجدار داخل المناطق)¹⁰¹. وعلى الرغم من ذلك، لا مانع من ناحية القانون الدولي أن تتغيّر الحدود الدولية بالاتفاق بين الطرفين (وبخاصّة على نحو تقلص معه حدود دولة إسرائيل)،

¹⁰¹ راجعوا:

Legal Consequences of the construction by Israel of a wall in the Occupied Palestinian Territory, (2004) *Advisory Opinion*, [2004] *I.C.J. Rep.* 131.
<http://www.icj-cij.org/icjwww/idocket/imwp/imwppframe.htm>

* كتبتُ هذا الفصل (ما عدا استعراض السوابق التاريخية في العالم) المحامية هدا س تغاري. نشكر البروفيسور روت لايدوت، والبروفيسور إيال غروس، ود. إيلان سابان، على ملاحظاتهم القيّمة.

إلى حدّ يمكن فيه الافتراض أنّ تغييرات كهذه ستطرأ في كلِّ اتِّفاقٍ مستقبليٍّ. وتُمْكِن صياغة هذا الاتِّفاق من خلال معاهدة، ومن ناحية القانون الإسرائيليّ يستوجب الأمر مصادقة الكنيست واتِّخاذ قرار بهذا الشأن.¹⁰² ويمكن الاكتفاء بهذا الأمر لغرض تغيير حدود الدولة في منطقة وادي عارة، وبتغيير في سيطرة الدولة، كي تصبح هذه الحدود سارية من ناحية القانون الإسرائيليّ (والمقصود سريان القانون وتطبيق الدولة للحكم والإدارة).¹⁰³ وقد تواجه التغييرات الحدودية ونقل السيادة صعوبات قانونية أكبر، إذا أُريد تنفيذها في المناطق التي فرض فيها القانون الإسرائيليّ عبر التشريع، لكن القانون الدوليّ لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية عليها. ومن ذلك فُرُض القانون الإسرائيليّ في القدس الشرقية،¹⁰⁴ وفي هضبة الجولان.¹⁰⁵ في هذه الحالات، ستستدعي الحاجة تغييراً في القوانين الموضوعة.¹⁰⁶

مكانة السكّان

البعد الثاني، الذي يتطرّق إلى مكانة المواطنين الذين يقطنون في المناطق التي يجري نقل السيادة فيها، يحمل الكثير من التعقيدات.

بما أنّ المحفّز لاقتراح تبادل المناطق هو تقليص عدد المواطنين العرب داخل منطقة نفوذ دولة إسرائيل، يمكن الافتراض أنّ هذا الاقتراح سيُفَرَّق، في سياق تحديد مكانة المواطنين الذين يقطنون في هذه المناطق، بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب.

في ما يتعلّق بالمواطنين اليهود الذين يسكنون في هذه المناطق، (إذا تواجدوا هناك أصلاً)، سيحافظ على مكانتهم المدنية، وستُخلّى منهم المناطق التي ستتحول فيها السيادة إلى مناطق داخل نطاق السيادة الإسرائيلية، ومن خلال منح تعويضات يحددها القانون.

أمّا في ما يتعلّق بالمواطنين العرب، فيمكن الافتراض أنّه لن يطرأ أيّ تغيير على مكان سكناهم الذي

¹⁰² أ. روبنشتاين و ب. مدينا، القانون الدستوريّ لدولة إسرائيل، (إصدار شوكين، تل أبيب، القدس، الطبعة السادسة) ص 920-921، 934، راجعوا كذلك: قانون ترتيبات السلطة والقانون (إلغاء سريان القانون والتحكيم والإدارة) - 1999، الذي يحدّد ضرورة الحصول على أغلبية كبيرة من أعضاء الكنيست. في ما يتعلّق بالشكوك حول سريان هذا المطلب وإشكالية القانون، راجعوا روبنشتاين ومدينا، مصدر سابق.

¹⁰³ المصدر السابق، ص 924-930.

¹⁰⁴ فُرُض القانون الإسرائيليّ في القدس حسب المادة 11 ب لمرسوم نظم السلطة والقانون، 1948 (والذي سُنّ في 26.6.1967) ومرسوم ترتيبات السلطة والقانون (رقم 1) الذي صدر بناءً عليه، ولاحقاً في القانون الأساس: القدس عاصمة إسرائيل (1980).

¹⁰⁵ فرض القانون الإسرائيليّ في هضبة الجولان استناداً إلى قانون الجولان - 1981.

¹⁰⁶ المصدر السابق، ص 935-930.

سينتقل إلى السيادة الفلسطينية، بيد أن دولة إسرائيل ستقرّر نزع مواطنتهم الإسرائيليّة. ويمكن الافتراض أنّ هذا الأمر سيحصل دون أخذ موافقتهم، بل -على ما يبدو- من خلال اتفاق تلتزم بموجبه الدولة الفلسطينية بمنحهم مواطنة فلسطينيّة. (هنالك إقتراحات أخرى لتقسيم وظيفي للمواطنة، ونزع جزئي وتدرجي لجوانب المواطنة المختلفة. نتطرق هنا لمصطلح المواطنة بالمجمل). هنالك تساؤل حول ما سيقرّحه المشروع بخصوص مكانة من ليسوا عرباً أو يهوداً، وحول ما سيحدّد بخصوص العائلات التي تضمّ عرباً ويهوداً.

أمّا في شأن المواطنين اليهود، فالحديث يدور عن وضع مشابه لإخلاء قطاع غزة، لكن في الحالة الماثلة أمامنا سيجري الإخلاء في منطقة غير محتلة حسب القانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك، سيرافق الأمر ضررٌ يلحق بمن سيطلب منهم إخلاء بيوتهم، لكن هذا المساس، إذا نُفِذَ لأسباب سياسيّة، ومن خلال منح التعويض الملائم، سيكون من نوع الأضرار التي أُدرجت مثيلاتها في القانون (مصادرة أراضٍ لأسباب مختلفة)، وليست بالضرورة غير دستورية. في هذا السياق، يشار إلى أنّ إخلاء قطاع غزة -وقد رُسخ قانونياً-¹⁰⁷ قد أفلح أمام المحكّ القضائي للمحكمة العليا.¹⁰⁸ وفي حالة المواطنين المذكورين، وعلى الرغم من المسّ الشخصي بهم، لن يكون هناك مساس بمكانتهم المدنيّة وبمجمّل حقوقهم المدنيّة.

الصعوبات القضائيّة الأكثر أهميّة تتعلّق بالمكانة المدنيّة للمواطنين العرب الذين يقطنون في المناطق التي ستنقل السيادة عليها، والإسقاطات المتعلّقة بهذا الأمر -نسيج حياتهم السياسيّ، والثقافي، والاقتصاديّ، والعائليّ، وذلك من ناحية القانونين الإسرائيليّ والدوليّ. وتتعلّق هذه الصعوبات بمسألة نزع المواطنة عن مواطنين إسرائيليين والتّصلّ من واجبات الدولة تجاههم، وكذلك بمسألة تطبيق سياسة تميّز بين المواطنين العرب واليهود.

مكانة السّكان في القانون الإسرائيليّ

القانون الذي يتطرّق إلى سحب المواطنة هو قانون المواطنة -1952. حسب هذا القانون، حُدّدت ثلاث حالات فقط لإلغاء مواطنة من لم يقيم بالتنازل عنها (حسب تعليمات المادّة رقم 10 من القانون). ولا تنطبق هذه الحالات على القضيّة المطروحة هنا:

- المواطن الذي غادر البلاد بصورة غير قانونيّة إلى دولة معادية (المادّة 11 (أ) من القانون).
- المواطن الذي "نفذ عملاً يتضمّن خرقاً للولاء لإسرائيل" (المادّة 11 (ب) من القانون).
- المواطنة التي جرى الحصول عليها من خلال الإدلاء بتفاصيل كاذبة (المادّة 11 (ج) من القانون).

¹⁰⁷ قانون تطبيق خطة الانفصال، 2005.

¹⁰⁸ قرار المحكمة العليا 1661/05، المجلس الإقليميّ خوف عازا ضدّ الكنيست الإسرائيليّ (لم يُنشر بعد).

إضافة إلى ذلك، حدّدت المحكمة العليا في قراراتها، ومن خلال الاتّفاق مع موقف وزير الداخلية الذي عرض عليها، أنّ انتزاع المواطنة يشكّل خطوة متطرّفة وجارفة ينبغي الامتناع عن القيام بها. وحدّدت المحكمة كذلك أنّه على الرغم من أنّ الحقّ في المواطنة لم يحظَ بمكانة واضحة في قوانين الأساس، فهو يشكّل حقّاً أساسياً، وذلك لأنّه يحمل في طيّاته حقّ الاقتراع وحقّ الترشّح - وهما من الحقوق الأساسية.¹⁰⁹

من هنا، وقبل الشروع بفحص الأبعاد الأخرى ذات الصلة بالقرار، يتّضح أنّ الوضع القانوني القائم لا يتيح نزع مواطنة أيّ شخص دون أخذ موافقته، ومن غير توافر الذرائع التي يحدّدها قانون المواطنة، والتي لا تسري مطلقاً في الحالة الماثلة أمامنا. لذا، تستدعي الحاجة سنّ قانون خاصّ يتيح نزع مواطنة المواطنين العرب الذين يقطنون في هذه المناطق. لكنّ تشريعاً كهذا سيجري شطبه إذا كان منافياً لقوانين الأساس حول حقوق الإنسان، ولا سيّما قانون الأساس: كرامة الإنسان وحرّيته (1992)، وقانون الأساس: حرّيّة العمل (1994).

109 في خضمّ النقاش حول الالتماس الذي قدّم للمحكمة العليا 96/2757/الروي ضدّ وزير الداخلية، قرار حكم ن (2) 18، علّ وزير الداخلية قراره عدم استعمال صلاحيته حسب المادّة 11 (ب) للقانون والامتناع عن إلغاء مواطنة يغال عمير، قاتل رئيس الوزراء المرحوم يتسحاق رابين، وذلك على الرغم من اعتقاده أنّ هذا العمل الذي قام به عمير يشكل خرقاً للولاء للدولة. وفسّر وزير الداخلية الأمر على النحو التالي - كما اقتبس في قرار الحكم الصادر:

" عرض وزير الداخلية على المحكمة مجمل الاعتبارات التي أخذ بها في قراره عدم إلغاء المواطنة في هذه الحالة. المواطنة هي حقّ أساسي. ويعترف القانون الدوليّ بهذا الأمر. فعلى سبيل المثال، الملاحظة 15 للإعلان الدوليّ للأمم المتّحدة عام 1948 بخصوص حقوق الإنسان تحدّد حقّ الفرد في المواطنة. زد على ذلك أنّ معاهدة الأمم المتّحدة بشأن تقليص مكانة فاقد المواطنة من العام 1961، تحدّد في الإشارة رقم 8 (مع بعض التحفظات) حظر سحب المواطنة عن الأفراد إذا أدّى الأمر إلى تحوّلهم إلى عديمي المواطنة. هذا الأمر متعارف عليه في قوانين الكثير من الدول التي حدّدت المواطنة حقّاً دستورياً. راجعوا - على سبيل المثال - المادّة رقم 1 لتعديل 14 (1868) لدستور الولايات المتّحدة. وعلى الرغم من أنّ المواطنة لم تحظ في إسرائيل بمكانة محترمة في القانون الأساس، لا شك أنّها تُعتبر من الحقوق الأساسية، لأنّها تشكل - فيما تشكل - الأساس لحقّ التصويت للكنيست الذي منه تنمو الديمقراطية. ومن المعروف أنّه على كلّ سلطة إداريّة الامتناع عن المساس بالحقوق الأساسية، بما في ذلك المواطنة، إلا لغرض جدير بالاعتبار ودرجة معقولة؛ وكم بالحريّ عندما يجري الحديث عن إلغاء المواطنة، على عكس مساس آخر، وبخاصّة عندما تلغى مواطنة فرد يملك هذه المواطنة منذ ولادته ويحوّله ذلك إلى فاقد لأيّ مواطنة. (المصدر السابق، ص 22 من قرار الحكم) ويمضي:

" على هذه الخلفيّة، وكما أعلن وزير الداخلية أمامنا، فإنّه يرى من الصواب الامتناع بعامّة عن تطبيق الصلاحية في إلغاء المواطنة التي يعرفها كـ "خطوة قاسية ومتطرّفة". وحقاً هذه الخطوة غاية في التطرّف، فالمواطنة تحمل في طيّاتها حقّ الاقتراع وحقّ الترشّح، من حيث أنّها حقوق أساسية وأكثر. النتيجة، حسب أقوال الوزير، أنّه حتى اليوم لم تطبّق هذه الصلاحية بتاتاً" (مصدر سابق، ص 23-24 من القرار).

ومنذ إصدار قرار الحكم، جرى استخدام صلاحية نزع المواطنة حسب المادّة 11 (ب) لقانون المواطنة مرة واحدة فقط، ففي تاريخ 2002/9/9 نزع وزير الداخلية إلى يشاي جنسية نهاد أبو كشك، الذي اتهم بالضلوع في عملية إنتخابية (YNET 9/9/2002). لم يستأنف أبو كشك ضد هذا القرار، ومن هنا لم يخضع الأمر للمحك القضائيّ. وفي حالة إضافية، أعلم وزير الداخلية يشاي، عائلة قيس عبيد المتهم بتعاون مع حزب الله في رسالة من تاريخ 21.7.2002، أنّ بنيته نزع مواطنته، لكنّ في نهاية المطاف لم ينشر بان هذه المواطنة قد نزعَت.

يُعتبر نزع المواطنة وإلغاء السيادة الإسرائيلية عن مكان سكن المواطنين، ضد إرادتهم ودون تمكينهم من الانتقال إلى المنطقة التي بقيت تحت سيادة الدولة، يُعتبر تنصلاً أحادي الجانب للدولة من واجباتها تجاه مواطنيها. ويقترن تنصل كهذا بالمساس بالنسيج المعيشي وبمجملة الحقوق الأخرى. ولن يتمكن هؤلاء المواطنون من التصويت أو الترشح للكنيست، ولن تتوافر لهم حرية الدخول إلى إسرائيل والتنقل فيها دون قيود، وسيجري فصلهم من أماكن عملهم، أو الأمكنة التي ينفذون فيها أشغالهم، وذلك من خلال المساس بوضعهم الاقتصادي وفصلهم عن أبناء عائلاتهم وأفراد مجتمعهم، والمساس بنشاطهم الذي اعتادوا عليه في أوقات فراغهم وما إلى ذلك. تنطوي كل هذه الأمور على مساس بالحقوق الأساسية التي تزود عنها قوانين الأساس، بما في ذلك حق الملكية وحرية التنقل (بما في ذلك الدخول إلى إسرائيل والخروج منها)، وهي حقوق محمية في قانون الأساس: كرامة الإنسان وحرية، وحرية العمل المرسّخة في قانون الأساس: حرية العمل. إضافة إلى ذلك، يُطرح السؤال حول الكيفية التي سيجري من خلالها تعريف نزع المواطنة الجماعي: هل ذلك على أساس الانتماء القومي في سجل السكان، وكذلك حسب تعريف منطقة السكنى؟ وماذا سيحصل للمواطنين الذين سيقومون بتبديل عنوان سكنهم قبل الموعد المحدد، وهل سيمنعون من القيام بذلك بواسطة التشريعات؟

ولا تقلل حقيقة نقل هؤلاء المواطنين، الذين سُلِبَت مواطنتهم، إلى سيادة دولة أخرى ستمنحهم مواطنتها، لا تقلل من خطورة الخطوة وأبعادها، لأنّ منح المواطنة والسيادة الجديتين لا يُغيّران من جوهر الإسقاطات التي استعرضناها آنفاً. يُضاف إلى ذلك حصول مساس آخر يرتبط بتدني الظروف الاجتماعية الاقتصادية في الدولة الجديدة - فلسطين، ويمكن الافتراض أنّ الحقوق القانونية، بما في ذلك حقوق الإنسان في النظامين القضائي والسلطوي، ستختلف عن تلك السائدة في دولة إسرائيل.

هنالك بُعد إشكالي آخر من الناحية القانونية، ينبع من كون المجموعة التي ستُنزَع مواطنتها من المواطنين العرب. وينطوي هذا البعد على خطورة خاصة تنبع من أنّ الدافع لسلب المواطنة الجماعية يكمن في الرغبة في تقليص عدد المواطنين العرب في دولة إسرائيل، وهو دافع تمييزي. هذا الدافع، وما سيتلوه من فعل مقترح، يتعارض تعارضاً صريحاً مع الحق بالكرامة المحمي من قبل قانون الأساس: كرامة الإنسان وحرية. حسب القرارات الصادرة عن المحكمة العليا، يُعتبر التمييز على أساس الجنس والقومية والخلفية الجماعية المماثلة أمراً مهيناً، يناقض الحق في الكرامة الذي يحميه قانون الأساس هذا.¹¹⁰ صحيح أنه، وفق نصّ قوانين الأساس يُحظر المساس بالحقوق الأساسية المذكورة، إلا في

¹¹⁰ على سبيل المثال، ملف العليا 94/721 إعال ضد دانيلوفيتش، قرار حكم م ح (5) 749؛ ملف العليا 94/453، 454، لوبي النساء في إسرائيل ضد حكومة إسرائيل، قرار حكم م ح (5) 521؛ ملف العليا 4541 ميلير ضد وزير الدفاع، قرار حكم م ط (4) 94. بخصوص شطب سياسة التمييز ضد الأقلية العربية على خلفية قومية ودينية، راجعوا كذلك ملف العليا 95/6698 قعدان ضد دائرة أراضي إسرائيل، قرار حكم م ح (1) 258. جرى إدراج الحق في المساواة في القانون الإسرائيلي حتى قبل سنّ قوانين الأساس، حسب المعيار التفسيري الذي صدر في قرارات الحكم التي أصدرتها المحكمة العليا، بروح ما جاء في وثيقة الاستقلال "دولة إسرائيل... ستطبق المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية التامة لجميع مواطنيها بدون فرق في الدين أو العرق أو الجنس؛ وتضمن حرية الدين والضمير واللغة والتربية والثقافة؛ تحافظ على الأماكن المقدسة لجميع الديانات وتكون مخلصاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة". وبالاعتماد على الوثيقة، أُدرج الحق في المساواة في سلسلة طويلة من قرارات الحكم، حتى قبل سنّ قوانين الأساس، وبالرجوع إليها يمكن إلغاء سياسة تمييزية تنتهجها الحكومة، لكن قوانين الأساس منحت المحكمة العليا صلاحية شطب قوانين يسنها الكنيست.

" قانون يليق بقيم دولة إسرائيل، سُنَّ لغاية صالحة، وبدرجة لا تفوق ما هو مطلوب، أو حسب قانون، وكما ذكر حسب تحويل واضح فيه "؛¹¹¹ بيد أنه يصعب الافتراض أن المحكمة العليا ستجد أن سلب المواطنة الجماعية من المواطنين العرب، لكونهم عرباً، ولأنهم يسكنون في منطقة معينة، يستوفي الشروط المذكورة في فقرة التقييد هذه.

ولإجمال هذه النقطة، نقول إنه سيكون من الصعب الافتراض أن المحكمة العليا ستبقي على تشريع يسلب بصورة جماعية مواطنة المواطنين العرب، لا لشيء إلا لأن الدولة ترغب في تقليص عدد المواطنين العرب الذين يعيشون فيها. ونفترض كذلك أن المحكمة العليا ستتعامل مع هذا التشريع على أنه لا يتوافق مع " قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية " .¹¹²

مكانة السكان في القانون الدولي

حسب منهج القضاء الإسرائيلي، لا تسري قواعد القانون الدولي سرياً مباشراً على القانون الداخلي، إلا إذا جرى تبنيها من خلال تشريعات الكنيست، أو عندما يدور الحديث عن معايير اعترفت بها المحكمة الإسرائيلية جزءاً من القانون الدولي العرفي. وما يعنيه الأمر أن ما قد يعتبره القانون الدولي عملاً غير قانوني، لن يعتبره القانون الإسرائيلي بالضرورة كذلك (أي غير قانوني). وعلى الرغم من ذلك، المعايير القانونية التي تلتزم بها إسرائيل حسب القانون الدولي تؤثر في تفسيرات القانون في المحاكم الإسرائيلية، أي أن التشريعات الإسرائيلية سيجري تفسيرها قدر المستطاع على نحو يلائم هذه الالتزامات.¹¹³ ويُستشف من قرارات المحكمة تعاضماً بالغ لهذه النزعة التفسيرية،¹¹⁴ أي أن قواعد القانون الدولي تملك تأثيراً -غير مباشر وغير كامل- على القانون الداخلي، وبخاصة في كل ما يتعلق بالتعليمات التي تحدت في المواثيق الدولية التي انضمت إليها إسرائيل.

¹¹¹ المادة الثامنة من قانون الأساس: كرامة الإنسان وحرّيته، المادة الرابعة من قانون الأساس: حرّية العمل.

¹¹² المادة 1 أ لقانون الأساس: كرامة الإنسان وحرّيته والمادة الثانية من قانون الأساس: حرّية العمل.
في هذا السياق، من المهم أن نشير إلى امتناع المحكمة العليا، حتى الآن، عن شطب التعديل لقانون المواطنة الذي ينزع المواطنة عن الفلسطينيين (أو الفلسطينيين) المتزوجين من مواطنين (أو مواطنات) إسرائيليين، ويمكن تفسير الخلفية الكامنة وراء هذا التشريع كمحاولة لمنع زيادة عدد المواطنين العرب في إسرائيل (على الرغم من أن الدولة تحدت عن دوافع أمنية). لم يُحسم في هذا الأمر بصورة نهائية، لأن التعليمات ما زالت مؤقتة، لكن الحديث لا يدور في هذه الحالة عن نزع مواطنة مواطنين إسرائيليين، وهو ما يشكل خطوة أكثر خطورة (قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (تعليمات مؤقتة) 2003، الذي استبدل بقانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (تعليمات مؤقتة) 2005 من تاريخ 1.8.2005 والذي يسري مفعوله حتى 31.3.2006. ملفات العليا 7052/03. 7082,7102,7642.8. 099,8063 عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية ضد وزير الداخلية (لا زالت الدعاوى القضائية قائمة تنتظر البت فيها).

¹¹³ راجعوا، على سبيل المثال، ملف المحكمة العليا 00/2599 ياتيد ضد وزارة التربية والتعليم، قرار حكم ن و (05) 834، استئناف جنائي 49/3112 سفيان أبو حسن ضد دولة إسرائيل، قرار حكم ن ج (1)، 422.

¹¹⁴ راجعوا: Daphne Barak-Erez, "The international law of human rights and constitutional law: a case study of an expanding dialogue", I-CON, 2, 4, (2004), p. 611.

الإسقاطات المباشرة لعدم القانونيّة حسب القانون الدوليّ تتعلّق بالعلاقات بين الدول، لكن هذه الإسقاطات غالباً لا تكون عينيّة ومباشرة وقاطعة، مقابل عدم القانونيّة التي تسري في إطار القانون الداخليّ. وقد تشمل الإسقاطات، في هذه الحالة، تثبيّات ذات بُعد تصرّحيّ لمنظمات مخوّلة مثل منظمات الأمم المتحدة ومحافل قضائيّة حول عدم قانونيّة الخطوات التي تمارسها الدولة، وقد يفرض ذلك إلى تنديد دوليّ ويسبّب الحرج للدولة. ويُحتمل، في بعض الحالات الشاذّة، أن يسبّب عدم قانونيّة الخطوات المعمول بها عقوبات قانونيّة واقتصاديّة وسياسيّة، وحتى عسكريّة.¹¹⁵

السوابق التاريخيّة التي ستستعرض لاحقاً¹¹⁶ لم تخلق بدورها قضاءً واضحاً بخصوص الحالة التي هي قيد المعالجة هنا، ومردّد ذلك أنّ هذه السوابق حصلت قبل بلورة المواثيق الدوليّة ذات الصلة (والتي سنستعرضها لاحقاً)، أو لأنّها تعالج قضية التهجير الجسديّ لمواطنين من أراضيهم، أو لأنّها تعالج الحالات التي طلب فيها المواطنون الذين يقطنون في منطقة معيّنة تغيير جنسيّتهم.

لا يشمل القانون الدوليّ منظومة أحكام واضحة تسري بشكل عينيّ على المسألة التي نعالجها هنا. وعلى الرغم من كل هذا، يؤدّي إخضاع القضية المطروحة هنا لمعاهدات حقوق الإنسان التي التزمت إسرائيل بتعليماتها على المستوى الدوليّ، مع انضمامها إليها، أو لأنّ هذه المعاهدات تشكّل جزءاً من القانون الدوليّ العرفي، يؤدّي إلى نتيجة مفادها أنّ القرار بسحب المواطنة بشكل جماعيّ يشكّل خرقاً للكثير من الحقوق المحميّة -نحو: الحق في المواطنة (الذي يحمل بين طيّاته واجب الدولة بالدفاع عن الفرد وحقوقه، لذا فهو ينفي إمكانية "نقل" مواطنين إلى سيادة أخرى وهجرهم)؛ الحق في التصويت والترشّح، الحق في المساواة (وبخاصّة على خلفيّة الانتماء إلى أقلّيّة قوميّة)؛ الحق في المساواة أمام القانون والحماية المتساوية من قبل القانون.

فعلى سبيل المثال، حسب المعاهدات الدوليّة التي انضمت إليها إسرائيل:

أ. المعاهدة الدوليّة في شأن الحقوق المدنيّة والسياسيّة (1966)¹¹⁷

من بين الأمور التي تضمنها هذه المعاهدة، نذكر الحقّ بالمساواة في الاستفادة من الحقوق التي تضمنها المعاهدة¹¹⁸ وحقّ الفرد في الدخول إلى وطنه،¹¹⁹ والحقّ في الانتخاب والترشّح،¹²⁰ وحقوق الأقلّيّات الإثنيّة والدينيّة واللغويّة في ممارسة ثقافتها والتمسكّ بدينها والمحافظة على

¹¹⁵ راجعوا: Barak-Erez، المصدر السابق.

¹¹⁶ راجعوا نقاش السوابق التاريخيّة في العالم، ص 56

¹¹⁷ United Nations Covenant on Civil and Political Rights 1966

وقّعت إسرائيل على المعاهدة في العام 1966، ثمّ عادت وصادقت عليها في العام 1991. أصبحت المعاهدة سارية المفعول بالنسبة لإسرائيل في العام 1992، ونُشرت في مدونات معاهدة 1040.

¹¹⁸ المادة الثانية من المعاهدة.

¹¹⁹ المادّة 12(4) من المعاهدة.

¹²⁰ المادّة 25 من المعاهدة.

فروضها، أو استعمال لغتها، بالاشتراك مع أعضاء مجموعتها الآخرين.¹²¹

ب. المعاهدة الدولية لاقتلاع كل أشكال التمييز على خلفية عنصرية (1966)¹²²

تحظر هذه المعاهدة جميع أشكال التمييز بين البشر التي تقوم على أساس العرق أو اللون أو الخلفية الإثنية. وتتعهد الدول الموقعة عليها بتنفيذ كل ما يلزم في سبيل مراقبة السياسة القومية أو المحلية، وإلغاء جميع القوانين والتعليمات التي تتضمن خلقاً أو ترسيخاً للتمييز على خلفية عرقية. وتُفصل المعاهدة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلتزم الدول الأعضاء بأن تضمنها لمواطنيها دون تمييز على خلفية عرقية، بما في ذلك الحق في المواطنة،¹²³ والحق في الانتخاب والترشح¹²⁴، والحق في حرية التنقل داخل الدولة¹²⁵، والحق في مغادرة الدولة والعودة إليها.¹²⁶

ج. المعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)¹²⁷

تعترف المعاهدة بالحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي،¹²⁸ والحق في مستوى معيشي لائق،¹²⁹ والحق في الصحة الجسدية،¹³⁰ والحق في التعليم.¹³¹ وتحظر المعاهدة التمييز في ضمان الحقوق التي تعترف بها، لأي سبب من الأسباب - بما في ذلك الانتماء القومي، واللغة، والموقف السياسي، واللون، والجنس، وما إلى ذلك.¹³²

تمنح المحكمة في إسرائيل وزناً لا يستهان به لمعاهدات حقوق الإنسان الأخرى التي لم توقع عليها إسرائيل، وكذلك للمواثيق من غير المعاهدات، التي لا ترقى إلى درجة معاهدة. وبالتالي فهي غير ملزمة. نتناول في هذا الصدد ما يلي:

¹²¹ المادة 27 من المعاهدة..

¹²² *International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination* 1966

وقعت إسرائيل على المعاهدة في العام 1969، وعادت وصادقت عليها في العام 1979، وأصبحت سارية المفعول بالنسبة لإسرائيل في العام 1979، ونشرت في مدونات معاهدة 861.

¹²³ المادة 5(د)(3) من المعاهدة.

¹²⁴ المادة 5(ج) من المعاهدة.

¹²⁵ المادة 5(د)(1) من المعاهدة.

¹²⁶ المادة 5(د)(2) من المعاهدة.

¹²⁷ *International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights* 1966

وقعت إسرائيل على المعاهدة عام 1966، وصادقت عليها مجدداً في العام 1991. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة لإسرائيل في العام 1992. نُشرت في مدونات معاهدة 1037.

¹²⁸ المادة رقم 9 من المعاهدة.

¹²⁹ المادة رقم 11 من المعاهدة.

¹³⁰ المادة رقم 12 من المعاهدة.

¹³¹ المادة رقم 13 من المعاهدة.

¹³² المادة رقم 2 من المعاهدة.

أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)¹³³:

يضمن الإعلان الحق في المساواة¹³⁴ والمساواة أمام القانون؛ والتمتع بالحقوق التي تقرها الوثيقة دون تمييز على أساس العنصر واللون والخلفية القومية... وما إلى ذلك¹³⁵ حرية التنقل؛ والحق في الدخول والخروج من بلد الإقامة¹³⁶؛ والحق في الحصول على المواطنة وعدم نزعها بصورة تعسفية.¹³⁷

ب. المعاهدة الدولية لخصر عدد المفتقرين إلى الجنسية (1961)¹³⁸

تُلزم المعاهدة بمنح كل من وُلد داخل حدود الدولة المواطنة، سواء كان ذلك حين ولادته أو بواسطة إجراءات تقديم الطلب. قد يكون الطلب مشروطاً بعدة عوامل، منها مكان الإقامة، الخلفية غير الجنائية، تقييدات السن أو حالة كان فيها الإنسان فاقداً للمواطنة. تحدّد المعاهدة كذلك عدم نزع المواطنة عن أي إنسان في حال فقدانه لأي مواطنة أخرى.

ج. الإعلان العالمي للأمم المتحدة الدولية حول حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية (1992)¹³⁹

جرت صياغة الإعلان بإيحاء من البند 27 من المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية من حقوق أبناء الأقليات الإثنية والدينية أو اللغوية¹⁴⁰. يقر الإعلان بأن تطوير حقوق هذه الأقليات وحمايتها تساهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون في كنفها، ويشدّد [الإعلان] على أنّ تعزيز حقوق الأقليات وتطبيقها كجزء لا يتجزأ من تطوّر المجتمع بأكمله في إطار ديمقراطي، بالاعتماد على سلطة القانون، من شأنه المساهمة في

The Universal Declaration of Human Rights 1948 ¹³³

ولكونها إعلاناً، فلا مجال للمصادقة عليها، ونصوصها غير ملزمة رسمياً. ومع ذلك، يشكّل هذا الإعلان الدولي وثيقة راسخة للاعتراف الدولي بحقوق الإنسان.

المادة رقم 2 من الإعلان. ¹³⁴

المادة رقم 7 من الإعلان. ¹³⁵

المادة رقم 13 من الإعلان. ¹³⁶

المادة رقم 15 من الإعلان. ¹³⁷

International Convention on the Reduction of Statelessness 1961 ¹³⁸

وقّعت إسرائيل على هذه المعاهدة في 1961، لكنّها لم تقرّها، وبالتالي تعتبر غير ملزمة لها، إلا إذا احتلت نصوصها مكاناً في القانون الدولي المتعارف عليه، وهذا أمر غير واضح تماماً. على الرغم من ذلك، مُنحت هذه النصوص وزناً في الأحكام الإسرائيلية. انظروا -على سبيل المثال- قرار المحكمة العليا 96/2757، المصدر السابق نفسه.

Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities resolution 47/135 of 18 December 1992 ¹³⁹

لتطرق المحكمة العليا إليها، بالرغم من عدم الاعتراف بسرّياتها الملزم، راجعوا مثلاً ملف العليا 4112/99. عدالة

ضد بلدية تل أبيب يافا، قرار حكم ن و (5) 393.

International Covenant on Civil and Political Rights 1966 ¹⁴⁰

تعزيز الأخوة والتعاون بين الشعوب والدول. يقرّ الإعلان بأنّ للأمم المتحدة دوراً مهماً في الحفاظ على حقوق الأقليات.

وحقيقة الأمر أنه من غير الواضح إذا ما كان القانون الدوليّ يشترط إجراء استفتاء عامّ بين سكان المنطقة المُعدّة للنقل في اتّخاذ قرار في هذا الصدد. بيد أنّ التقليد الذي نشأ بخصوص حالات نقل مناطق مأهولة بالسكان من منطقة نفوذ دولة إلى أخرى، يُشير إلى التزام الدولة التي تقوم بالنقل بمنح سكّانها إمكانيّة الاختيار بين المحافظة على مواطنتهم و/أو الانتقال للسكن في منطقة نفوذ الدولة، والحفاظ بذلك على الحقوق الاجتماعيّة الممنوحة لهم إن لم تجر عملية نقل السيادة.¹⁴¹

من كلّ ما سلف ذكره، يتضح أنّ مجمل حقوق الإنسان التي تحميها المواثيق المشار إليها، وكذلك الحقّ في تقرير المصير،¹⁴² تثير الشكّ، من ناحية القانون الدوليّ، حول قانونيّة نقل السكّان عنوةً من سيادة دولة إلى سيادة دولة أخرى، وتغيير نسيج حياتهم بمجمل أوجهها.

سوابق تاريخية في العالم

لم يشهد القرن العشرون سوى حالات معدودة لنقل واسع النطاق للسكّان من دولة إلى أخرى واسع النطاق،¹⁴³ وأبرز هذه الحالات تلك التي جرت بين تركيا واليونان خلال عشرينيّات القرن العشرين،

¹⁴¹ أجرت اللجنة القضائيّة التابعة للمجلس الأوروبيّ فحصاً حول وجود مثل هذا التقليد، وكذلك لجنة الديمقراطية بواسطة القانون ("لجنة البندقية") التي استعرضت الحالات التاريخيّة المختلفة حول نقل السيادة إلى منطقة مأهولة، كما أجرت استفتاء بين عدد كبير من الدول. جرت بلورة نتائج هذه الفحص على شكل بيان بتاريخ 14.9.1996 صادر عن لجنة البندقية بشأن "نتائج تبادل الدول لمواطنة الناس". راجعوا: أ. روبنشتاين و ب. مدينا، مصدر سابق، ص 411-412.

راجعوا كذلك قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 153/55، الصادر بتاريخ 12.10.2000. Nationality of Natural Persons in Relation to the Succession of States والذي يتناول قضية المواطنة للمجموعات السكّانيّة في منطقة تنقل فيها السيادة، ينصّ القرار على واجب الدول منح المواطنين المرتبطين بها إمكانيّة اختيار المواطنة التي يرتئونها، كما أنها تمنع التمييز أو القرارات التعسفيّة بخصوص الحفاظ على المواطنة أو نزاعها من قبل الدول المعنية. قرارات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة غير ملزمة، وهي بمثابة توصيات فقط (البند 10 من وثيقة الأمم المتّحدة، 1945).

¹⁴² معاهدة حقوق المواطنة والحقوق السياسيّة، مصدر سابق، المادة الأولى. وكذلك في المعاهدة حول الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية، مصدر سابق، المادة الأولى.

¹⁴³ تلبية لطلب عضو الكنيست ليبرمان، وجد مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست "ثمانية حالات نقل للسكّان في القرن العشرين" (تأليف هودايا كين وراجيل فارتسبورغ) وهي: (1) تبادل سكّانيّ بين اليونان وتركيا في نهاية الحرب العالميّة الأولى. (2) تبادل سكّانيّ بين تركيا وبلغاريا (1928-1933؛ 1951-1952). (3) طرد الشيشان خلال الحرب العالميّة الثانية. (4) طرد الألمان السوديت من تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالميّة الثانية. (5) تبادل سكّانيّ في قبرص (1974). (6) تبادل سكّانيّ بين الصين ومنغوليا بعد العام 1947، وطرّد سكان صينيّين من منغوليا الخارجيّة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. (7) تنقلات لأقليات، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وصلت إلى دول البلطيق بعد الحرب العالميّة الثانية. (8) تبادل سكّانيّ بين كرواتيا والبوسنة بعد الحرب في البلقان.

وقد حصل ذلك بعد انتصار الجيش التركيّ على الجيش اليونانيّ عام 1922 واحتلال أزمير، الذي أدى بدوره إلى تنفيذ " مذبحه بمئات آلاف اليونانيّين كردّ فعل على قمع واضطهاد الجمهور التركيّ... في أيلول من العام 1922، طُلب إلى اليونانيّين مغادرة تركيا خلال فترة قصيرة جداً. ومنذ ذلك الوقت وحتى كانون الثاني 1923 -موعد انعقاد مؤتمر لوزان- طُرد نحو 1,150,000 يونانيّ. اتّفاق التبادل القسريّ للسكّان أضيف صبغة قانونيّة على العمليّة التي كانت قد بدأت في صفوف السكّان اليونانيّين (150,000 يونانيّ فقط غادروا بعد عقد الاتّفاقية)... مقابل الأقلّيّة اليونانية، هاجرت الأقلّيّة التركيّة التي وصل تعدادها إلى نحو 450,000 نسمة بعد عقد الاتّفاق وبشكل منظم.¹⁴⁴

ناقشت الحركة الصهيونيّة السابقة اليوانيّة- التركيّة خلال العام 1937، بعد تقديم توصيات اللجنة الملكيّة البريطانيّة برئاسة اللورد بيل (Peel)، والتي اقترحت التقسيم إلى دولتين يهوديّة وعربيّة ونقل السكّان العرب (بالقوة -إن اقتضت الضرورة) من المناطق المُعدّة للدولة اليهوديّة، وذلك حسب النموذج اليونانيّ- التركيّ. ردت الحكومة البريطانيّة هذا الاقتراح وأصدرت تعليماتها للجنة التقسيم التي أقيمت بعدها(لجنة 1938 - Woodhead) بدراسة التبادل السكاني بالاتفاق فقط.¹⁴⁵

معظم عمليّات نقل السكّان حصلت بين الحربين العالميّتين،¹⁴⁶ وقبل صياغة المعاهدات الدوليّة ضدّ نقل السكّان والتي سنّت بعد الحرب العالميّة الثانية، وبخاصّة بعد محاكمات نيرينبيرغ التي تحدّد من خلالها المبدأ القائل إنّ نقل السكّان يشكّل جريمة حرب.¹⁴⁷

وعلى الرغم من ذلك، لا تعكس سوابق "نقل السكّان" شروط الاقتراح المطروح هنا، إذ لا يدور النقاش حول نقل السكّان، بل حول نقل السيادة على مناطق مأهولة بالسكّان، مع كلّ ما يعنيه هذا الأمر- يبقى السكّان في أماكنهم لكنهم يُحرمون من مواطنتهم، ويُفصلون عن نسيجهم الحيّاتيّ. ولا نعالج في نقاشنا هذا الحالات التي طالبت فيها أقلّيّات قوميّة بالحكم الذاتيّ وعملت- بالقوة أحياناً- على الانفصال عن دول الأغليبيّة والحصول على حكم ذاتيّ، كما حصل في إندونيسيا ويوغوسلافيا السابقة على سبيل المثال. ولم يشهد القرن العشرون سوى نماذج قليلة على نقل السيادة بين الدول على منطقة ما، وبالتالي تغيير جنسيّة السكّان بموافقتهم. وتلك هي:¹⁴⁸

- منطقة شليزفيغ- هولستين: ضُمَّت إلى ألمانيا إثر الحرب بين الدنمرك وألمانيا في العام 1864. في العام 1920، وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالميّة الأولى، وحسب قرارات مؤتمر

¹⁴⁴ المصدر السابق، ص 71.

¹⁴⁵ يوسي كاتس، في الطريق إلى الدولة- المخططات الصهيونيّة لتقسيم أرض إسرائيل وإقامة دولة يهوديّة، منشورات ماغنيس والجامعة العبريّة، القدس، 2000، ص 68-70.

¹⁴⁶ ثماني حالات نقل للسكّان في القرن العشرين، مصدر سابق.

¹⁴⁷ Constitution of the International Military Tribunal, Article 6 c

¹⁴⁸ أ. روبينشتاين و ب. مدينا، القانون الدستوريّ في إسرائيل، الطبعة السادسة، شوكين، تل أبيب والقدس، 2005، ص 411، الملاحظة رقم 376.

فيرساي،¹⁴⁹ صوّت 75% من سكان شمال شليزفيغ- هولستين (جنوب يوتلاند) من أجل الانضمام إلى الدنمرك، وفضّل 80% من سكّان مركز شليزفيغ- هولستين البقاء ضمن السيادة الألمانيّة. وبعد بضعة أشهر، في حزيران 1920، نُقل القسم الشماليّ إلى السيادة الدنمركية. وضمّت المدينة الحرة لوبيك (Lübeck) ومقاطعة أولدينبورغ إلى شليزفيغ- هولستين في العام 1937. بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، بقي التقسيم القائم بين ألمانيا والدنمرك، وتحولت ولاية شليزفيغ- هولستين إلى جزء من الجمهوريّة الألمانيّة الفدراليّة، وفي العام 1990 أصبحت ولايةً في ألمانيا الموحّدة.¹⁵⁰

- تمتّعت مقاطعة السار (Saarland)، التي تقع على الحدود بين فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ، بالحكم الذاتيّ منذ اتّفاقيّة فرساي (1919)، برعاية فرنسيّة وإشراف دولي. في العام 1947، صوّت المواطنون في استفتاء شعبيّ تأييداً لوحدة اقتصاديّة مع فرنسا. صمدت هذه الوحدة حتّى الخمسينيّات، وكانت مصدرًا للتوتّر بين فرنسا وألمانيا. وفي الاستفتاء الذي أُجري في العام 1957، أيّد معظم السكّان الانضمام إلى ألمانيا الغربيّة مع إبقاء بعض الحقوق لفرنسا لسنوات محدّدة. وتعتبر هذه المنطقة اليوم جزءًا لا يتجزأ من ألمانيا.¹⁵¹

¹⁴⁹ معاهدة فيرساي، كانون الأوّل 1920، المادّة السادسة.

¹⁵⁰ The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, Colombia University Press, New York 2001-2005

¹⁵¹ المصدر السابق نفسه.

5 البعد الديمغرافي والجغرافي

البعد الديمغرافي القطري*

وَفَقًا لدائرة الإحصاء المركزية، بلغ تعداد السكّان في إسرائيل، في مطلع العام 2006، ما يقارب سبعة ملايين نسمة (يشمل 231,000 من سكّان شرقيّ القدس). 76% منهم من اليهود (5,308,300)، و 20% من العرب (1,375,600) و 4% آخرون (نحو 302,400).¹⁵² يعيش ما يقارب الـ 3-3.5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفقًا للبروفيسور ديلا فيرغولا،¹⁵³ ستتنخفض نسبة اليهود (ويشمل ذلك المهاجرين من غير اليهود) في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر، في العام 2010، إلى 51%، وفي 2020 إلى 47%، حتّى تصل إلى 37% في 2050.

الجدول رقم 1

نسبة اليهود في أرض إسرائيل (توقعات)

مع الفصل في حدود الـ 67	بدون الفصل	
79%	51%	2010
77%	47%	2020
74%	37%	2050

المصدر: ديلا فيرغولا، 2003¹⁵⁴

* هناك من يعتبر الخطاب الديمغرافي بحد ذاته غير أخلاقي وغير ديمقراطي. فهذا الخطاب منغمس في تعداد العرب والتعامل معهم بأنهم يشكلون مصدر "تهديد". على الرغم من ذلك، فمن الأهمية بمكان فحص معطيات أصحاب توجه "نقل البلدات/تبادل المناطق المأهولة بالسكان".

¹⁵² "في مطلع العام 2006"، دائرة الإحصاء المركزية، 28 كانون الأوّل 2005، بيان للصحافة رقم 286. يدّعي د. عزيز حيدر أنّ ضمّ سكّان القدس الشرقية وهضبة الجولان (وهم من غير المواطنين، ويشكّلون 28% من مجموع العرب في إسرائيل) إلى تعداد السكّان في إسرائيل، يحمل معاني خطيرة ويغذي الخطاب الديمغرافي، ويبلور الرأي العام والخطاب الجماهيري والسياسي، ويؤثر على واضعي السياسات العامة. راجعوا: حيدر عزيز (محرّر)، **كتاب المجتمع العربي في إسرائيل: سكّان، مجتمع واقتصاد**. إصدار معهد فان لير وهكيبوتس همثوحاد، 2005، ص 14.

¹⁵³ سرجيو ديلا برغولا، **ديمغرافية إسرائيل والمناطق المحتلة: سيناريوهات محتملة وانعكاساتها ممام**، أيار 2003، ص 7-11.

¹⁵⁴ المصدر السابق نفسه. تشمل المعطيات أيضًا المهاجرين الجدد والعمّال الأجانب.

تبيّن المعطيات الديمغرافية التي يعرضها البروفيسور ديلا فيرغولا، أنّ نسبة المهاجرين من غير اليهود، والعمّال الأجانب، والمقيمين الآخرين، إضافة إلى غير اليهود، ستصل إلى 71% في 2050 في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر، مقابل ما يقلّ عن 30% من اليهود.¹⁵⁵ وبكلمات أخرى، وضمن سيناريو دولة إسرائيل (من النهر إلى البحر) ككتلة سياسية واحدة، وعشيّة عيد الاستقلال المئة لدولة إسرائيل، سيكون توزيع السكّان على جميع دولة إسرائيل مشابهاً لما كان عليه عشيّة إقامتها- ثلثاً من اليهود وثلثين من غير اليهود. في السيناريو الذي تنفصل فيه دولة إسرائيل عن السكّان الفلسطينيين في المناطق (بما في ذلك القدس الشرقية التي تضمّ نحو ربع مليون فلسطيني)، ستصل نسبة اليهود من المجموع السكّانيّ إلى 74%، وتكون هذه النسبة أكبر بدون القدس الشرقية. ويقول ديلا فيرغولا: "من المتوقع أن تتقلص الأغلبية اليهودية [في القدس] في صفوف الفتية حتى سنّ الخامسة عشرة إلى 55% فقط في العام 2020".¹⁵⁶

الجدول رقم 2

التوقعات السكانية في إسرائيل للأعوام 2010-2025، حسب المجموعة السكانية

بديل متوسّط، نهاية السنة

سنة التوقع			السنة المعتمدة 2000	المجموعة السكانية
2025	2015	2010		
9261.7	8122.2	7542.3	6365.8	أعداد مطلقة بالآلاف المجموع:
74.9	77.7	78.9	81.4	النسب المئوية: يهود وآخرون
70.3	73.0	74.5	77.8	اليهود من بينهم
25.0	22.3	21.1	18.6	سكّان عرب

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، <http://www1.cbs.gov.il/popisr/table5.pdf>

تعتمد هذه المعطيات على عدد من الفرضيات: الفرضية الأولى تتناول استقرار نسبة الإنجاب بين اليهود التي تصل إلى معدّل 2.6 أولاد، والتراجع التدريجيّ في نسبة الإنجاب لدى النساء المسلمات

¹⁵⁵ تعتمد هذه المعطيات على وثائق دائرة الإحصاء المركزية.

<http://www1.cbs.gov.il/popisr/table5.pdf>

¹⁵⁶ 10.12.2003 YNET

من 5 أولاد تقريباً ووصولها إلى المستوى اليهودي في العام 2050. الفرضية الثانية تتعلق بميزان الهجرة الصافي الذي يساوي الصفر، إذ استنفدت الإمكانية الكامنة في الهجرة اليهودية في صفوف ثمانية الملايين من اليهود الذين يعيشون خارج البلاد (90% من هؤلاء يعيشون في دول شمال أمريكا، ويتمتعون بمستوى معيشي يشبه أو يفوق المستوى المعيشي لليهود الذين يعيشون في البلاد، ولا يرغبون في القدوم إلى إسرائيل في المستقبل المنظور)، على الرغم من أن تجربة التسعينيات تشير إلى صعوبة التنبؤ بالتغيرات الديمغرافية، إذ لم يتوقع الديمغرافيون وصول نحو مليون نسمة من دول الاتحاد السوفييتي السابق.

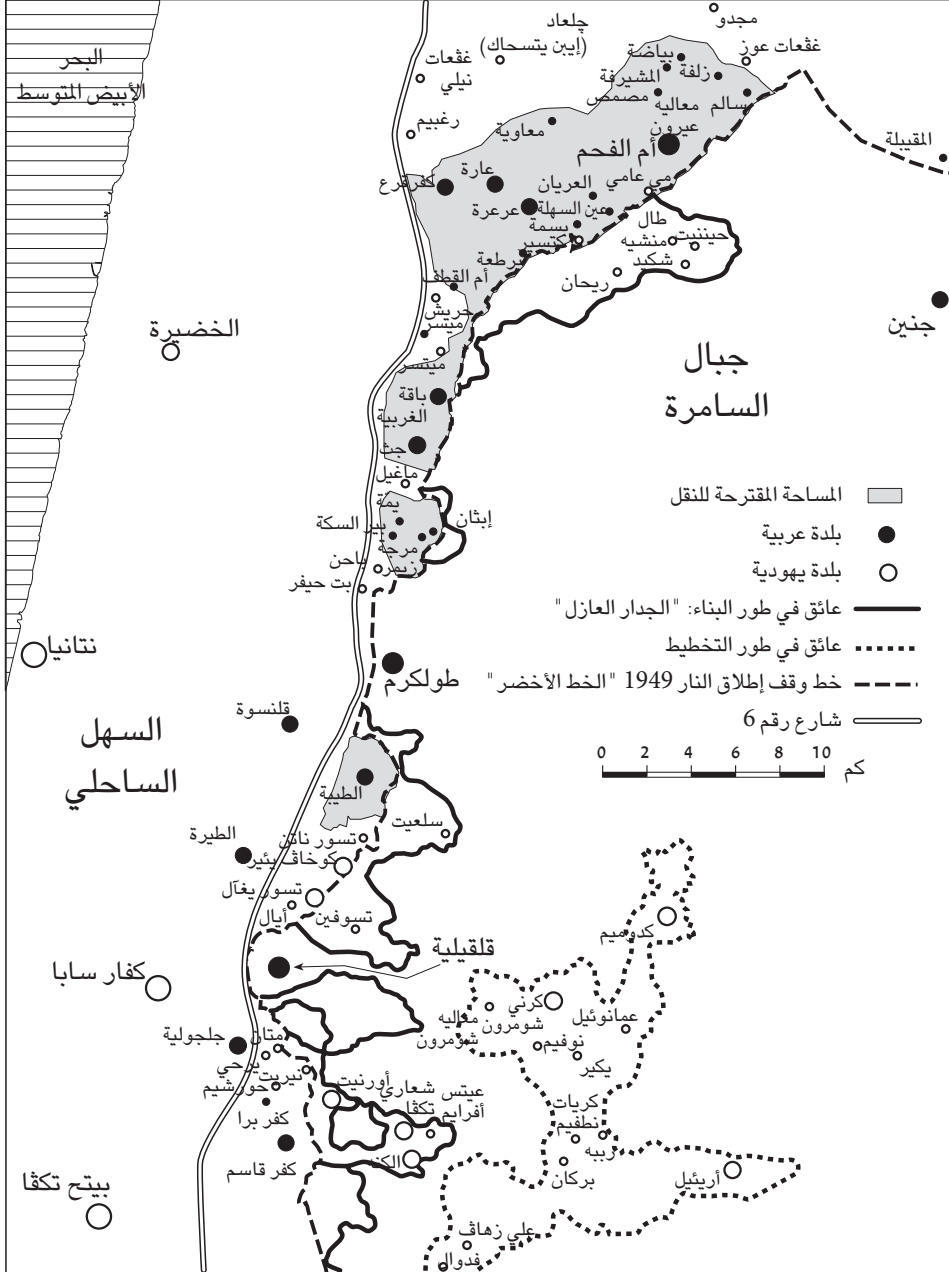
يتضح من هذه المعطيات أن الانفصال السياسي عن الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، سيضمن أغلبية يهودية مستقرة داخل دولة إسرائيل حتى بعد ربع قرن. وقد تزيد نسبة هذه الأغلبية في حال قدوم اليهود من الدول الغربية، وبخاصة من أمريكا الشمالية، والذين قد يهاجرون إلى إسرائيل، نظراً للتغيرات الإيجابية المتوقعة في الوضع الداخلي بعد استكمال اتفاقيات السلام مع جميع الدول العربية.

البعد الديمغرافي والجغرافي الإقليمي

مؤيدو فكرة تبادل المناطق المأهولة بالسكان لا يلحون تصريحاتهم بخارطة أو بحدود دقيقة. ولنفترض -لغرض التحليل الديمغرافي الإقليمي- أن الحديث يدور، على ما يبدو، حول المنطقة الممتدة من "أم الفحم" حتى "مرجة" في المجلس الإقليمي "زيمر"، التي يعيش فيها نحو 131.000 عربي، وكذلك عن مساحات الثلث الجنوبي التي تمتد من الطيبة حتى كفر قاسم، وتضم نحو 97.000 عربي. يبلغ عدد السكان في هذه المناطق 228,000 نسمة، ويشكلون نسبة 16.3% من المجموع العام للعرب مواطني دولة إسرائيل (الخارطة رقم 2 والجدول رقم 3).

الخارطة رقم 2

مناطق مأهولة بالعرب، والتي يقترح نقلها من إسرائيل الى فلسطين



الجدول رقم 3

السكان في المدن والقرى العربية المقترحة للنقل إلى الدولة الفلسطينية

البلدة	نوع السلطة المحلية	عدد السكان 30.9.05
أم الفحم	بلدية	40,800
سالم، زلفه، المشيرفة، مصمص، بياضة	بلدات داخل المجلس المحلي طلعة عارة	11,500
عارة-عرعره	مجلس محلي موحد	15,400
كفر قرع	مجلس محلي	14,100
باقه الغربية-جت	بلدية موحدة	30,800
بمّه، إبتان، مرجه، بير السكة	قرى داخل المجلس المحلي زيمر	5,100
برطعة الغربية، عين السهله، معاويه	قرى داخل المجلس المحلي بسمه	7,400
ميسر	قرية عربية داخل المجلس الإقليمي مناشيه	1500
مقبيله	قرية عربية داخل المجلس الإقليمي يزراويل	3000
صندله	قرية عربية داخل المجلس الإقليمي يزراويل	1400
مجموع بلدات المثلث الشمالي		
الطيبة	بلدية	32,700
الطيبة	بلدية	20,500
قلنسوة	بلدية	16,700
جلجوليه	مجلس محلي	7,500
كفر برا	مجلس محلي	2,500
كفر قاسم	مجلس محلي	17,100
مجموع بلدات المثلث الجنوبي		
مجموع بلدات المثلث الشمالي والجنوبي		
		228,000

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، "السكان في البلدات في نهاية 2005"، بيان صحفي، 9 تشرين الثاني 2005.

وبصرف النظر عن كل الأبعاد الأخرى التي عرضت أعلاه، تشكّل هذه الأرقام -ظاهرياً- تقليصاً كبيراً في عدد المواطنين العرب داخل دولة إسرائيل. لكنّ فحصاً مفصّلاً ودقيقاً لكل بلدة وبلدة، داخل المناطق المذكورة، يقلّل بصورة ملحوظة عدد السكّان في الخلايا الجغرافيّة المذكورة. وسنقوم بفحص هذه الأعداد حسب أربعة معايير، وسنتنبّئ لغرض النقاش توجّهها موسّعاً قدر الإمكان:

- **الشارع رقم 6 (" عابر إسرائيل "):** نفترض أنّ دولة إسرائيل لن تطلب نقل البلدات العربيّة التي تقع غرب الشارع إلى الطرف الفلسطينيّ، لكن ليس من المستبعد أن تتمكن البلدات التي تقع شرقيّ الشارع والملاصقة له من الانتقال إلى الدولة الفلسطينيّة، وذلك اعتماداً على حقيقة أنّ مدينتي طولكرم وقلقيلية تتاخمان الشارع من جهته الشرقيّة.
- **بلدات يهوديّة- إسرائيليّة:** ستمتنع دولة إسرائيل قدر استطاعها عن إخلاء بلدات إسرائيليّة- يهوديّة تقع غربيّ الخط الأخضر.
- **خطّ الجدار:** تُعبّر " منطقة الحدود " عن نوايا دولة إسرائيل بخصوص التعديلات الحدوديّة مع الدولة الفلسطينيّة. وسيحوّل وجود المستوطنات شرقيّ الخط الأخضر وداخل منطقة جدار الفصل، سيحول دون نقل البلدات العربيّة الموازية لجدار الفصل أو غربيّه إلى الدولة الفلسطينيّة. (الخارطة رقم 2).
- **مناطق نفوذ المجالس العربيّة:** تقلّصت هذه المساحات كثيراً بسبب عمليّات المصادرة التي نُفّذت عبر السنين. وتفترض موافقة البلدات العربيّة على الانتقال مع المساحات القائمة اليوم، تنازلاً من جهتها عن الأراضي التي صودرت منها. وسنفترض -جدلاً- أنّ مناطق نفوذ المجالس شرقيّ الشارع رقم 6 ستشكل الحد الأدنى الذي ستوافق معه هذه المجالس على الانتقال إلى السيادة الفلسطينيّة. نقول هذا على الرغم من أنّ احتمال قبولها بهذا الأمر ضئيل جداً.

يشير الفحص الدقيق لهذه المعايير الأربعة إلى ما يلي:

- تقع كلّ من **جلجولية وقلنسوة والطيرة** غربيّ الشارع 6، وذلك ما يسقطها من قائمة البلدات التي يمكن نقلها إلى السيادة الفلسطينيّة. عدد سكّان هذه البلدات يبلغ 44,700 نسمة.
- قرية **ميسر** (1,500 نسمة) متاخمة لكيبوتس ميسر، ممّا يجعلها هي الأخرى تسقط من حسابات النقل.
- لا يمكن نقل بلدات وادي عارة الشماليّة (**أمّ الفحم؛ طلعة عارة؛ عرعر**) دون التنازل عن الشارع رقم 65 (شارع وادي عارة)، وبدون إخلاء البلدات الإسرائيليّة: **كاتسير؛ مي عامي؛ حريش**. ويمسّ نقل هذه البلدات بإمكانية المحافظة على السيادة الإسرائيليّة على

كتلة المستوطنات **شاكيد وريحان وحينانيت** شرقي الخط الأخضر، وسيزيحها عن طاولة المفاوضات التي وضعت عليها في مؤتمر كامب ديفيد وطابا. وعلى الرغم من ذلك، سنفترض هنا أن إسرائيل ستطلب نقل هذه المنطقة حتى بثمن إخلاء البلدات الثلاث داخل الخط الأخضر، وتتنازل عن مطلب تعديل الحدود في الكتلة الاستيطانية الشمالية.

- في خيار آخر، تطلب إسرائيل ضمنه إبقاء البلدات الإسرائيلية الثلاث غربي الخط الأخضر، وضمّ البلدات الثلاث شرقاً، ينبغي عليها إبقاء البلدات التالية تحت سيادتها: **عين السهلة؛ عرعة؛ عارة؛ كفر قرع** (وعدد سكانها 32,000 نسمة).

- تقع كل من **كفر برا وكفر قاسم** غربي كتلة مستوطنات غربي السامرة: **أورنيت؛ ألقانا؛ عيتس إفرام؛ شاعاري تكفا**. هذه المستوطنات طالبت بها إسرائيل في جميع المفاوضات، وجرى الاتفاق بشأنها في تفاهات جنيف غير الرسمية. يُسقط هذا الوضع القرى العربية المذكورة من القائمة، والتي تضمّ مجتمعة 19,600 نسمة.

يتّضح من كل هذا أن عدد السكان المرشحين للانتقال بثمن إخلاء ثلاث بلدات إسرائيلية تقع غربي الخط الأخضر (وهي: كاتسير؛ مي عامي؛ حاريش)، ومن خلال التنازل عن الشارع 65 (شارع وادي عارة)¹⁵⁷ يصل في حدّه الأقصى إلى 147,650 نسمة، ويشكّل هؤلاء 10.5% من مجموع السكان العرب في إسرائيل، و 2.1% من المجموع السكاني العام في إسرائيل. وتبلغ مساحة المنطقة التي يمكن رسمها حسب المعايير المذكورة 122 كم مربع. ولا يمكن لحجم هذه المساحة (2% من الضفة الغربية) أن "توازن" المطلب المطروح لضمّ ما يتراوح بين 15% و 30% من مساحة الضفة الغربية.

في بديل الحد الأدنى، الذي ستمتنع إسرائيل بموجبه عن إخلاء بلدات إسرائيلية غربي الخط الأخضر وتتمسك بكتلة حينانيت-شاكيد، سيبلغ عدد السكان العرب الذين يمكن إخلاؤهم 115,650 نسمة (ويشكلون 8.2% من عرب إسرائيل) والتنازل عن مساحة تقل عن 100 كم مربع. ولا يستطيع بديل الحد الأقصى، ولا بديل الحد الأدنى، تغيير النسبة العددية بين اليهود والعرب بشكل ملحوظ في السنوات القادمة.

انطلاقاً من الفرضية القائلة إنّ الجمهور العربي سيبيدي معارضة قاطعة لهذا الاقتراح، وعلى ضوء القيمة الخفيضة لهذه المناطق، سيكون من قبيل الغباء أن تفرض إسرائيل هذه الخطوة، إذا قورن ذلك بالتكاليف الداخلية والدولية، التي ستجد نفسها مكرهة على دفعها إذا أقدمت على تنفيذها (سواء أكان هذا التنفيذ بالاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الدولة الفلسطينية، أو بدون هذا الاتفاق).

¹⁵⁷ على افتراض أن المقطع رقم 18 من الشارع رقم 6 سيعوّض هذه الخسارة.

استنتاجات وتوصيات

تُطرح الفكرة التي يطلق عليها اسم "تبادل المناطق المأهولة بالسكان"، في الخطاب الإسرائيلي السياسي، مرّة تلو الأخرى، علناً في بعض الأحيان، ومن وراء الكواليس في أحيان أخرى. وترمي الفكرة، من حيث الجوهر، إلى رسم الخط الحدودي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، على أساس التوزيع الديمغرافي لليهود والعرب في البلدات المتاخمة للخط الأخضر من جانبه. ويشمل هذا الإجراء نقل بلدات عربية وعشرات آلاف مواطني إسرائيل إلى السيادة الفلسطينية، من ناحية، وإبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، من الناحية الأخرى. ويعمل أصحاب هذه الفكرة ومؤيدوها الإسرائيليون على تنفيذها حتى ضد رغبة وإرادة المواطنين العرب المستهدفين، ومن خلال نزع جنسيّتهم الإسرائيلية، وكل هذا بغية "تحسين" الميزان الديمغرافي لمصلحة اليهود في الدولة، ومن خلال توظيف الأراضي التي يسكنها العرب كتعويض للدولة الفلسطينية عن مساحات المستوطنات الإسرائيلية التي ستبقى تحت سيادتها. وسيخلق اصطفاً هذين "العصفورين بـ" حجر واحد" حالةً تتزايد معها الأغلبية اليهودية في الدولة اليهودية، بحيث تتمتع هذه الأغلبية بحصّة أكبر من الأراضي التي يمكن استخدامها في سبيل توسيع الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل.

حتى الآن، لم يتحوّل هذا الجدل إلى جزء من العملية التفاوضية مع الفلسطينيين. القيادة الفلسطينية، التي امتنعت بشكل قاطع عن معالجة مصير المواطنين العرب في إسرائيل خلال سني الصراع، لم تحاول ضمّ هؤلاء في اتفاقيات الحل النهائي المطروحة، وحاولت المحافظة على الفصل الواضح بين الفلسطينيين وعرب الـ 48، وطالبت بحل مشاكل السكان العرب في إسرائيل ضمن الأطر السياسية والاجتماعية في الدولة. ولا تبدي القيادة الفلسطينية أي اهتمام بنقل عشرات الآلاف من المواطنين العرب إلى سيادتها، وكما بالحريّ إذا حصل ذلك على عكس إرادتهم¹⁵⁸. في نهاية المطاف، سيرفض الفلسطينيون هذا الاقتراح المسمّى بـ "مبادلة المناطق"، أي مقايضة وادي عارة والمثلث بالكتل الاستيطانية، إذ لا مصلحة تُرجى للطرف الفلسطيني من إبقاء كتل استيطانية في العمق الفلسطيني بصورة تمسّ بالتواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية. وإذا حصل تبادل مناطق، فمن المتوقّع أن يطالب الجانب الفلسطيني بتلك المناطق الشاغرة التي تمكّنه من توطين اللاجئين، لا بمساحات مأهولة بالسكان.

إن يكن الأمر على هذا النحو أو ذلك، سيخلق نقل بلدات عربية إلى مناطق نفوذ الدولة الفلسطينية واقعاً غير مستقرّ، وضغطاً أمنياً على المناطق الحدودية، تتوجد إزاء تجمّعات فلسطينية عدائية، نتيجة الخطوة القسرية، على مسافة غير بعيدة من المراكز المدنية اليهودية، ويمكن لهذه المدن الحدودية أن تشكل -بسبب مستواها الاقتصادي المرتفع نسبياً- مصدر جذب للفلسطينيين من بلدات بعيدة، وحتى بالنسبة للاجئين العائدين.

¹⁵⁸ طرح هذه الأقوال على المؤلفين أعضاء مرموقون في طاقم المفاوضات الفلسطينية.

يتابع الجمهور العربي في إسرائيل بوجل شديد تطورات هذا الخطاب، وما يكتنفه من موافقة هادئة في صفوف الجمهور اليهودي. بطبيعة الحال، السكّان العرب من منطقة وادي عارة والمثلث في طليعة من يساورهم القلق، حيث عبّر هؤلاء عن رفضهم القاطع والمثابر لفكرة فقدان الجنسية الإسرائيلية والتحوّل إلى جزء من الدولة الفلسطينية. ولد معظم العرب في إسرائيل داخل واقع حياتي لا يعرفون واقعاً معيشياً سواه.¹⁵⁹ وبالنسبة لهؤلاء، لا تتعدى أحداث العام 1948 ما يماثل "روح الشعب" التي يتداول سردها شيوخ العائلة وعجائزها. وقد تشكّل هذه الخطة صدمة رهيبية لهم، وتكون بمثابة "النكبة" بالنسبة لهم، وتولد ردود فعل قاسية جداً.¹⁶⁰

يعارض الجمهور العربي كلّ هذا المقترح الذي يعتبرونه جزءاً من مسار أكبر اتّساعاً لنزع الشرعية المدنية عنهم. ويشمل هذا المسار، بطبيعة الحال، أحداث أكتوبر 2000 التي قتل خلالها متظاهرون عرب برصاص شرطة إسرائيل. وتشمل كذلك ردّ الفعل اليهودي الشعبي والسلطوي على هذه الأحداث التي عزّزت بدورها الشعور بعدم انتماء السكّان العرب إلى المجتمع الإسرائيلي، وطمس الفروقات بين عرب إسرائيل والفلسطينيين في الضفّة.¹⁶¹ ويخامر هؤلاء إحساساً بأنهم مواطنون مع وقف التنفيذ، يتهدّدهم سوط النقل إلى خارج حدود الدولة.

وينعكس نزع الشرعية كذلك في المجال السياسي،¹⁶² كالمحاولات التي أجهضت قضائياً بشطب قوائم عربية ومرشّحين عرب قبيل الانتخابات الأخيرة. وفي المجال المدني- الشخصي، تمكن الإشارة إلى تعديل قانون المواطنة الذي يمسّ بحقوق المواطنين والمواطنات العرب، الذين تزوّجوا من فلسطينيين، بإحضار أزواجهم للعيش معهم داخل إسرائيل.¹⁶³ لكن الأخطر من هذا كله هي الحملة التي شنّها أفيغدور ليرمان لنقل أمّ الفحم إلى الدولة الفلسطينية، والتي لم تلقَ ردّاً جدّياً من الجمهور اليهودي في إسرائيل.

حتّى الآن، لم تأخذ القيادة العربية في إسرائيل-السياسية منها والمدنية- دوراً فعّالاً في هذا النقاش، وبخاصّة لأنها تدّعي أنّ مواطنتها ليست قابلة للتفاوض، ولأنّها ترفض منح الشرعية المبدئية للنقاش في هذا الموضوع.

الجدل الذي ينادي بـ "نقل مناطق مأهولة" يفحص المسألة من زاوية رحبة، تبدو في ظاهرها قومية،

¹⁵⁹ يقع 51% من السكّان العرب في إسرائيل ضمن الفئة العمرية 0-19، ونسبة من يتعدون الخامسة والستين لا تتجاوز 3%. راجعوا: "السكّان العرب في إسرائيل"، ستاتستيكال 26، دائرة الإحصاء المركزية، حزيران 2002، ص 3.

¹⁶⁰ د. بادي حسيبي، محادثة شفهيّة، تشرين الثاني 2005.

¹⁶¹ أمارة محمّد، "البعد السياسي للعلاقات اليهودية-العربية في إسرائيل"، لدى: شلومو حسون وخالد أبو عصبه (محرران)، يهود وعرب في إسرائيل في مواجهة الواقع المتغير، معهد فلورسهايمر، القدس 2004، ص 47.

¹⁶² كنيغ عوفر، "أحزاب عربية بنظرة مقارنة"، ثقافة ديمقراطية، المجلد 8، 2004، ص 109-143.

¹⁶³ أدخل هذا التعديل خلال فترة عمل وزيرّي داخلية، أحدهما من حزب شينوي والآخر من حزب العمل.

لكنّها تتجاهل الأبعاد الشخصية والاجتماعية: نزع المواطنة من عشرات الآلاف من المواطنين، وفصلهم عن دوائر حياتهم، ونقلهم إلى دوائر حياتية أخرى بعكس إرادتهم. وتولد انطباعاً بأنّهم قد أُجبروا على فعل الإجماع اليهودي بشأن إخراج المواطنين العرب من دولة إسرائيل. ويغذي هذا الانطباع ردوداً فعل تتسم بالغضب والإحساس بالاغتراب في صفوف الجمهور العربي، مما قد يؤدي إلى نتائج في غاية الخطورة.

تعرف دولة إسرائيل نفسها، من خلال قوانين الأساس، بأنها دولة "يهودية وديمقراطية"، وتعدّ في وثيقة استقلالها، بأن تكون مرتكزة على "أسس الحرية والعدالة والسلام". وتدعو "أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل إلى المحافظة على السلام، والمشاركة في بناء الدولة على قاعدة المواطنة الكاملة والمتساوية". من ناحية الفعل، تجد الدولة صعوبة في أن تقرن هذه الدعوة بالأفعال. ظاهرياً، يعمل الطرح الديمغرافي على المحافظة على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، لكننا نشكّ في ما إذا كان سلب مواطنة عشرات الآلاف من العرب، بخلاف إرادتهم ولكونهم عرباً، يتساوق مع طابع الدولة اليهودي. ومن المؤكّد أنّه يتعارض بشكل صارخ مع طابعها الديمقراطي. وسيضخّ مقترح إسقاط المواطنة عن عشرات الآلاف من البشر، لا لشيء إلا لكونهم عرباً، سيضع قيم الدولة اليهودية وقيمتها الديمقراطية في واحد من أصعب الاختبارات، ومن غير السهل تقدير كيفية خروج إسرائيل من هذا الاختبار.

لا تعمل دولة إسرائيل في فراغ؛ فالعصر الذي نعيش فيه يُروّج للمفهوم القائل بأنّ للدولة واجبات ومسؤوليات تجاه مواطنيها. ولا توجد سابقة في المنظومة الدولية المعاصرة قامت من خلالها دولة بنقض يديها من مواطنيها، ونزع مواطنتهم ونقلهم إلى سيادة دولة أخرى، من خلال المسّ الخطير بحقوقهم الإنسانية والسياسية والاقتصادية، وبحقوقهم كأقلية قومية في وطنهم.¹⁶⁴ وليست هناك سابقة قانونية تمكن من القيام بذلك، لا في القانون الداخلي الإسرائيلي ولا في القانون الدولي. وحسب القانون الإسرائيلي، تستطيع الحكومة، بعد الحصول على مصادقة الكنيست، نقل مناطق تقع تحت سيادتها إلى سيادة دولة أخرى ورسم حدود سياسية جديدة. ويعترف القانون الدولي بذلك إذا نُفذ الأمر بموافقة الدولة المجاورة التي تُنقل إليها هذه المناطق. لكن القضية الماثلة أمامنا لا تعالج هذا الأمر؛ فالخطط المذكورة لا تقتصر على نقل مساحات من الأرض فحسب، بل تتحدّث عن نقل مجموعة سكانية عربية، مما يعني تقليص عدد المواطنين العرب في دولة إسرائيل. التشريعات القائمة والمعمول بها في دولة إسرائيل لا تتيح المجال للقيام بهذا الأمر، وستواجه أية محاولة للقيام بذلك معارضة المحكمة العليا، لأنّ الأمر يتنافى مع قوانين الأساس. بالإضافة إلى ذلك، لن تعترف الأطر القانونية

¹⁶⁴ واجهت الحالات التي نُزعت فيها المواطنة على خلفية سياسية واضحة ردوداً فعل دولية غاضبة جداً وسرت عليها رقابة قضائية دولية. هذا ما حصل في كل من البيرو (إسقاط المواطنة عن شخصيات ذات ارتباط بالجيش أو المعارضة)، واندونيسيا (سحب المواطنة عن مواطني تيمور الشرقية في العام 1999 قبل حصول الإقليم على الاستقلال)، وكذلك عندما امتنعت تشيكيا عن منح المواطنة للعجز بعد التغييرات التي طرأت على النظام السياسي (الانفصال بين تشيكيا وسلوفاكيا في العام 1993). راجعوا: "سحب المواطنة"، سنات، نشرة معلوماتية رقم 187، تشرين الأول 2002.

الدولية تمثل هذه الخطوة. السوابق القليلة التي حصلت في القرن العشرين جاءت قبل وضع المواثيق الدولية (التي تلتزم بها إسرائيل) التي تعتبر هذه الخطوات غير قانونية، أو أنها جرت بموافقة السكان. ولا يمكن الافتراض أن في مقدور إسرائيل فرض خطوة كهذه على السكان العرب دون ردّ دولي قاس، يُذكر بما واجهته جنوب أفريقيا خلال فترة الأبارتهايد. لكن الردّ الدولي سيكون مختلطاً إن وافقت دولة فلسطين على هذه الخطوة، وإذا شكّلت (الخطوة) العقبة المركزية أمام توقيع اتفاق بين الطرفين، لكن احتمالات موافقة المنظومة الدولية على خطوة كهذه تبقى ضئيلة للغاية.

حتى عندما يراجع الطرح الديمغرافي بمنأى عن الاعتبارات الأخرى، يتّضح أنّ الفائدة المرجوة من الناحية الديمغرافية شديدة الهامشية. أولاً، وحسب المعطيات التي عُرضت، ستصل نسبة الأغلبية اليهودية داخل "الخط الأخضر" في العام 2050 إلى 74% دون نقل مناطق مأهولة ودون الانفصال عن القدس الشرقية. أمّا الانسحاب من القدس الشرقية وإقامة دولة فلسطينية، فسيؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة. ثانياً، إذا تحققت هذه الخطة ونزعت الجنسية عن المواطنين العرب ونقلوا إلى السيادة الفلسطينية، فالحديث يدور حول 2.1% من المجموع السكاني العام في دولة إسرائيل، وما بين 8.2% و 10.5% من مجموع السكان العرب في إسرائيل، أي ما لا يتعدى 150,000 مواطن، وهو عدد عديم الأهمية. من ناحية أخرى، المنادون بضمّ القدس الشرقية وسكانها إلى دولة إسرائيل يأتون بأكثر من 230,000 فلسطيني (أي 19% من عرب إسرائيل) من غير المواطنين، وممن لا يرغبون في ذلك.

من هنا، لا ينبغي أن يتحوّل هذا المشروع إلى قاعدة لتوسيع الدعم الشعبي للحلّ الدائم مع الفلسطينيين. وعلى كل من يهمهم أن تكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية ولبرابية ألا يتعاملوا مع هذا الاقتراح كـ "ثمن علينا دفعه بغية الوصول إلى تسوية سلمية". لقد تحوّل الجدل حول هذا الاقتراح إلى جزء من الخطاب السياسي اليهودي الداخلي بين اليمين واليسار، لكن لا ينبغي علينا أن نضحّي بقيم الديمقراطية، وبمستقبل علاقاتنا مع الأقلية العربية ومع العالم العربي والمجتمع الدولي، مقابل بضع عشرات من الكيلومترات المربّعة.

إضافة إلى المشاكل الأخلاقية العسيرة التي ستواجهها دولة إسرائيل، وغياب القدرة العملية على تحقيق هذا المخطط، تنطوي شرعنة هذه الفكرة داخل الخطاب السياسي الإسرائيلي على إسقاطات بعيدة المدى في مستويات عدة:

1. إدخال قضية العرب في إسرائيل إلى داخل معادلة التسوية الدائمة، وفتح ملفّات العام 1948

حاول الطرفان، خلال سنوات المفاوضات الطويلة، إبقاء قضية العرب في إسرائيل خارج جدول الأعمال. وستؤدي مناقشة هذا المقترح أو قبوله إلى وضع قضية العرب في إسرائيل داخل معادلة التسوية النهائية. من الجانب الإسرائيلي، يفترض أن يؤدي هذا الأمر إلى طرح القضايا التالية على بساط البحث:

أ. قضايا عالقة أخرى ذات صلة بقضية عرب إسرائيل، كمسألة اللاجئين الداخليين، والأراضي والأماكن المصادرة، ومكانة العرب في إسرائيل بعد اتفاقيات الحل النهائي.

ب. سيعيد رسم الخارطة حسب المميزات الديمغرافية للمباحثات حدود التقسيم من العام 1947، التي حصلت بموجبها إسرائيل على 55% من أرض إسرائيل الانتدابية، لا 78% منها (التي تشكل حدود "الخط الأخضر"). وينبغي على الجميع أن يدرك أن من شأن أي تغيير جوهري في حدود "الخط الأخضر" على أساس ديمغرافي، كما ينص الاقتراح، أن يخلق سابقة بخصوص استعداد إسرائيل لفتح النقاش على مساحات داخل الدولة، بما في ذلك تنازل مستقبلي عن مساحات في مناطق تسكنها مجموعات سكانية عربية كبيرة (كالجليل أو النقب).

2. تدويل العلاقات بين دولة إسرائيل والأقلية العربية

منذ مدة، بدأت قضية الأقلية العربية في إسرائيل تشق طريقها إلى المحافل الدولية، وبخاصة كجزء من عملية عولمة خطاب منظمات المجتمع المدني عامة، وخطاب حقوق الأقليات - المجموعات الأصلانية خاصة اليوم، هذه العملية ما زالت هاشمية. تأخذ مواضيع الحل الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين قسطاً كبيراً من الاهتمامات الدولية. وستتزايد، تبعاً لذلك، اهتمامات الدول الأخرى، والمنظمات الدولية، بالعلاقة بين دولة إسرائيل والأقلية العربية داخلها.

3. خلق جدول أعمال جديد في العلاقة بين دولة إسرائيل والأقلية العربية

ثمّة نتيجة أخرى، شبه مؤكدة، لاقتراح نزع المواطنة عن عشرات الآلاف من المواطنين العرب، بغرض تعزيز هوية دولة إسرائيل اليهودية، تتمثل في حصول تدهور جذبي في العلاقة بين العرب واليهود في إسرائيل. فالسوط قد رُفع، ويهدد بالتهوي. فعلياً، يبعث هذا المقترح برسالة إلى الجمهور العربي الذي يحافظ على القانون، والذي صمد في الكثير من اختبارات الولاء في الحروب التي دارت بين الشعب العربي ودولة إسرائيل، رسالة مفادها أن عرب إسرائيل غير مرغوب فيهم في دولة إسرائيل. وعلى ضوء ذلك، سيكون من الصعوبة بمكان تعزيز التوجهات الاندماجية في المجتمع الإسرائيلي. حتى الآن، تبنى الجمهور العربي في نضالاته السياسية والجمهيرية إستراتيجية ذات بعدين: النضال من أجل السلام، الذي قادته بالأساس الأحزاب المتمثلة في الكنيست؛ والنضال من أجل المساواة الذي قادته السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، التي عملت على خلق التغيير الاجتماعي، آمله أن تغييراً كهذا قابل للتحقيق. ويبدو أن مقترح مبادلة المناطق المأهولة ونزع مواطنة عشرات الآلاف من العرب سيؤدي إلى انهيال الإستراتيجية التي نشطت داخل المنظومة الإسرائيلية، من خلال الاعتراف بها والعمل على تغييرها من الداخل. من المتوقع، إذاً، أن تتلخّص ردود فعل الجمهور العربي في فقدان الثقة المطلقة بالديمقراطية الإسرائيلية وفي "خرق قوانين اللعبة". ومن غير المستبعد أن تتعاطم التوجهات الانعزالية والشعور بالاعتراب، مما سيؤدي من ناحيته إلى التدهور نحو إستراتيجية عنفية واسعة.

لكن، إذا بقيت في صفوف هذا الجمهور بعض الرغبة في البقاء جزءاً من الدولة، سيطلب عرب إسرائيل بطرح نقاش مبدئي ومتساو حول طابع الدولة، والطريقة التي تفسر فيها الأخيرة مصطلح "يهودية" وتربطه بمصطلح "ديمقراطية"، وكذلك حول مكانة الأقلية القومية في إسرائيل، وعلاقة الأغلبية والأقلية، وعلاقة الأقلية مع الدولة. وسيرافق هذا الأمر نقاش حول علاقة دولة إسرائيل مع الشتات. كل هذه القضايا الجوهرية أزيلت من جدول الأعمال العام في إسرائيل لصالح قضايا الأمن والصراع الإسرائيلي-العربي.

4. سيرورات داخل المجتمع العربي في إسرائيل

رد الفعل الذي ميّز القيادات العربية حتى الآن هو الإحجام عن المشاركة في الجدل حول هذه القضية، ومرد ذلك إلى اعتقادهم بأن النقاش، في حد ذاته، لا يتحلّى بالشرعية، وبأن مواطنة العرب في إسرائيل ليست رهن التفاوض. وإذا اتخذ هذا النقاش شكل برنامج سياسي، فمن المتوقع أن تجد هذه القيادات نفسها ملزمة بطرح مواقفها. وحتى في حال شطب الفكرة في مرحلة مبكرة، سينبغي على رجال الفكر والسياسة العرب التعامل مع الازدواجية التي يعيشها العرب في إسرائيل - ما هي المعاني المحبذة لديهم لمواظنتهم الإسرائيلية وانتمائهم لدولة إسرائيل، وما هي استحقاقات إقامة الدولة الفلسطينية القومية إلى جانب دولة إسرائيل، ومعارضتهم أن يصبحوا جزءاً منها؟ بالإضافة إلى ذلك، سيجد هؤلاء أنفسهم مضطرين إلى التعامل مع مسؤوليتهم في معادلة العلاقات بين اليهود والعرب، وبين الدولة ومواطنيها العرب الذين يُنظر إليهم كجسم غريب في وطنهم ودولتهم.

نحن بدورنا نوصي بعدم التردد في خوض هذا النقاش. لكن يتحتم على الجميع إدراك أن هذا الجدل لا يشكل جزءاً من النقاش حول عملية السلام وحدود الدولة، بل هو جزء من الجدل الجوهرية حول طابع الدولة، وحول الحدود بين دولة يهودية ودولة ديمقراطية، وحول الازدواجية التاريخية في التعامل مع الأقلية العربية في الدولة. لم يجز هذا النقاش بعد في صفوفنا بصورة حقيقية ومفتوحة، بسبب المخاوف التي يحملها الطرفان.

ينبغي عدم استخدام نزع المواطنة عن عشرات الآلاف بغية الوصول إلى الحل الدائم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولن يكون في مصلحة دولة إسرائيل المسّ قاسياً بمواطنيها العرب. وينبغي أن تشكل القرارات الدولية، وموافقة الفلسطينيين على تبادل المساحات بنسبة 1:1 ركيزة الموافقة الجماهيرية العريضة على مبدأ دولتين قوميتين للشعبين. ومن شأن هذه الموافقة، والأمل بأن تعترف الدولة الفلسطينية والشعب العربي، في اتفاق الحل النهائي، بحق إسرائيل بالوجود كدولة الشعب اليهودي، من شأنها تخليص الطرفين من الكثير من المخاوف والقيود. ومن شأنها أيضاً أن تشكل برنامجاً ملائماً لخطاب متساو بين اليهود والعرب حول مستقبل دولة إسرائيل في عصر السلام.

وهناك شرط مسبق، يقع ضمن مسؤولية حكومة إسرائيل، لبناء هذا الخطاب. ويتلخص هذا الشرط في بناء خطة طوارئ رسمية، لغرض تحقيق الوعود الكثيرة التي قطعها جميع رؤساء الحكومة في إسرائيل للمساواة بين اليهود والعرب.

مراجع

(بالعبرية)

الحاج ماجد، " الخط الأخضر إلى أين؟ توجهات في اللقاء بين الفلسطينيين في إسرائيل وبين الفلسطينيين في المناطق " مدينا فحيفرا، 4 (1)، كانون الأول 2004.

ألفير يوسي، *Bitterlemons*، عدد 6، 26 شباط 2003.

أمارة محمد، " البعد السياسي للعلاقات اليهودية العربية في إسرائيل "، لدى: حسون شلومو وأبو عصبه خالد (محرران)، اليهود والعرب في إسرائيل أمام واقع متغير، معهد فلورسهايمر، القدس، 2004.

أميتاي يوسي، " الأقلية العربية في إسرائيل: سني الحكم العسكري "، لدى: أنيتا شبيرا (محررة)، استقلال- الخمسون عاما الأولى، مركز زلمان شزار، القدس 1998.

إفرايم إليشاع، جغرافيا الاحتلال، إصدار كرم، القدس، 2002.

وثيقة كنيرت، 18.10.2001.

"أراد عوزي، " المفتاح الديمغرافي YNET 16.2.2005

أريان، أشر، بازيت بن نون وشوليت بارنيع، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية 2004، مؤتمر رئيس الدولة، الديمقراطية الإسرائيلية باختبار الوقت الراهن، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومعهد غوطمان، حزيران 2004.

<http://www.idi.org.il/hebrew/download.asap?id=79>

ملف المحكمة العليا 94/721 إعال ضد دانيوفيتش، قرار حكم (5) 749

ملف المحكمة العليا 94/453، لوبي النساء في إسرائيل ضد حكومة إسرائيل، قرار حكم م.ح (5) 521

ملف المحكمة العليا 94/4541 ميلير ضد وزير الدفاع، قرار حكم م.ط (4) 94

ملف المحكمة العليا 95/6698 قعدان ضد دائرة أراضي إسرائيل، قرار حكم ن.د (1) 258

ملف المحكمة العليا 69/2757 الروئي ضد وزير الداخلية، قرار حكم ن (2) 18.

ملف المحكمة العليا 99/4112 عدالة ضد بلدية تل أبيب-يافا، قرار حكم ن.و (5) 393.

ملف المحكمة العليا 00/2599 ياتيد ضد وزارة التربية والتعليم، قرار حكم ن.و (5) 834

ملف المحكمة العليا 03/7052، 7082، 7102، 7642، 8099، 8263 عدالة ضد وزير الداخلية (الالتماسات ما زالت تنتظر البت فيها)

ملف المحكمة العليا 05/1661، المجلس الإقليمي خوف عازا ضد الكنيست الإسرائيلي. (لم ينشر).

بيغير غدعون، "خطوط تماس جديدة"، هآرتس، 7.1.1998

بن غوريون دافيد، نحن وجيراننا، دفار، تل أبيب، 1938.

بن غوريون دافيد، في ساحة المعركة، عام عوفيد، تل أبيب، 1957، مجلد د، جزء ب.

بن سيمون دانييل، "المستقبل الإحصائي القاتم للأغلبية اليهودية إسرائيل"، هآرتس، 30.8.2004

بشارة عزمي، "العربي الإسرائيلي: مراجعات لخطاب سياسي مبتور"، لدى: عزمي بشارة (محرر)، بين الـ "أنا" والـ "نحن" - بناء الهويات والهوية الإسرائيلية، هكيوتس هميثوحاد ومعهد فان لير، القدس، 1999.

غابيزون روت، تأملات في معنى وانعكاسات "يهودية" في عبارة "دولة يهودية وديمقراطية"، مركز أبحاث العقلانية، وثيقة رقم 383، الجامعة العبرية في القدس، شباط 2005، <http://ratio.huji.ac.il/dp/dp383.pdf>

جبران سالم، "لسنا عمال أجنب، ولا سكانا مؤقتين"، بانيم، عدد 29، خريف 2004.

غليبير يوآف، استقلال ونكبة، كنيرت، زمورا بيتان، دفير، تل أبيب 2004.

ديلا فيرغولا سرجيو، "الديمغرافيا في إسرائيل والمناطق المحتلة: السيناريوهات المختلفة وانعكاساتها"، ممد، أيار 2003

تقرير لجنة لورد فيل الملكية. (1937)

تقرير الأغلبية الصادر عن "لجنة الأمم المتحدة الخاصة في قضية فلسطين" (1947).

تقرير لجنة التحقيق الرسمية لتقصي الحقائق في المواجهات بين قوى الأمن وبين مواطنين في إسرائيل في أكتوبر 2000 [تقرير لجنة أور].

المعاهدة الدولية لتقليص عدد المفتقرين للجنسية (1961)

المعاهدة الدولية لاقتلاع جميع أشكال التمييز العنصري (1966)

المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (1966).

المعاهدة الدولية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/135 بتاريخ 12.10.200: Nationality of Natural Persons In Relation to the Succession of States

الإعلان العالمي حول حقوق الإنسان (1948)

الإعلان العالمي للأمم المتحدة بخصوص حقوق الأفراد الذين ينتمون للأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية (1992)

دائرة الإحصاء المركزية، " السكان العرب في إسرائيل "، ستاتستيكال 26، دائرة الاحصاء المركزية، حزيران 2002

المجلس الصهيوني في إسرائيل، المنتدى الاستراتيجي، توصيات سياسية: ديمغرافيا، حزيران 2002.

إعلان من تاريخ 14.9.1996 للجنة القانونيين التابعة لمجلس أوروبا، لجنة الديمقراطية من خلال القانون (" لجنة البندقية ") حول " نتائج تبادل جنسية الناس من قبل الدول "، لدى روبنشتاين امنون، وبراك مدينا، القانون الدستوري في إسرائيل: شوكين، تل أبيب والقدس، الطبعة السادسة 2005.

فرتسبورغر راحيل وهودايا كاين ، " ثماني حالات لنقل السكان في القرن العشرين "، مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، 3، تشرين ثاني، 2002.

قانون المواطنة، 1952.

قانون المواطنة ودخول إسرائيل (أمر مؤقت)، 2003.

قانون المواطنة ودخول إسرائيل (أمر مؤقت)، 2005.

قانون تطبيق خطة فك الارتباط، 2005.

قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل، 1980.

قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، 1992.

قانون أساس: حرية العمل، 1994.

قانون نظم الحكم والقانون (إلغاء سيادة القانون والحكم والإدارة)، 1999.

قانون هضبة الجولان، 1981.

حيدر عزيز (محرر)، كتاب المجتمع العربي في إسرائيل: سكان، مجتمع واقتصاد، إصدار معهد فان لير وهكيبوتس همؤحاد 2005.

حسيبي بادي، مقابلة، تشرين الثاني 2005.

يعقوبسون الكسندر وروبنشتاين أمنون، إسرائيل وعائلة الشعوب، شوكن، تل أبيب، 2003.

ياعر إفرام وتمار هيرمان، مؤشر السلام كانون أول 2005، مركز تامي شتاينمتس، جامعة تل أبيب.
http://www.bicohen.tau.ac.il/templ001/download.asp?did=peaceindex2002_3_4

يفتاحيل أورن، مسطحات، تخطيط وعدم مساواة: توزيع الحيز الجغرافي بين اليهود والعرب في إسرائيل، مركز أدفا، تشرين الثاني، 2000، <http://www.adva.org/ivrit/land.html>.

كوهن هيلل، الغائبون الحاضرون- اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ 1948، مركز أبحاث المجتمع العربي في إسرائيل، القدس 2000.

كاتس يوسي، في الطريق إلى الدولة- المخططات الصهيونية لتقسيم أرض إسرائيل وإقامة دولة يهودية، إصدار ماغنس، الجامعة العبرية، القدس، 2000.

ليبرمان أفيغدور، " خطة لتبادل المناطق بين إسرائيل والفلسطينيين، مؤتمر هرتسليا الخامس، معهد السياسات والاستراتيجية، المركز متعدد المجالات، هرتسليا، كانون أول 2004.

ليبرمان أفيغدور، تبادل السكان والمناطق- ملخص البرنامج السياسي، موقع "يسرائيل بيتينو" على الشبكة المعلوماتية 2-NID <http://www.beytenu.org.il/content.asp?NID-2>

ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

موريس بني، " ضحايا " - تاريخ الصراع الصهيوني- العربي، عام عوفيد / مكتبة أوفاكيم، الطبعة الثانية، 2004.

رسالة من وزير الداخلية إيلي يشاي لعائلة قيس عبيد من الطيبة في تاريخ 21.7.2002.

مناع عادل، " هوية مأزومة: العرب في إسرائيل على ضوء معاهدة إسرائيل- منظمة التحرير الفلسطينية "، لدى روت غابيزون ودفنا هيكر (محررات): التصدع اليهودي العربي في إسرائيل: نصوص، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2000. ص 125-132.

برنامج حزب حيروت، 2006. http://www.herut.org.il/Hebrew_news.html.

ندفا يوسف، (محرّر)، **جبوتينسكي في نظر الاجيال المتعاقبة**، إصدار بيت جبوتينسكي، تل أبيب، 1985.

نتنياهو، بنيامين. "محاضرة"، مؤتمر هرتسليا الرابع، 17.12.2003.

http://www.hertziyaconference.org/_articles/article.asp?articleID=1103&categoryID=170

سبان إيلان، **المكانة القانونية للأقليات في الدول الديمقراطية المتبورة**، مؤلف الحصول على الدكتوراه في القانون، الجامعة العبرية في القدس، آذار 2000. http://law.Haifa.ac.il/faculty/lec_papers/saban1/ilan_saban_thesis6.htm

سوفير أرنون، محاضرة في مؤتمر منتدى الوفاق المدني، 22.6.2005.

سوفير أرنون، **ديمغرافيا وجغرافيا- عوامل مركزية في العلاقات اليهودية العربية**، محاضرة في منصة ترومان، 11.2.2003.

سوفير أرنون، "رد على عزرا زوهار"، نتيف، العدد رقم 2 (103)، آذار 2005.

سموفا سامي، "ديمقراطية إثنية: إسرائيل كنموذج اساسي"، لدى: غابيزون ودفنا هاكر (تحرير)، **الشرح اليهودي العربي داخل إسرائيل**، نصوص، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2000.

سموفا سامي، **مؤشر العلاقات العربية اليهودية 2004**، المركز اليهودي-العربي، جامعة حيفا. <http://caf.org.il/assets/indexheb.pdf> نشر ملخص الاستطلاع كذلك في **لحن مزدوج** رقم 6، حزيران 2005.

سموفا سامي، **مؤشر العلاقات اليهودية العربية في إسرائيل**، 2004، **لحن مزدوج**، عدد 6، حزيران 2005 (الدراسة الكاملة على الموقع: <http://caf.org.il/assets/indexheb.pdf>)

سنات، نشرة معلوماتية رقم 187، "نزع المواطنة"، تشرين أول 2002. http://www.senat.org.il/senat/docs_h/doc/Senat187.doc

استئناف جنائي، 94/3122/ **سفيان أبو حسن ضد دولة إسرائيل**، قرار حكم ن ج (1) 422.

مرسوم نظم الحكم والقانون، 1948.

مرسوم نظم الحكم والقانون (رقم 1) (1967).

كنيغ عوفر، "أحزاب عرب إسرائيل بنظرة مقارنة"، ثقافة ديمقراطية، المجلد الثامن، 2004.

ربينوفيتش داني وأبو بكر خولة، هدور هزكوف، كيتز، 2002.

روبنشتاين أمنون. ومدينة براك، القانون الدستوري لدولة إسرائيل، إصدار شوكن، تل أبيب والقدس، الطبعة السادسة، 2005.

روبنشتاين داني، روبرت مالي، حسين آغا، إيهود براك وبيني موريس، كامب ديفيد 2000، ماذا حصل هناك بالفعل؟ سفري عاليات هفاغ، يدعوت أحررونوت ومكتبة حيمد، 2003.

ريخس إيلي، "قواعد السياسة تجاه المجتمع العربي في إسرائيل"، لدى: فاردا فيلوفسكي (محررة) الانتقال من اليشوف إلى الدولة 1947-1949: تواصل وتحول، جامعة حيفا ومعهد هيرتسل لبحث الصهيونية، 1990.

ريخس إيلي، مستجدات انتخابية 2006، العدد رقم 1، 6 شباط 2006، مركز موشيه ديان، جامعة تل أبيب.

شيلج يثير، تراجيديا الناس المدهشين"، إيريتس أحييريت، عدد 10، أيار حزيران 2002

شفيط أوري، تقسيم البلاد، كيتز، 2005.

بالإنجليزية

Arian Asher, "Israeli Public Opinion on National Security 2002", Memorandum 61, Jaffe Center for Strategy Studies, Tel Aviv University, July 2002
<http://www.tau.ac.il/jcss/memoranda61.pdf>

Arad Uzi, "Trading Land for Peace: Swap Meet", *The New Republic*, 18.11.05, <http://www.tnr.com/doc.mhtml?i=20051128&s=arad112805>

Barak-Erez, Daphne "The international law of human rights and constitutional law: a case study of an expanding dialogue", *I-CON* 2 (2004), p.611

Beshara Azmi, "The Dilemma of Israeli Arabs", *Los Angeles Times*, January 8, 2003.

Global IDP Survey, *Profile of Internal Displacement: Israel*, January 2002
<http://www.db.idpproject.org/sites/IdpSurvey.nsf/wCountriesb/Israel>

Legal Consequences of the construction by Israel of a wall in the Occupied Palestinian Territory (2004), Advisory Opinion, [2004] I.C.J. Rep. 131.
<http://www.icj-cij.org/icjwww/idocket/imwp/imwpframe.htm>

Mada AL-Carmel “Land and Population Exchange Survey conducted by S. Rouhana, 2004.
http://www.mada-research.org/sru/press_release/survey_landPop.shtml

Morris Benny, “Camp David and after: An Exchange”, an Interview with Ehud Barak, *The New York Review of Books*, Vol. 49, No. 10, June 13, 2002.
<http://www.nybooks.com/articles/15501>

Panorama Center, *The First Ramallah Conference: 10 Years of the Palestinian Authority*, March 2005.
http://www.panoramacenter.org/first_ramallah/report_en.pdf

The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition. Colombia University Press: New York, 2001-2005

United Nations, Security Council Official Records, The Third Year Meetings 261-285, Lake Success, New York, 1948, 16 April P.19.

